سلسلة دراسات استراتيجية 2

معهد ابراهيم أبو لغد
للدراسات الدولية

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية

فؤاد المغربي

تعقيب وحوار
مجموعة من المختصين

٢٠٠٢

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

فؤاد المغربي
سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية

فؤاد المغربي

تعقيب

نبيل قسيس رشيد الخالدي غسان الخطيب

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية - فؤاد المغربي

U.S. Foreign Policy and the Question of Palestine - Fuad Mugrabi

الطبعة الأولى - شباط/فبراير- 2002

© جميع الحقوق محفوظة

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
The Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail: giis@birzeit.edu
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزَّع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية ٧

فؤاد المغربي ٩

تعقيبات ٦٣

نبيل قسيس ٦٥

غسان الخطيب ٧٥

رشيد الخالدي ٧٩

وقائع ندوة ٨٩

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية*

فؤاد المغربي**

* النص الأصلي للمداخلة باللغة الإنكليزية، وترجمها إلى العربية الاستاذ اسماعيل الفقعاوي.
** أستاذ العلوم السياسية في جامعة شاتنوجا في ولاية تنسي الأمريكية، ومدير مركز القطان للبحث والتطوير التربوي في رام الله – فلسطين

أفضى الهجوم المروّع الذي تعرضت له الولايات المتحدة في ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ إلى إحداث صدمة كبيرة. فهو حدث بالغ التأثير، وغالباً ماتؤدي الأحداث الدراماتيكية، المشابهة لهذا الحدث، إلى بلورة رؤى جديدة، وقد تفضي إلى ظهور مسارات جديدة أو قد تعجل بظهورها. ومن المؤكد أن الوضع الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية لن يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك التاريخ؛ لننظر إلى ما يجري الآن في الولايات المتحدة، فالاعتداء على الحريات المدنية تحت ذريعة الحرب الشاملة على الإرهاب بات أمرا واقعا. ومن المرجح أن تتجه الأولويات نحو توظيف الموارد بغية تعزيز الأمن الداخلي؛ إن هذا التغيير في سياسة الولايات المتحدة الداخلية يتيح لنا أن نلاحظ بأن نوعاً من الأسرلة (Israelization) بات يتهيأ في أمريكا ويأخذ في الظهور شيئا فشيئا؛ حيث يمكننا أن نشهد مظاهر جديدة كالمراقبة المكثفة، واستخدام التعذيب لانتزاع المعلومات، وتشديد الأمن في الساحات العامة وفي المطارات. إن تأثيرات مظاهر من هذا النوع لن تكون آنية فقط بل ستكون لها آثار بعيدة المدى.

وفيما إذا ما نظرنا إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فمن المؤكد أننا سنشهد تغييرات عديدة فيها؛ إذ قد تشرع الولايات المتحدة في ممارسة أسلوب أكثر عدوانية وتأثيرا عبر العالم كله، وفي ذلك سيرى المرء، أيضا، أسرلة للسياسة الأمريكية الخارجية في الحرب ضد «الإرهاب العالمي» عبر إطلاق يد وكالة المخابرات المركزية (CIA) مرة أخرى لتتورط في عمليات سرية قذرة كالاغتيالات المخطط لها والمحددة سلفا. وفي سياق عملية من هذا النوع، فمن المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة الوقائع الجديدة لتقوية دورها وإعادة تأكيد بروزها في النظام الدولي، بقصد التعويض عن الآثار السلبية التي نجمت عن ضعف وتراجع نسبيين في مكانتها الاقتصادية.

إن الأزمنة الحديثة تتطلب نوعاً جديداً من التفكير لا يتقيد بصيغ وأساليب قديمة في التحليل وفي الترميزات اللغوية language codes. ومن أجل تحقيق فهم أفضل لطبيعة هذا الاتجاه الناشئ للسياسة الأمريكية الخارجية ومضامينها بخصوص الشرق الأوسط بوجه عام والقضية

الفلسطينية بوجه خاص، فيجب علينا تجنب ما هو سائد في التحليل والسعي بدلاً من ذلك إلى النظر في روايات متعارضة، والبحث في طرائق بديلة لرؤية الأشياء؛ بكلمات أخرى، علينا أن نتبنى أسلوبا نقديا يرفض، أساساً، التصور الوثوقي، ويتبنى بدلاً عن ذلك منظوراً تاريخياً أكثر حساسية.

كان الاتجاه السائد في سياق تحليل سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط يتأثر بصورة أساسية بالنفط وبالاحتياجات الدفاعية المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، ولهذا السبب تمركز حول نمطين من التفكير: **الأول**، يتمثل في التأكيد المفرط على دور اللوبي الموالي لإسرائيل في تشكيل وصياغة السياسة الأمريكية في المنطقة والتأثير عليها. إن هذا النوع من التحليل يتأسس على الافتراض بأن سياسة الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط ستكون عادلة ومتوازنة فيما لو تحررت من الضغط الذي يمارسه اللوبي الصهيوني القوي. إن توصيف الأمر على هذا النحو ينطلق عادة من قبل أولئك الذين يطلق عليهم «المستعربون» Arabists، وهم في العادة موظفو وزارة الخارجية المتقاعدون وبعض الأكاديميين الذين بدأوا بطرح وجهة النظر هذه في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. ويبدو أن وجهة النظر هذه تلقى قبولا ملحوظا من قبل السياسيين الرسميين العرب أيضا؛ ولذلك فإن عدم فهم عملية صنع القرار الأمريكي في فعلها السياسي والثقافي يتجسد؛ في الافتراض بأن رؤساء الولايات المتحدة هم الذين يتخذون القرارات الأكثر أهمية (لأن السياسيين العرب ينطلقون في التفسير من منطلق أساليبهم الديكتاتورية التي يمارسونها في بلدانهم)؛ ولذلك فهم لا يعيرون أية أهمية لدور القوى الأخرى في الحكومة (ففي بلدانهم، ليس هناك من فصلٍ ما بين السلطات، ولذلك فإن السلطات التشريعية تلعب دورا داعما لهم بشكل مطلق)؛ كما أنهم لا يقيمون وزناً لدور الرأي العام (فالرأي العام في اعتقادهم يجب أن يتم التحكم فيه لا أن يتم الإصغاء إليه) أما **النمط الثاني**، فيتمثل في التأكيد على عملية صناعة القرار ذاتها، والآلية الداخلية التي يتخذها مجرى صنع القرار من قبل السياسيين؛ ويمكن رؤية المثال النموذجي الذي يجسد هذا النمط في عمل ستيفن شبيغل Steven Spiegel، الذي يتمثل هدفه

الخفي في تبرئة اللوبي من المسؤولية، ليبدو وكأن صناع السياسة الأمريكية يصلون إلى قراراتهم على أساس تقييمات استراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

إن كُلاً من هذين النمطين ليس ملائما على الإطلاق؛ فكلاهما ينطلق في تحليله للموضوع على اعتبار أن سياسة الولايات المتحدة تعمل في عالم خاص بها، مقيدة بالمتطلبات الأساسية الضيقة للصراع في الشرق الأوسط. أما الغائب عن التحليل فهو المنظور المقارن الذي يضع مسار سياسة الولايات المتحدة الخارجية في سياق عالمي. لعله من المفيد الإشارة إلى إن تحليل سياسة الولايات المتحدة الخارجية نحو دول أمريكا اللاتينية أو المناطق الأخرى من العالم، لا تحدها مثل هذه القيود الضيقة، ولهذا السبب فإن تحليلات سياقية تاريخية هي القادرة على كشف الطبيعة الدقيقة للسياسة الخارجية الأمريكية والأنماط المختلفة للتدخل الأمريكي، يضاف إلى ذلك بأن التحليل الحالي لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يكاد لا يأخذ بعين الاعتبار تحليل الفوارق بقصد كشف التناقضات، وبالتالي اكتشاف الفوارق الدقيقة، أو تحديد التحولات والتغيرات الممكنة و/أو الجارية. إن تحليلا من هذا النوع سيغدو مُهماً إذا ما أريد تنظيم حملة غايتها التأثير في تحولات السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن فعلاً من هذا النوع يُفترض مقدما بأن السياسات ليست ثابتة، ولذلك فمن الممكن التركيز على جوانب الضعف فيها، وعلى التناقضات المرئية وغير المرئية التي تتفاعل في داخلها، وفي مجالات التوافق أو التعارض.

إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في خصائصها الجوهرية، كما هي في أي مكان آخر، تعتمد أيضاً على استخدام القوة؛ فهي ستكون عدائية تجاه حركات التحرر الوطنية؛ وسوف تدعم الدكتاتوريات الصغيرة الرهيبة متجاهلة انتهاكات حقوق الإنسان فيها والسياسات الإقصائية التي تنتهجها(exclusion)، فهي تمارس ذلك في بقاع عديدة من العالم. ليس من المبالغة القول بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المنطقة واتجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي لن تختلف كثيرا عما هي عليه الآن، فيما لو افترضنا غياب اللوبي

الصهيوني عن خريطة السياسة الأمريكية تماما. ولذلك فإنه من المرجح أن أمريكا لن تكون أكثر كرماً فيما يخص طموحات الشعب الفلسطيني، ولن تدفع الدكتاتوريات الصغيرة الرهيبة التي تعتمد عليها كثيرا لأن تكون أكثر ديمقراطية وأوسع انفتاحا.

إلا أنه يتوجب على المرء، في الوقت ذاته، أن يلاحظ بأن اللوبي الموالي لإسرائيل، (الذي يبدو الأكثر قوة في الولايات المتحدة) يلعب فعلياً دوراً مساعدا في صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فاليهود الأمريكيون والإسرائيليون يُنظر إليهم على أنهم جزء من «النحن» كنقيض لـ «الهُم» العرب والمسلمين. إن هذا اللوبي قادر على فعل ذلك بدرجة كبيرة، لأنه على توافق أساسي مع التوجهات السياسية الخارجية للولايات المتحدة ؛ إنه يعمل على تضخيمها، أو تضييق بؤر تركيزها، أو يقصي بعضا من تفاصيلها بعيداً، عبر إزاحة مصطلحات يعتقد أنها غير مقبولة لإسرائيل، أو مضيفاً بعضاً آخر يعتقد بإمكانية قبولها من طرفها. لقد نجح اللوبي أيضاً في إرهاب وسائل الإعلام الأمريكية عبر تعريض كل فرد يتجرأ على انتقاد إسرائيل لتهمة العداء للسامية، يضاف إلى ذلك بأن اللوبي قد نجح في خلق وعي مبالغ فيه نوعاً ما، ما بين الدوائر السياسية الأمريكية؛ فهو يستطيع مكافأة بعض السياسيين من خلال مساعدتهم على الفوز بالانتخابات، وبالمقابل معاقبة أولئك الذين يتجرأون على انتقاد إسرائيل.

يصل تأثير اللوبي إلى أقصى درجاته في ظل الظروف التالية: غياب لوبي مناهض أو عندما يظهر لوبي آخر في تعارض مع السياسات الأمريكية؛ وعندما تكون السلطة التنفيذية ضعيفة في علاقاتها مع الكونجرس حيث يستشعر تأثير اللوبي فوراً وبصورة أكبر، أو عندما لا تبدو الموضوعات البارزة على أنها تشكل تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. بكلمات أخرى؛ فعندما يتعلق الأمر بالمصالح الإسرائيلية يطغى اللوبي عادة، بينما تأخذ قوة اللوبي بالتراجع حينما تبدأ المصالح الإسرائيلية في الاصطدام مع المصالح الأمريكية أو تهددها في المنطقة. لهذا السبب يجب أن يُحدد ويُفهم دور اللوبي الموالي لإسرائيل بوضوح، ويجب عدم المبالغة فيه إلى درجة منحه

التأثير الحاسم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. علاوة على ذلك، ينبغي عدم إحاطة المواضيع بغموض يسمح للرسميين الأمريكيين بالاحتماء خلف القوة المزعومة للوبي، مقدمين بذلك تبريرات لسياسات تعمل على تفاقم الصراع في الشرق الأوسط. أما على المستوى الاستراتيجي فمن المهم تحديد المسؤول كلياً عن القرارات الأمريكية في الشرق الأوسط بدقة.

تهدف هذه الورقة إلى تفحص الصفات العامة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وستحاول تحديد من يتخذ القرارات والكيفية التي يتم بها ذلك. واستناداً إلى منظور سياسي اقتصادي، سيفحص هذا البحث الملامح الأساسية للصيغة الاستعمارية الأمريكية أثناء دخولها القرن الحادي والعشرين باستكشاف ما هو ثابت فيها وما هو طارئ أيضا. في القسم الثالث ستقّيم هذه الورقة المضامين الحالية والمستقبلية للنمط الناشئ للسياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط، مولين عناية خاصة لمضامينها بخصوص القضية الفلسطينية. وأخيراً ستقترح الورقة عدداً من التوصيات السياسية المتعلقة بالفلسطينيين حول كيفية التعامل مع وقائع ما بعد ١١ أيلول (سبتمبر).

كيف تُتخذ القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية ومن الذي يتخذها؟

على خلاف بريطانيا أو فرنسا اللتين تعتمدان أنظمة موحدة، عبر عملية مركزية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فإن أمريكا تعتمد دوائر عديدة، تلعب كل منها دوراً في تحديد السياسة الخارجية؛ يقع البيت الأبيض في مركزها حيث تتخذ القرارات النهائية. أما الدوائر الأخرى فهي:

- مجلس الأمن القومي ومستشاروه المقيمون على مقربة من البيت الأبيض، ولذا فهم يتمتعون بوسيلة مباشرة ويومية في الوصول للرئيس.
- وزارة الخارجية.
- وزارة الدفاع.

- وكالة المخابرات المركزية (CIA)، كما تلعب الوكالات المهمة الأخرى دوراً في الإدارة. يلي ذلك الكونجرس ولجانه الرئيسة. كل هذه الهيئات تنخرط في المساومة والضغط من الداخل في عملية جدلية كي تؤثر أخيراً في القرارات، أو أن تضع مواضيعها على جدول الأعمال. إن تعددية مراكز التأثير يعني أن الهيئات المختلفة مفتوحة لتأثير مفرط من جانب مجموعات الضغط ولوبيات المصالح. علاوة على ذلك، فمن أجل تهدئة أو مكافأة مجموعات المصالح الخاصة التي تكون قد ساهمت في انتخاب الإدارة، فإن أفراداً عديدين، يُعرفون بالمحامين لمجموعة أو أخرى، يُمنحون وظائف هامة في هيئات مختلفة، حيث تسمح لهم بالضغط من الداخل. وهكذا فإن مُساعداً ما لوزير الدفاع (مثلاً بول وولفويتز) قد يكون متصلاً باللوبي الموالي لإسرائيل؛ وآخر قد يكون متصلاً بمجموعة الصناعة العسكرية؛ وآخر أيضاً قد يكون متصلاً مع لوبي النفط، وهكذا.

إن قرارات السياسة الخارجية الأمريكية في معظم الأحيان هي قرارات أزمة، تعتمد على أسلوب تشكيل «مواقف بنت اللحظة»، أو بكلمات أخرى، إن الأمريكيين يمضون من أزمة إلى أخرى متعاملين مع كل واحدة بطريقة فورية، وإذا لم تسترع مشكلة ما عناوين الصحافة، وإذا لم تتضمن، مباشرة، تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية، فإنها تتوارى عادة عن المشهد العام، وتغدو في المحرقة الخلفية. وغالباً ما يتم تأجيل الخطط والأهداف طويلة المدى لصالح التعامل مع أزمة مباشرة. إن هذا لا يعني مطلقاً بأن الأهداف الاستراتيجية ستكون غائبة عن التفكير الأمريكي، فالمسألة هنا تتمثل في كيفية تطبيق «الخطاب» عبر أهداف أمريكا ومصالحها الوطنية. إن هذا هو السبب الأساسي الذي يفسر لنا لماذا أصبح البيت الأبيض هو المكان الرئيس لصناعة قرارات السياسة الخارجية. وفي التحليل النهائي، فإن مجموعة صغيرة من الناس تُعرف بالمجلس الوزاري المصغر (مطبخ اتخاذ القرارات) هي التي تتجاوب وتتعاطى مع الأزمات التي تنشأ.

يبدو من المفيد الإشارة إلى أن صُنّاع السياسة الأمريكية يتبنون عادة طريقة ترويضية للتعامل مع الصراع السياسي؛ ففي الحالات التي

توصف عادة بالمستعصية مثل حالة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن الطريقة التي يتم اتباعها تتمثل في إدارة الصراع أو تهدئته بدلاً من العمل بطريقة جراحية لحل الصراع من جذوره، فإدارة الصراع تعني إزاحة الموضوع من العناوين اليومية للصحافة أو شاشات التلفاز، أو (كما قال هنري كيسنجر ذات مرة بأن الصراع الفيتنامي كان هدفه في التعامل مع إزاحة هانوي من الصفحات الأولى للنيويورك تايمز) وقد يتضمن ذلك اقترابا سيكولوجيا مبنيا على الحاجة إلى تأسيس ما يسمى بإجراءات بناء الثقة، التي يتم تصميمها بناء على فرضية استعادة الثقة بين المتخاصمين.

إن إدارة الصراع كأسلوب عمل يقوم على تمييز مهم ما بين السياسة الرمزية والسياسة الحقيقية (symbolic and substantive politics). فالأولى تتعامل مع إدارة التصورات والاستغلال السيكولوجي للاحتياجات والمدركات، بينما تتعامل الثانية مع قرارات ملموسة تعتمد على **تخصيص** المصادر resource allocation. السياسات الرمزية تتعامل مع تخفيض مستوى الآمال وزيادة الوعي بالتكاليف. ولذلك فإن خلق عملية سلام (مفتوحة – مغلقة) تشكّل ممارسة جوهرية في السياسة الرمزية. وكما يبين موري إدلمان في عمله الرائع «التوظيف الرمزي في السياسة» فإن معظم السياسة الأمريكية تندرج تحت شعار الرمزية، وأقلها فقط يمكن إدراجها فيما هو حقيقي.

ما هي المؤسسات الأساسية التي تلعب دوراً رئيساً في السياسة الخارجية الأمريكية؟

من الضروري التوضيح في المقام الأول بأن بيروقراطية الأمن القومي قد وُلدت في الولايات المتحدة إبان عصر الحرب الباردة، التي تلت الحرب العالمية الثانية. وتقوم هذه البيروقراطية على قاعدة الواقعية السياسية؛ وتؤمن باستخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية؛ وهي سياسة عدوانية تجاه حركات التحرر الوطنية؛ وتنزع دائما لأن تكون مؤازرة جداً للإسرائيليين. إنني استحضر في هذا الصدد تصريحاً لجورج شولتز (الذي كان قد مُدح كصديق للعرب في بدايات ظهوره

على المسرح السياسي، وثبت لاحقا بأنه من أكثر حلفاء إسرائيل إخلاصا) يشي مضمونه بأن شولتز يريد بناء العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية بطريقة لا يمكن لأية إدارة قادمة التراجع عنها. لا تلقى إسرائيل آذانا صاغية في هذه البيروقراطية فقط، بل إنها في الحقيقة هي جزء عضوي منها. إن هذا يعني بوضوح أن نشوء اختلافات في الرأي بين السياسيين الإسرائيليين والأمريكيين حول موضوعات معينة، لا يؤثر على مضمون العلاقة الأساسية الوثيقة جدا وعلى كل المستويات، إلى درجة تغدو فيها إسرائيل بالفعل ذات تميز لا تتمتع به الكثير من الولايات الأمريكية في داخل الفيدرالية الأمريكية.

إثر انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، استمرت مؤسسات كثيرة جدا من تلك التي نشأت خلال تلك الحقبة بالعمل بالعقلية نفسها. وفي الوقت ذاته، تم إعادة تحديد دور إسرائيل من دور استراتيجي ثمين خلال الحرب الباردة إلى حليف حميم يتوحد توحدا تاما مع أمريكا على المستويات العسكرية والإستراتيجية والسياسية والاستخبارية. وفيما إذا نظرنا إلى حرب أمريكا ضد الإرهاب فسيبدو لنا بأن إسرائيل لا تلعب سوى دور متواضع في الجهد الأمريكي لتشكيل ائتلاف عريض من أجل القتال ضد أفغانستان، كما طُلب منها كي لا تعزل حلفاء عرباً محتملين، إلا أنها في الحقيقة تعمل عن قرب ومن خلف الستار بحيث توفر المساعدة الاستخبارية والفنية للقوات الأمريكية. ينُظر إلى إسرائيل في داخل بيروقراطية الأمن القومي الأمريكي كنموذج أول في القتال ضد «الإرهاب». ولهذا السبب، فإنه من المفترض أن إسرائيل ستلعب دوراً أكثر فاعلية في وقت أكثر ملاءمة يعقب الانتهاء من الهجوم الحالي على أفغانستان.

إن الناظر إلى تاريخ العلاقة ما بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، سيلحظ درجة من المنافسة كانت تظهر دائما بينهما، وكانت إلى درجة كبيرة بحكم أنهما مؤسستان متوازيتان كلاهما يضغط للدخول في البيت الأبيض. ويبدو أن هذه المنافسة في الإدارة الحالية قد تراجعت نوعاً ما، حيث يبدو أن وزير الخارجية كولن باول قد حقق بعض التأثير في تشكيل التوجه نحو الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أن هذه

المنافسة تجري أيضاً بين وكالات أخرى: كوزارة الدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية CIA وهيئة الأركان المشتركة، ووكالات أخرى، حيث تحاول كل منها صياغة جدول الأعمال بطريقتها، إن الكثيرين من الأشخاص في هذه الوكالات يمثلون مصالح مختلفة – النفط، إسرائيل إلخ... وقد يرغبون في المساعدة في صياغة هذه المصالح بطريقتهم، وغالباً ما يظهر الجدل الداخلي في جدالات متزامنة حول الخارج، مشتملة على مجموعات تفكير think tanks ومنظمات أخرى تعمل في موضوعات السياسة الخارجية، وكلها تدور حول تحديد الأولويات ووضع جدول الأعمال والتوصيات الخاصة بالخيارات السياسية المتعددة.

إن السؤال الذي يمكن ان يبرز في هذا السياق، يتمحور حول مدى أهمية الأفراد آخذين في الاعتبار وجود بيروقراطية ذات إجراءات عملياتية نموذجية؟ الجواب بالتأكيد نعم. فهناك فرق يتجلى عندما، يُستبدل دينيس روس بشخص نظامه العملياتي أقل موالاة للإسرائيليين بشكل واضح، مثلاً، وسيغدو مهما جدا معرفة خلفيات أعضاء الفريق الجديد وما هي مشاربهم وإلى أي مدى هم قادرون على تحريك النظام والعمل داخل المتاهة البيروقراطية، إلا أنه يتوجب على المرء في الوقت نفسه إضافة تحذير خاص بهذه المسألة، يتمثل في ما تمليه الثقافة السياسية الأمريكية وبخاصة منذ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وذلك أن أي شخص لم يدفع ما يتوجب عليه في تأكيد موالاته لإسرائيل، فمن المرجح أنه لن يصل إلى موقع ذي أهمية داخل مؤسسة السياسة الأمريكية الخارجية؛ فكل سياسي أمريكي يفكر في الوصول إلى الكونجرس أو الرئاسة يُنصح بالقيام بالحج الإجباري إلى إسرائيل؛ بمعنى أن العواطف الموالية لإسرائيل أصبحت مكوناً حاسماً من المكونات الأساسية لبدايات كل سياسي أمريكي، وبدونها، فإنه لا يستطيع جمع الأموال اللازمة والضرورية جدا لأية حملة انتخابية أمريكية.

يلعب الكونجرس دوراً في السياسة الخارجية، فهو الجهة التي تخصص الأموال، ويستطيع أيضاً فرض قيود على رئيس الولايات المتحدة. أما بشأن موضوع الشرق الأوسط عموماً، فليس من المبالغة القول بأن الكونجرس الأمريكي هو منطقة محتلة إسرائيلياً حقاً. فأعضاء الكونجرس

دائماً يتقدمون للانتخابات أو يستعدون لها، والحملات السياسية مكلفة جداً، ولهذا السبب، وفي غياب إصلاح جاد للحملة المالية يحد من المساهمات المالية لمجموعات المصلحة، فإن النظام مفتوح على اتساعه للتأثير والاستغلال. لقد خلق اللوبي الموالي لإسرائيل لجان نشاط سياسي عديدة عبر الولايات المتحدة كلها، تقوم بصب كميات كبيرة من أموال الحملات للديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. إن أعضاء الكونجرس الذين يرأسون لجاناً هامة تحدد المساعدات العسكرية والاقتصادية، يُستهدفون بشكل خاص ويتلقون منحاً كبيرة. يُضاف إلى ذلك، أن اللوبي الموالي لإسرائيل درَّب، على مدار السنين، العاملين فيه، وزرعهم في وظائف مختلفة في الكونجرس كمساعدين أوائل لأعضاء مهمين في الحكومة ومجلس النواب، خصوصاً، أولئك الذين يعملون في لجان قوية. علاوة على ذلك، فقد كان معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى (WINEP) وهو مجموعة تفكير للضغط، قادراً على وضع أناس أمثال دينيس روس ومارتن إنديك وآخرين في مراكز هامة، حيث يستطيعون ليس فقط التأثير، بل المساعدة في تشكيل سياسة أمريكا الشرق أوسطية أيضاً.

ومع ذلك، فإن رئيساً قوياً يتمتع بدعم شعبي واسع يستطيع أن يقاوم، وأن يسيطر على الكونجرس حتى في موضوعات متعلقة بالشرق الأوسط. تبين ذلك أمثلة كثيرة (فالرئيس إيزنهاور طلب من إسرائيل الانسحاب من سيناء في سنة ١٩٥٦؛ كما تم إقرار بيع طائرات إواكس للمملكة العربية السعودية، وحدث ذلك أيضا في موضوع ربط سياسة إسرائيل الاستيطانية بضمانات القروض). وللمفارقة، ففي يوم الأربعاء ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) عام ٢٠٠١ الذي دخلت فيه القوات الإسرائيلية قرية بيت ريما الفلسطينية واقترفت مجزرة، أصدر مجلس شيوخ الولايات المتحدة، وبأغلبية كاسحة، فاتورة المساعدات الخارجية بقيمة ١٥,٦بليون دولار منها ٢,٧٦ بليون دولار لإسرائيل. وفي الوقت نفسه، أسقط أعضاء مجلس الشيوخ مذكرة، نزولاً عند طلب وزير الخارجية باول، كانت ستطلب من البيت الأبيض تقديم تقرير حول انصياع منظمة التحرير الفلسطينية لالتزامها «بإدانة الإرهاب والعنف». وتحدث غالباً حالة من التوتر ما بين الكونجرس، حيث يرتفع الدعم الموالي لإسرائيل، وبين

الإدارة الأمريكية، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من بين مواضيع كثيرة.

إن أصواتاً متعددة ممثلة لدوائر سياسية مختلفة، كثيراً ما تقترح مواقف تبدو على أنها متناقضة مع السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وهي تُستخدم لتحقيق المنفعة من قبل صناع السياسة الأمريكية. فالغموض المقصود يمكن أن يصبح أداة في السياسة، ويصمم لإبقاء المتخاصمين في حالة تخمين، أو للإجبار على تقديم تنازلات مهمة. يضاف إلى ذلك، إلى أنه غالباً ما تقدم تغطية مفيدة لصناع السياسة الذين بإمكانهم حينها الادعاء بأن الطرف الآخر يجب أن يفعل هذا وذلك، وإلا فمن المرجح بأن الكونجرس سيفرض قيوداً مشددة عليهم. أو سيقولون بأن أيديهم مقيدة!. وفيما إذا انتقل الكلام للحديث عن وسائل الإعلام والرأي العام، فعلى العموم، فإن صفوة الصحف الأكثر شهرة في الولايات المتحدة كصحيفتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست، تميل إلى ترديد الخط السياسي لوزارة الخارجية والبيت الأبيض، في الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط، يعود هذا الميل في العادة، لسببين: **الأول** يتمثل في حقيقة أن هناك شبه إجماع واسع داخل الإدارة حول هذا الموضوع. **والثاني** هو أن معظم الصحفيين والمحررين يحاولون البقاء داخل الإجماع كي لا يستبعدوا أو يجلِبوا لأنفسهم غضب المجموعات الداعمة للصهيونية في الولايات المتحدة. وفي بعض الأحيان، وخصوصاً عندما تكون الولايات المتحدة متورطة مباشرة في نزاع، يؤدي إلى ضرب أمريكيين أو ضرب للمصالح الأمريكية – كما حدث في لبنان في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين أو في الصومال. إن عدم توفر الإجماع داخل الإدارة يتسرب إلى المجال العام، وتبدأ الصحافة في البحث عن وجهات نظر معارضة. ولكن في حالات أخرى مثل حرب الخليج أو «الحرب على الإرهاب» الراهنة، فإن الصحافة غير معنية بوجهات النظر المعارضة.

يتكوّن الرأي العام الأمريكي من قطاعات مختلفة: فغالبية الجمهور المعروف بالعامة غير مهتم بالسياسة، وهناك قطاع صغير مُتكوّن مما يسمى بالمطلعين أو الجمهور المتنور، يميل لأن يكون أكثر اطلاعاً

وأكثر تدخلاً عبر المشاركة في التصويت في وقت الانتخابات بشكل رئيسي. وهناك مجموعة أصغر تميل لأن تتدخل بفاعلية أكبر في السياسة، وتميل إلى امتلاك آراء راسخة حول موضوعات السياسة الخارجية. وأخيراً فهناك صنّاع القرار الذين تميل آراؤهم واتجاهاتهم إلى أن تكون راسخة وطويلة المدى أيضاً.

منذ أواخر السبعينيات وإلى الآن، واستنادا إلى العديد من استطلاعات الرأي العام التي أجريتها مع معهد «جالوب» لإستطلاعات الرأي وآخرين، وافق الجمهور المتنور بهامش ١ إلى ٢ على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة خاصة بهم، دون رؤيتها كتهديد لأمن إسرائيل. إن الأغلبية تميل لأن تكون محايدة في طريقة إدراكها للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وقد أبدى عدد متنامٍ مستوى من التعاطف مع الفلسطينيين، ولم تصل النواة الصلبة للوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل إلى ما هو أكثر من ٢٠ إلى ٢٥٪ مطلقاً في الجمهور الأمريكي. إن الفئة المعروفة بصناع القرار، مع ذلك، متكوّنة من أعضاء من الكونجرس والإدارة إلى جانب رؤساء مجموعات تفكير مختلفة، ومنظمات السياسة الخارجية في معظم الأحيان، يؤازرون إسرائيل بتوجهاتهم، ويمكن للمرء القول، بحذر، أن إدارة أمريكية تتبنى طريقة متوازنة للتعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين وتفسرها بمصطلحات المصالح الأمريكية من الممكن لها، في الحقيقة، أن تعتمد على دعم حقيقي بين الجمهور الأمريكي المطَّلع. لكن هذه الفئة صامتة بدرجة كبيرة وغير متدخلة في عملية صناعة القرار. وهذا يعني أنه من المرجح أن تكون الإدارة أكثر اهتماما بأن تبني حساباتها على توجهات المجموعة الصغيرة المتكلمة (vocal) من صناع القرار ومشكلي الرأي (shapers) في السياسة الخارجية.

إن هذه الصفوة عموماً، ملتزمة بقوة تجاه إسرائيل عموماً. وهي تفضل التعامل مع حزب العمل الإسرائيلي الذي يتحدث بلغة يفهمونها، إلا أنها لا ترغب في التعايش مع سياسيي الخط المتشدد الإسرائيلي مثل شارون. قد يختلفون معه في الرأي، وقد يحاولون تليين سياساته، لكن هذه الصفوة تشعر في نهاية المطاف بالتزامها بالموافقة على سياسته لأنه يعتبر الزعيم المنتخب ديمقراطياً للبلاد.

وعلى الرغم من مستويات الدعم الكبيرة لإسرائيل، فإن الرأي العام اليهودي – الأمريكي ليس أحادي التفكير في توجهاته، ومن الواضح أن تحولاً في الرأي العام اليهودي – الأمريكي نحو اليمين عبر العقد الأخير قد حدث، وقد أفضى ذلك إلى تحالف مع المحافظين الجدد، وكذلك أيضاً مع اليمين المسيحي. إن المدافعين الليبراليين الذين قد يكونون ناقدين للتجاوزات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، يرغبون في رؤية نشاط أكبر من قبل الحكومة الأمريكية في المساعدة على حل الصراع. إن المؤشرات الأخيرة للسياسة الأمريكية تشير إلى إمكانية أن يكون صانعو السياسة الأمريكية الحالية أكثر تأثيراً من سابقيهم.

وعلى الرغم من أن الأهداف الاستراتيجية تتمدد دائما تحت السطح، وغالبا ما يتم عرضها على أنها ثابتة، فإن الحقيقة تقول بأن السياسة الأمريكية تُطبّق عبر خطوات عملية صغيرة معتمدة على حسابات مباشرة غير طويلة الأمد. وهكذا، ففي غياب تهديد كبير للمصالح الأمريكية حيث تكلفة مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل تبدأ في التصاعد، فمن المرجح أن أي سياسي أمريكي لن يغامر بتطلعاته السياسية في الانتخاب مرة أخرى بتبني موقف ناقد لإسرائيل، في الماضي كان مثل هؤلاء الأشخاص يتحولون إلى أهداف ينبغي إسقاطها، ولذلك يتم استهدافهم في حملاتهم لإعادة الانتخاب؛ إذ تصب لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل الأموال لتمويل خصومهم، وتمارس حملة إعلامية سلبية ضدهم. إن القوى الموالية لإسرائيل تستطيع جعل حياة الرئيس جحيماً، وبخاصة الضعيف الذي يختار مواجهة إسرائيل، ويجعلون من الصعب على الإدارة تنفيذ برامجها الداخلية من خلال الكونجرس. ولغايات عملية، وكما يرى ذلك البروفيسور نعوم تشومسكي، فقد أصبحت إسرائيل غير متمايزة عن الولايات المتحدة في المستويين البنيوي والثقافي؛ وكما في الولايات المتحدة، فهناك في إسرائيل أيضاً عدم مساواة هائلة، ومستوى عالٍ من الفقر، وأجور راكدة أو متهاوية، وظروف عمل متدهورة. وكما في الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على قطاع الدولة الديناميكي، غالباً، متخفياً تحت عنوان الصناعة العسكرية، التي هي، للتذكير، مرتبطة عضوياً بمجمع الصناعة العسكرية الأمريكية، ولهذا السبب فليس من المصادفة أن الصناعيين الإسرائيليين دافعوا عن إقامة دولة فلسطينية، أو بدقة أكثر عن «ملحقية

كولونيالية جديدة دائمة»، مستخدمين كلمات شلومو بن عامي – شيء شبيه بالولايات المتحدة ومكسيكو أو الولايات المتحدة والسلفادور، مع ماكويلادوراس، أي مصانع تجميع بطول الحدود على الجانب الفلسطيني. إن هذا يوفر عملاً رخيصاً وظروفاً رهيبة دون قلق بخصوص مشاكل التلوث أو حقوق الإنسان. والأكثر أهمية من ذلك أن هذا يقدم للرأسمال الإسرائيلي الجديد طرقاً مريحة في إضعاف الطبقة العاملة التي تعمل لديه، من خلال تخفيض الأجور والفوائد وإفشال الإضرابات. لهذا السبب، ومما لا يثير الدهشة، فأن الولايات المتحدة سوف تفضل ترتيبات في قلعتها المتقدمة في الشرق الأوسط، التي تبدو شبيهة إلى حد كبير جداً بالولايات المتحدة ذاتها. وكما قال المؤرخ الأمريكي العظيم كارل بيكر ذات مرة: أن الأمريكيين يحاولون دائماً إعادة إنشاء العالم وفق تصورهم، معتمدين على خبرتهم الخاصة. فبالنسبة للأمريكيين الذين هم نتاج لصراع طويل على الحدود، انتهى بعمل ضخم من الإبادة للسكان الأصليين، فإن التجربة الإسرائيلية تتكلم أيضاً عن تاريخهم وثقافتهم وتثلمات القيم والمشاعر العميقة لغزوهم. ولقد استخدمت بفاعلية مواضيع ثقافية أخرى تم تشجيعها من قبل القوى الداعمة لإسرائيل لتمتين هذه العلاقة: التشابهية القائمة على الأخلاقيات اليهودية – المسيحية ومعنى إسرائيل بالنسبة للمسيحيين الأصوليين، ومشاعر الذنب بسبب الهولوكوست، وأخيراً الافتراض بأن إسرائيل هي الواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

تلعب مجموعات مختلفة في المجتمع المدني أيضاً دوراً نشيطاً، مع أنه غير مقرر، في محاولة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية؛ ويشتمل ذلك على المنظمات غير الحكومية NGOs، ومجموعات الكنائس وحقوق الإنسان ومجموعات الدعم. فالكثير من هذه المجموعات كانت تقليدياً متعاطفة مع وجهة النظر الفلسطينية. يضاف إلى ذلك أن العرب الأمريكيين والمجتمعات المسلمة قد أصبحت أفضل تنظيماً وأكثر فاعلية، خصوصاً، الآن؛ إذ أن لديهم وسيلة أفضل قليلاً للوصول إلى الإدارة الأمريكية. تاريخياً، مع ذلك، ولأسباب متنوعة كان أمر إقامة لوبي مناهض في الولايات المتحدة صعباً. ومع ذلك، لابد أن يكون ولا يزال من الممكن شن حملة فعالة – كما سأبيّن فيما بعد – تعمل كحملة مضادة للدور البشع الذي لعبه اللوبي المساند لإسرائيل في أمريكا.

النموذج الإمبريالي - الأمريكي

من أجل فهم سيطرة «خطاب» السياسة الإمريكية الخارجية وكيفية تحوله؛ فعلى المرء أن يصف بوضوح ما أحاط بنشوء هذا النموذج الإمبريالي، وبخاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية. إن المسألة الرئيسية هنا تتمثل في رؤية العلاقة ما بين الاقتصادي والسياسي، أو بصورة أخرى، النظر في التغيرات التي حدثت في المشاريع الرأسمالية الأمريكية عبر العالم.

لقد كانت الولايات المتحدة القوة المسيطرة في النظام الرأسمالي العالمي من عام ١٩٤٩ وحتى أوائل سبعينيات القرن العشرين. وكان نظام Bretton Woods يضمر وضع السيطرة هذه، هذا النظام القائم على معيار الذهب؛ والمعدل الثابت للتبادل بالاستناد للدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الرئيسية؛ وفائض الميزان التجاري للولايات المتحدة المتميز بدرجة عالية؛ وتوفر بترول خام رخيص، وكذلك أيضاً المواد الخام الأخرى. لقد تُرجم ذلك بالنسبة للأمريكي العادي في معدلات غير مسبوقة للنمو الاقتصادي، ومستويات مرتفعة في العمالة والقدرة على الانتقال للسكن في ضواحي المدن، وامتلاك سيارتين لكل عائلة، وامتلاك الوسيلة للحصول على بضائع استهلاكية رخيصة وبترول رخيص.

كانت الولايات المتحدة، خلال هذه الفترة من السيطرة، قادرة على العمل كشرطي للعالم، والتدخل بحدود واسعة في أجزاء مختلفة منه، وقلب حكومات واغتيال زعماء، وتوفير عدد كثيف من الجنود عبر العالم كله. إن الاقتصاد الأمريكي المتنامي جعل الولايات المتحدة قادرة على توفير تكاليف إمبراطورية، وعلى ممارسة سياسة خارجية عدوانية جداً. وفي سياق إستغلال تهديد الشيوعية، بررت الولايات المتحدة زيادات هائلة في الإنفاق على الدفاع وبناء بيروقراطية أمن قومية. لقد أصبحت الولايات المتحدة زعيمة توريد السلاح في العالم. وصل حجم وكثافة التدخل العسكري الأمريكي في العالم أعلى مستوياته، في الوقت الذي تمتعت فيه الولايات المتحدة بأفضلية بارزة على الاتحاد السوفييتي في مجال إنتاج وتسويق الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. وبدأت تخمد هذه المستويات عندما بدأت كلتا القوتين تحرزان تساويا متقاربا في حيازة الأسلحة والتطور.

خلال هذه الفترة كلها شنت الولايات المتحدة حرباً شرسة ضد القومية العربية، مستهدفة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. إن الوثائق الكاملة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية خلال تلك الحقبة مُتاحة الآن، ويمكن التدقيق في المواد التي رفعت عنها السرية. في الحقيقة، سيكون من الصعب على المرء إحراز تقدم في فهم مسار السياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الحالية، دون تمحيص دقيق لسجلات هذه الفترة المصيرية والتكوينية للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط. لقد بلغت الحملة على القومية العربية ذروتها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عندما شنت إسرائيل حربها بتشجيع وموافقة تامتين من الولايات المتحدة، وكمحصلة لتلك الحرب، تمكنت إسرائيل من احتلال أجزاء هامة من الأرض العربية، وكنتيجة لذلك ظهرت إسرائيل في وضعية استراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ ظاهريا تبدو كحصن ضد انتشار الشيوعية، لكنها في الحقيقة كأداة في القتال ضد القوة القومية العربية. ولذلك فقد أخذت تتمتع بسخاء أمريكي لا مثيل له في التاريخ، تجسَّد في المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وعندما سُئل الرئيس ريتشارد نيكسون: كيف تستطيع الولايات المتحدة تبرير مثل هذه الكميات الهائلة من المساعدات لإسرائيل؟ يُقال بأنه أجاب بما معناه، بأن تسليح إسرائيل أقل تكلفة من الحفاظ على الأسطول السادس في مياه البحر المتوسط، وأكثر فائدة قليلاً.

بدأت الولايات المتحدة، تدريجياً، تفقد وضعها المسيطر في النظام الرأسمالي العالمي، حيث كان العَدوَّان السابقان؛ ألمانيا واليابان، قادرين فعلياً على المنافسة الفاعلة في السوق العالمية، فمثلاً، انخفض حجم مبيعات السيارات الأمريكية على مستوى العالم من ٨٠٪ في خمسينيات القرن العشرين إلى أقل من ٢٠٪ في بدايات السبعينيات. إضافة، إلى أنه بينما كانت قد سيطرت IBM على ٩٠٪ تقريباً من السوق اليابانية في الخمسينيات، تراجعت مساهمتها عند بدايات السبعينيات في تلك السوق إلى أقل من ١٠٪. بدأ ميزان الولايات المتحدة التجاري يُظهر عجزاً في أوائل السبعينيات، واستمر في ذلك عاما إثر عام باستثناء العام ١٩٧٤، عندما حققت شركات النفط الأمريكية ميزة خاصة نتيجة لحظر النفط، فجنت أرباحاً طائلة نتيجة لبيع النفط لأوروبا واليابان

بأسعار ما بعد الحظر. وكنتيجة للانحدار الأمريكي تم هجر نظام Bretton Woods وسُمح بتعويم الدولار في السوق الدولية.

إن أسباباً هامة عديدة تفسر التراجع في قوة الولايات المتحدة: منها تكلفة حرب فيتنام الباهظة، وأيضا تكاليف سباق التسلح المتصاعدة، هذا الاتجاه يدعم جوهرياً أطروحة بول كينيدي بشأن أسباب انهيار القوى العظمى؛ المتمثل في عدم قدرة الشركات الأمريكية التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة؛ والانهيار الكلي في الإنتاجية الأمريكية بالنسبة للاقتصاديات اليابانية والألمانية، مع ما رافقها من هبوط في نوعية التعليم خصوصاً في العلوم؛ وأخيراً الكلفة العالية جداً للعمل الأمريكي.

شهدت السنوات التالية في عقد السبعينيات عدداً من التحولات الهامة على مستويات مختلفة:

كان واضحاً على المستوى الاقتصادي، أن الشركات الأمريكية الوحيدة التي كانت تعمل بنجاح، هي الشركات متعددة الجنسيات، العاملة عبر شركات تابعة منتشرة في العالم كله، وحدث ازدياد منتظم في عدد الشركات متعددة الجنسيات في السبعينيات، وكل سنوات الثمانينيات، فارتفعت الأرقام من عدة مئات في السبعينيات، إلى أكثر من ثلاثين ألفاً في أوائل التسعينيات. وبالمقابل فإن الصناعات المقامة داخلياً، مثل الصلب وصناعة السيارات... وغيرها، أخذت تخفق؛ طاردةً عمالاً ومُغلقة مصانع. وفي الوقت ذاته تحركت الولايات المتحدة سريعاً لتحقق فائدة من أزمة النفط التي كانت قد تسارعت، (ولم تُخلق) بواسطة حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، ومن حظر النفط اللاحق. وبالإضافة إلى الأرباح السريعة المتراكمة بواسطة كبرى شركات النفط الأمريكية خلال الأزمة، تحرك هنري كيسنجر سريعاً، مُقرناً سياسة فك الاشتباك بمناورة اقتصادية مصممة لجعل الولايات المتحدة قادرة على أن تصبح المستفيد الرئيسي من فائض البترودولار، والعقود والصادرات المتنوعة للمنطقة بما في ذلك، بالطبع، زيادة هامة في صادرات الأسلحة إلى المنطقة. بكلمات أخرى، فإن العالم إذا ما توقف عن شراء السيارات والثلاجات والتلفزيونات الأمريكية، فسيكون هناك بالتأكيد سوق للأسلحة

الأمريكية غالية التكلفة. بدأت منطقة الخليج تفيض بالأسلحة الأمريكية، دبابات وطائرات، لم تكن المنطقة ببساطة قادرة على استخدامها. لقد أصبح الشرق الأوسط سريعاً مكب النفايات الأكبر بالنسبة للبضائع الأمريكية غير المُشتراة، وبالنسبة للبضائع الاستهلاكية وللخدمات الاستشارية... وغيرها. وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تعاني فيه من عجز في ميزانها التجاري مع شركائها الرئيسيين في التجارة، كانت تراكم ثروة فائضة في تعاملاتها مع الشرق الأوسط.

مع نهاية السبعينيات، تَعزَز الوعي العام بالضعف الأمريكي في الشؤون الدولية الخاصة بالأزمة في إيران، وبموضوع الرهائن الأمريكيين الذي قاد فعلياً إلى انتخاب رونالد ريجان. ووقتذاك استعادت الإدارة الجديدة خطاب الحرب الباردة كي تبرر الزيادات الهائلة في الإنفاق الدفاعي. ووجه الكثير من ذلك إلى تفعيل الصناعات الداخلية الواهنة التي كانت قد عانت كثيرا خلال العقد السابق؛ وبدأت شركات مثل كرايزلر وبوينج وأخرى، التي كانت قد أغلقت مصانع وطردت آلافاً من العمال، في الازدهار مرة أخرى من خلال عقود من وزارة الدفاع. وتمت المبادرة بحملة جديدة لشراء المنتجات الأمريكية، وأحييت رموز الوطنية والافتخار.

على الصعيد السياسي، أجاز كونجرس الولايات المتحدة قانون سلطات الحرب للعام ١٩٧٤، القانون المصمم للحد من نفوذ السلطة التنفيذية في إرسال جنود الولايات المتحدة خارجها. لقد كان ذلك رداً على ما أصبح يعرف بمتلازمة أعراض فيتنام Vietnam Syndrome، مظهراً كراهية الجمهور الأمريكي للتورط في مغامرات عسكرية أجنبية خشية أن تقود إلى كارثة أخرى شبيهة بكارثة فيتنام. وقد كان على الشعب الأمريكي فيما بعد أن يكون أكثر تفهماً إلى الحاجة للتغلب على متلازمة أعراض فيتنام؛ إذ ولد برنامج سياسة عسكرة الولايات المتحدة جزئياً للتعامل مع الأزمات الاقتصادية المستفحلة. فتم تنفيذ ضربات سريعة قليلة التكلفة ضد جرينادا وبنما وليبيا، أساساً، بهدف إعادة تأهيل الجمهور الأمريكي لجعله أكثر رغبة في الموافقة على التدخل العسكري خارجياً. ففي الوقت الذي توقف فيه إطلاق النار في حرب الخليج، كان أول تصريح للرئيس بوش: «لقد تخلصنا أخيراً من متلازمة أعراض فيتنام».

صعود العولمة

حدث عند أوائل التسعينيات تحول كبير في طبيعة الرأسمالية الأمريكية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتجاه نحو الاقتصاد الخدماتي، المعتمد على التصدير والنمو الاستثنائي في عدد نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ومداها.

يحدد مانويل كاستيلز في **نهاية الألفية** المستويات الثلاثة الأساسية للنظام الرأسمالي الجديد: في **المقام الأول**، يوجد هناك حاملو حقوق الملكية المتكونة من أصحاب أسهم الشركات، والعائلات صاحبة الملكية (لا تزال شائعة غالباً في محيط آسيا الهادئ) والمقاولون الأفراد. وفي **المقام الثاني**، يوجد هناك طبقة إدارية. وفي **المقام الثالث**، الأسواق المالية العالمية، وربما أن هذا المستوى الأخير أكثر صلة بالعولمة الجديدة. ويرى كاستيلز أن أسواق المال العالمية وشبكاتها الإدارية هي الرأسمالية الجماعية الحقيقية، أو الأم لجميع التراكمات، أو العصب المركزي للرأسمالية المعلوماتية. في هذا السياق تتمثل السيطرة الأمريكية بواسطة التأثير السائد للتكتلات الكبيرة من التمويلات المشتركة، التي تستثمر الأموال – أو لا تستثمرها كما تتطلب الحالة – في أجزاء مختلفة من العالم.

كانت نتائج العولمة الجديدة بالنسبة للعلاقات الطبقية الاجتماعية عميقة، فهي تتضمن ما يلي: الجنوح باتجاه تناقص العدالة الاجتماعية وازدياد الاستقطاب، وبكلمات أخرى، التنامي المتلازم لكلٍ من قمة السلم الاجتماعي وقاعه. إن هذا الاتجاه ليس اتجاهاً عكسيا لأن السياسات العامة المناسبة تستطيع تلطيفه. ففي الشرق الأوسط لم تتواجد أية محاولة ذات أهمية للانهماك في سياسات عامة تلطف من الاستقطاب في المجتمع، خصوصاً، في بلدان التحقت بجوقة العولمة الجديدة. إن هذا الاستقطاب يصل إلى حدود الأزمة في مصر والأردن وهذه هي النتيجة الأولى، أما النتيجة الثانية فهي الإقصاء الاجتماعي، ففي ظل النظام الجديد للإنتاج، يقول كاستيلز: أن عدداً كبيراً من البشر، قد تزداد نسبتهم، ليسوا ذوي علاقة، سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين، إن هذا يعنى أن ملايين من الناس غالباً ما يجدون أنفسهم يمارسون عملا مدفوع الأجر، أو يجدون أنفسهم

خارجه، وبالتالي سيجدون أنفسهم مفتقرين إلى شبكة أمان اجتماعي، وبلا قوة مساومة إلى درجة تصبح فيها الحدود بين الإقصاء الاجتماعي والاستمرار على قيد الحياة مُبهمة. وإضافة إلى ذلك تبرز مسألة من الذي ينتج ومن الذي يستولي على ناتج العمل؛ ففي ظل النظام الجديد، فإن الابتكار هو المصدر الرئيسي للإنتاجية، ولهذا السبب تصبح المعرفة والمعلومات هي الآليات الجوهرية لعملية الإنتاج الجديدة، ويلعب التعليم دوراً أساسياً في تحديد نوعية العمل. ويُجمل كاستيلز الأمر [على النحو التالي]: «المنتجون الجدد للرأسمالية المعلوماتية هم أولئك المبتكرون للمعرفة، ومعالجو المعلومات الذين تعتبر مساهمتهم ذات أهمية قصوى للشركة والمنطقة والاقتصاد القومي».

في مجال إنتاج المعرفة والتعليم، فإن الشرق الأوسط جميعه (فيما عدا إسرائيل) غائب كلياً تقريباً. تساهم إسرائيل بكثافة شديدة في النظام الجديد من خلال البحوث وتطوير برامج الكمبيوتر للمعلومات **software** وكذلك أيضاً من خلال المشاركة الفاعلة في الاستثمارات الجديدة، مُحوّلة عدداً من الإسرائيليين ليصبحوا مليونيرات جدد إلى مدى بعيد، بسبب تخصيصها مصادر كبيرة للتعليم النوعي والتدريب الفني. إنني أعتقد أنه من الجدير هنا أن نقتبس بشكل كامل تقييم مانويل كاستيلز للتوقعات بالنسبة للشرق الأوسط في العصر الجديد:

«إن معظم دول أفريقيا، والدول غير المنتجة للبترول في الشرق الأوسط ومعظم دول أمريكيا اللاتينية دخلت، وبالوقت ذاته، في أزمة اقتصادية مركبة في الثمانينيات، أزمة كان لها نتائج مدمرة لا زالت مستمرة التأثير على الاقتصاديات والناس في تلك المناطق، إن لم يكن على الإنسانية كلها. إن ما هو محط النقاش هنا ليس فقط مديونية الاقتصاديات القومية وإنما بطىء النمو الاقتصادي وسلبيته، إضافة إلى أن النسبة الأساسية من السكان هي وبشدة في حالة صراع يومي من أجل البقاء. إن المسألة الهامة هنا هي أن التحول الدراماتيكي الحالي لاقتصاد العالم قد يغدو نظاما ديناميا مترابطا بدرجة عالية، وقد يتجاوز دولاً بكاملها أو غالبية سكانها. فالنمو الاقتصادي المتزايد يعتمد على مدخلات قيمة مضافة عالية، وتوسع في الأسواق المركزية الرئيسية، ومن ثم يصبح تلك الاقتصاديات التي تقدم أسواقاً محدودة صعبة وسلعاً أولية أقل علاقة،

*وتكون إما مُستبدلة بمواد جديدة أو فقدت قيمتها بخصوص مساهمتها الكلية لعملية الإنتاج... في إطار الاقتصاد المعلوماتي الجديد، يتحول جزء هام من سكان العالم من وضع تركيبي للاستغلال إلى وضع تركيبي لإنتفاء تلك العلاقة».**

إن النتاج السياسي الملازم للعولمة الجديدة هو التأكيد المتجدد على مواضيع الديمقراطية وسلطة الحكم مع تركيز خاص على دور «المجتمع المدني.» وبينما اعتمد النظام الأقدم للرأسمالية على الدكتاتوريات السلطوية في الكثير من العالم، فإن النظام الجديد يتطلب استقراراً يعتمد على معايير جديدة، ويفترض أن تعتمد الديمقراطية الجديدة على الانتخابات الحرة، لكنها تحتاج لأن تُدار بعناية، كي يتم التأكد ممن سيتم انتخابهم ويشكلون نخبة معينة مقبولة، ويستحسن أولئك الذين يرتبطون بالرأسمال المتحول. ومن المفترض أن تكون هذه «الأنظمة الديمقراطية» الجديدة قائمة على شكل ما من الإجماع، ويتم إقامة فصل جوهري بين السياسي والاقتصادي والديمقراطية، لا يصل إلى الحقوق الاقتصادية. يصف ويليم روبنسن بدقة هذا الشكل الجديد بـ «الحكم المتعدد polyarchy»، وهو شكل من الحكم يديره سياسيون محترفون غالباً لصالح رأس المال عابر القوميات، وفي تعاون وثيق معه، ويتدخل السكان غير المسيسين دورياً للإدلاء بأصواتهم، لكنهم يظلون معظم الوقت كمتفرجين. إن التحول إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا والجمهوريات الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، المدبَّر (Engineering) من قبل (IMF) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يقع تحت هذا العنوان العام.

يبيّن ميشيل فوكو في عمله الرائع «**النظام والعقاب**» كيف كان على المجتمعات الغربية اختراع ردود مختلفة للتغيرات السياسية المعروضة من قبل الظالمين/المظلومين والمجموعات الهامشية التي تُولد خلال فترات التغير الجذري – مثل انهيار النظام الإقطاعي ونشوء الثورة الصناعية ونشوء الرأسمالية الحديثة. والقضية كانت دائماً كيف يعالج

* Martin Carnoy, The Informational Economy; The New Global Economy in the Information Age. Penn State University Press; 1996).

المرء سكاناً من الممكن أن يكونوا مثيرين للاضطرابات؟ ويُرى تطور الحكم التعددي والتركيز على المجتمع المدني على أنهما ردان محتملان. يضاف إلى هذا بالطبع الدراسات (الشعبية حالياً) بواسطة البنك الدولي و UNDP، ودراسات أخرى لظاهرة الفقر وكيف يتم تلطيفه. إن هناك دراسات كثيرة، والكثير الكثير من الأموال ينفق عليها بقليل من العمل الملموس على مستوى التنفيذ.

يبيّن كاستيلز أنه من المرجح ولادة وحدات مقاومة في أجزاء مختلفة من العالم، في رد على العولمة الجديدة. ومن المرجح أن تُستخدم هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تكنولوجيا المعلومات الحديثة لصالحها، كما كان الحال مثلاً مع الزاباتستيين في جنوب المكسيك، وكما كان الحال في أماكن أخرى أكثر وضوحاً بين الفلسطينيين. ويُحاجج كاستيلز أيضاً أن الأفراد أصحاب إمكانية الوصول إلى شبكة المعلوماتية العالمية يصبحون بشكل متزايد ذوي قوة. إنهم يستطيعون التواصل عبر الشبكة، ويعبرون بحرية عن أنفسهم في حلبة بعيدة جداً عن السيطرة من قبل الحكومات القمعية. وبالنتيجة، يُحكم على الدول بشكل متزايد على أساس الأداء، ولهذا السبب تكون هذه الدول غير قادرة على صيانة شرعيتها وفقاً للأسس التقليدية.

وستبقى وحدات المقاومة هذه غير مؤثرة إلى أن تترجم نفسها في وحدات مشروع، حيث يصيغون أفرادها من مخزونهم التاريخي والثقافي؛ قيماً وأفكاراً يمكن أن يتم مُلائمتها مع العالم الحديث، وفي الوقت ذاته تقدم بديلاً قابلاً للتطبيق ولإنماء الناس الذين يشعرون بأنهم مهمشون بواسطة العولمة الجديدة. وتشكل الحركات الاجتماعية مثل تلك المرتبطة بالأصولية الإسلامية ردة فعل على العصرنة المنحرفة وليس بالضرورة على العصرنة ذاتها. إنهم يرفضون ما يرونه كغزو ثقافي غربي يهدّد القيم الاستهلاكية والاختلاط الجنسي والمخدرات وانهيار الأسر، ولكن ليس قيم التفكير والتقدم والعلوم والحرية الإنسانية. وطالما بقيت هذه الحركات الاجتماعية عند مستوى رد الفعل على التأثيرات الغازية من الخارج، وتخفق في إنتاج بديل مترابط، فإنها ستظل مقاومة، وليست وحدات مشروع، وستكون فاعليتها محدودة جداً.

يوضح كاستيلز أن الدولة سوف تصغر من حيث الحجم في عصر المعلومات. فقد تفقد بعضاً من سيادتها لكن ليس قوتها. وكما يوضح بيتر إيفانز بأنه من المرجح أن الدولة ستصبح أكثر فقراً وشحاً، متنبئاً بنوع جديد من الفاشية تعتمد بكثافة أكثر على آليات للمراقبة والسيطرة والاختيار أكثر فاعلية وأكثر حضوراً في كل مكان.

لا يستطيع المرء نكران الميزة الأمريكية الهامة في النظام العالمي الناتجة عن سيطرتها على تمويلات ضخمة بالنسبة للاستثمار السريع. ومع ذلك، فقد أخفقت الولايات المتحدة في إدارة الدفعة نحو العولمة بطريقة تضمن لها دوراً مسيطراً في النظام العالمي الجديد. إن مشاكلها الاقتصادية المستفحلة بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم إلى جانب حقيقة أن الولايات المتحدة قد أصبحت أمة مدينة، قد قلل من قدرتها على خلق سيطرتها الاقتصادية. ولهذا، تبقى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة عسكرياً وليس اقتصادياً في العالم. في مجال الاقتصاد، فإن الولايات المتحدة مجبرة على التفاوض والمداهنة والمنافسة. هذا يعنى أن السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط وأماكن أخرى تصبح حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة. وهذا هام بصفة خاصة فيما إذا أحسسنا بأزمة طاقة وشيكة (متولدة حالياً في كاليفورنيا والتي يبدو أن لا أحد يذكرها) استناداً إلى تنبؤات مختلفة، وتكون أكثر خطورة من الأزمة السابقة في عام ١٩٧٣.

قدوم تعدد الأطراف (Multilateralism)

بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، فقد ترتب على الولايات المتحدة التدخل في النزاعات الخارجية وأن تتحرك باتجاه تعددية الأطراف كما ظهر ذلك في حرب الخليج. إن «الحرب على الإرهاب» الحالية هي مثال آخر على هذه النزعة. لقد نُقل عن وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في النيويورك تايمز (١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١) قوله: «لا أحد يدعونا أحاديين بعد ذلك. ذلك النوع ذهب بعيداً بالنسبة للوقت الحاضر؛ إننا متعددو الأطراف لدرجة أن ذلك يجعلني يقظاً طوال الساعات الأربع والعشرين، أستشير كل

شخص». كان على الولايات المتحدة أن تشكل تحالفاً استلزم أن يتضمن عدداً من البلدان العربية كي تبرر حربها ضد العراق. في الوقت ذاته، كانت الولايات المتحدة قادرة على تحويل الأمم المتحدة إلى أداة للدبلوماسية الأمريكية، ولاحقاً للحرب. لقد قام وزير الخارجية جيمس بيكر بتقديم فاتورة ضخمة للدول العربية الغنية بالنفط، كما تجول في أوروبا واليابان جامعاً الهبات المالية للمساعدة في تغطية تكاليف جهود الحرب.

لقد ناقش روبرت كوكس بأنه «لا القوة العسكرية ولا القوة الاقتصادية، حتى وإن اجتمعتا، تتضمنان قدرة الدول على السيطرة بالضرورة» ويرى كوكس بأن الذي نراه في العصر الجديد ليس اكثر من إحياء جديد لسيطرة آفلة، أو لإيجاد هيمنة جديدة بواسطة دولة لديها المقدرة على جعل مبادئها هي السائدة كونياً، ولكن وإلى حد ما. إن إحياء الكونية لسيطرة تضمحل، ليست دعامته دولة واحدة بل دول لها قوة أوليجاركية (حكم أقلية) لتمتين قواها. إن ما نشهده هو إصرار على (كونية) مفاهيم الثقافة الأمريكية، وقيمها في الحرية والديمقراطية، عبر سيطرة مضمحلة. أنني لا أتفق في ذلك مع كوكس، ومع ذلك، فأن هذه السيطرة الجديدة سوف تستند على حكم الأقلية للدول القوية لتمتين قواها. إن ما يظهر هو بالتأكيد محاولات أمريكية يائسة لفرض سيطرة جديدة معتمدة على قواتها العسكرية، بالرغم من/أو بسبب وضعها الاقتصادي المتدهور.

إن ما تخفيه تعددية الأطراف الجديدة هو حقيقة أن الولايات المتحدة برغم أنها قوة عسكرية مسيطرة، إلا أن أفضليتها الاقتصادية في العالم آخذة في التناقص. وكما يبيّن روبرت كوكس، «إن أيّ من القوتين العسكرية او الاقتصادية منفردتين أو متحدتين لا تتضمنان السيطرة بالضرورة». كوكس يعني أن ما هو مرجح الحدوث أكثر ليس إعادة بعث لهيمنة متداعية أو تأسيس هيمنة جديدة من جانب دولة قادرة على تعميم مبادئها الخاصة للنظام على مستوى العالم، بل الأصح، «إحياء عموميات الهيمنة المتداعية ليس بدعم دولة واحدة بل بمجموعة من الدول القوية التي كان عليها تنسيق قواها». هذا بالضبط ما يبدو أنه آخذ في النشوء بينما تعددية الأطراف الجديدة المشكّلة في حرب أمريكا على الإرهاب مترافقة بتأكيد شديد على العوامل الثقافية: أطروحة «النحن» في مقابل «هم»؛

وأطروحة هنتنجتون (Huntington) حول صراع الحضارات؛ والتأكيد المتجدد على القيم الأمريكية (الغربية) (إننا نُبلَّغ بشكل دائم أن القيم الغربية للحرية والديمقراطية تتعرض للهجوم). من أجل ذلك تستأجر إدارة الولايات المتحدة موظفي دعاية جدد لنشر قيم «الأنا» في العالم.

ما الذي يقبع تحت كل هذا؟ إن الجواب الأكثر وضوحاً هو الحاجة إلى تجنب التعامل مع السؤال الأساسي وفحواه: لماذا هناك أناس في العالم الثالث غاضبون على أمريكا؟ ولماذا اتخذوا إجراءات متطرفة كالتي حدثت ضد الولايات المتحدة؟ إنني أتذكر الكثير من المناسبات التي كان ينبغي فيها، على صُنّاع السياسة الأمريكيين تقييم أسباب تفجر الاضطرابات في مدن أمريكا الداخلية (الحالة الشهيرة لتقرير لجنة كيرنر (Kerner) بعد الاضطرابات المدنية في الستينيات، هي فقط مثال واحد) فقط لأستنتج فيما بعد أن برنامج الاتصالات المصمم لإطلاع أفضل للمواطنين حول تفهمهم لظروفهم سيكون الجواب. إن رفض التعامل مع الأسباب الجذرية للاضطرابات السياسية سواء داخل أو خارج الولايات المتحدة ليس جديداً في السياسة الأمريكية.

توجد هناك، في هذه القضية المحددة، مع ذلك، مخاوف ضمنية هامة في كثير من البلدان الأوروبية الكبرى من ضمنها الولايات المتحدة التي شهدت زيادات هائلة في الهجرة من عدة بلدان من العالم الثالث. ففي الولايات المتحدة ازداد عدد المسلمين (الناس الذين يُنظَر إليهم من جانب غالبية الأمريكيين على أنهم غير مشتركين في القيم الغربية برغم أن قليلاً منهم إلى حد ما فعلاً مشترك في ذلك) بشكل حاد على مدار العقدين الماضيين (يوجد حالياً مسلمون أكثر من اليهود في الولايات المتحدة) مؤدياً إلى انتظام مجتمعات حول مساجد ومراكز دينية كثيرة. يضاف إلى ذلك أن المجتمع المسلم في أمريكا الشمالية منظّم بشكل جيد، ونشيط جداً إلى حد ما سياسياً. لقد حدثت الظاهرة نفسها في أماكن أخرى في العالم الغربي لدرجة أن المرء يمكنه أن يمشي في شوارع لندن أو واشنطن أو نيويورك ولا يسمع كلاماً بالإنجليزية. في الولايات المتحدة يتجاوز عدد من هم من الأصول الأسبانية سريعاً الأمريكيين السود، وأعداد مدارس أطفال الزواج المختلط ازدادت بشكل

حاد جداً (١ من كل ٤ في كاليفورنيا مولود خارج الولايات المتحدة الأمريكية). ويمكن للمرء أن يفترض أن التحولات الديموغرافية على نمط أن البروتستانت الأنجلو – ساكسون البيض سيصبحون أقلية في المستقبل، هي مسألة ليست مُستبعدة. إن هذا يفسر الإصرار في الولايات المتحدة على تعليم القيم الأساسية للحضارة الغربية كأمرٍ قابل لمحاولات توفير منهاج متعدد للثقافات المتنوعة، حيث تُدرس مساهمات الحضارات الأخرى. وتفسر أيضاً تنامي السياسات المناهضة للهجرة والعدوانية المتزايدة تجاه المهاجرين في أوروبا وأمريكا الشمالية، التي لم تعد تُنطق من قبل النازيين الجدد، لكن من قبل سياسيي التيار العام المحترمين والشخصيات العامة أيضا (إن ثوران أوريانا فالاشي من وقت قريب ضد المهاجرين المسلمين في إيطاليا هو مثال على ذلك).

ما الذي نستطيع استنتاجه من كل هذا؟ كيف يرتبط ذلك بعلاقة مع الشرق الأوسط بوجه عام والقضية الفلسطينية بوجه خاص؟

حدث تحول هام في المصطلح الأمريكي – الإمبريالي في الاقتصاد، وكذلك أيضاً في المستويات السياسية – الثقافية. فالولايات المتحدة تريد استخدام العولمة الجديدة كي تدعم سيطرتها (مع أنها لم تعد هيمنة) في نظام الاقتصاد العالمي. إنها مستعدة للدخول في حرب كي تضمن هذا الدور المتفوق. ومع ذلك، لم تعد الولايات المتحدة تستطيع العمل من نفسها كشرطي العالم، سواء لتمتين وضعها أو لمحاولة إطفاء النيران الناتجة عن الآثار السلبية للعولمة. كان عليها الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف وتشكيل تحالفات مع دول أخرى كي تحصل على أهدافها. وفي مجرى العملية، كان يجب على الولايات المتحدة أن توافق على عدد من التنازلات التجارية كي تدعم هذه المبادرات.

من المهم للولايات المتحدة السيطرة على الشرق الأوسط خصوصاً منطقة الخليج لأسباب عدة لها أهميتها: فمنذ أن أصدر الرئيس ترومان عقيدته الشهيرة في عام ١٩٤٧، أعاد كل رئيس أمريكي تأكيد «حيوية» الخليج بالنسبة للمصالح الأمريكية. حيوي تعني أن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في حرب دفاعاً عن مصالحها. إن السيطرة على النفط

ليست هامة للولايات المتحدة فقط بل ولكل العالم المتقدم صناعياً أيضاً. وإذا ما سيطرت الولايات المتحدة على هذه المنطقة فإنها ستمتلك قوة تفوق فيها جميع حلفائها ومنافسيها. وسوف تكون في موقع التأثير على أسعار النفط ومستوى إنتاجه، وفي الوقت نفسه باثة قوة جديدة في اقتصادها المتدهور في مواجهة جميع الدول المتقدمة.

وبأخذ حقيقة أن حلفاءها في المنطقة دكتاتوريون في معظمهم وإقطاعيون صغار عاجزون ومثيرون للشفقة ولا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، فقد قررت الولايات المتحدة تعزيز حضورها العسكري في المنطقة مما يسمح لها بالتحرك سريعاً لإخماد أي معارضة أو أي تدخل خارجي. في الوقت ذاته، فإنه من الجلي تماما الآن أن هذه الأنظمة لم تكن قادرة على التعامل مع المجموعات الداخلية التي نشأت في الوقت الراهن، التي تتحدى بفاعلية من الداخل وتشكل تهديداً خطيراً للعالم الخارجي عبر استخدام الأموال والتكنولوجيا الحديثة ومهارة مهاجمة المصالح الأمريكية والأخرى. لهذا، فمن المرجح أن تتدخل الولايات المتحدة حتى بشكل أكثر قوة في الشؤون الداخلية لهذه الأنظمة. لقد ظهر كم كبير من الكتابات حول المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر في وسائل الإعلام الإمريكية. فقد كتب قبل وقت يسير سيمور هيرش الصحفي المتحري صاحب الاتصالات الواسعة، تحليلاً معمقاً للصراع الداخلي بالنسبة لولاية العهد في المملكة معتمداً على معلومات توفرت له بواسطة الاستخبارات الأمريكية (النيويوركر، ٢٠ تشرين أول «أكتوبر» ٢٠٠١). وكتب توماس فريدمان أيضاً مقالة في النيويورك تايمز (٣٠ تشرين أول «أكتوبر» ٢٠٠١) يحدد فيها التناقضات التي تسمح بولادة مجموعات تدعم الإرهاب. فريدمان يركز حتى على الكتب المدرسية السعودية التي يُزعم بأنها تُنمّي كراهية الأجانب.

في الوقت ذاته، ستحاول الولايات المتحدة منع أي قوة إقليمية بالقوة (إيران أو العراق) من أن تكون قادرة على التأثير في الأحداث في المنطقة. ومن المرجح، هنا، أنه سيتم التأثير على إيران والضغط عليها كي تترك برنامجها النووي ولتوقف مساعدتها لحزب الله في مقابل إنهاء عزلتها ولإعطائها فرصة للتأثير في النتائج السياسية للصراع في أفغانستان. ولربما تكون

راغبة في لعب دور مساعد ولو غير مباشر. فمقالة حديثة نُشرت في الواشنطن بوست (٣٠ تشرين الثاني «أكتوبر» ٢٠٠١) تبيّن كيف أن إيران قد بدأت مسبقاً تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة: عشاء ودود و «دافئ» أقامه السيناتور آرلين سبيكتر وهو «يهودي وداعم صريح لإسرائيل» وحضره السفير الإيراني إلى الأمم المتحدة، وهنالك لقاءات غير رسمية تمت ما بين وزير خارجية إيران كمال خرازي «ورسميين أمريكيين سابقين وأعضاء في الكونجرس ورجال أعمال» إضافة إلى برنامج خاص في جامعة هارفارد يستضيف «موظفي حكومة إيرانيين من المستوى المتوسط إلى الولايات المتحدة لحضور حلقات دراسية لكبار الموظفين».

أما العراق فهو موضوع مختلف تماماً. فلأسباب عديدة لا تستطيع الولايات المتحدة ببساطة التعايش مع القيادة العراقية الحالية، وإنه لمن المؤكد تقريباً أنه ما بعد الحملة الأفغانية وبرغم التطمينات للدول العربية، فمن المرجح أن تكثف الولايات المتحدة هجماتها ضد العراق في محاولة لقلب نظام الحكم مستخدمة حجة إزالة أسلحة الدمار الشامل. إن الخوف من الجمرة الخبيثة قد يستخدم لتعزيز هذا الهدف، برغم غياب أي صلة للعراق بهذا الموضوع. أن الجمهور الأمريكي متشبع بالربط بين العراق ومثل هذه الأسلحة مسبقا.

لقد دخل العالم العربي القرن الحادي والعشرين بوضعية مرتبكة إلى حد ما؛ فالمرء يرى أنظمة سلطوية عتيقة تقوم على قاعدة اجتماعية ضيقة وتستخدم أنظمة معقدة للسيطرة والمراقبة والتخويف كي تظل في السلطة. إن هذه الأنظمة تطيل بقائها بأساليب التسلسل الوراثي للأسر الحاكمة، وترفض بشكل مطلق التحرك نحو أي شكل من أشكال الديمقراطية. ويرى المرء أيضاً تباينات اجتماعية صارخة وفساداً هائلاً واستثمارات غير ملائمة بشكل مفجع في التعليم والرعاية الصحية ورفاهية الإنسان. إن ما يميّز العرب عن الآخرين يقترب كثيرا من الافتقار الكلي لمفهوم الصالح العام الذي هو غائب تماماً من الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي، إن أحد أهم النتائج الصارخة للتحول الجديد هو ولادة الحكومات الفاشية الجديدة في الشرق الأوسط، كما في أماكن أخرى، حكومات هي أكثر قمعاً مما هي عليه اليوم.

إن الدفع الأمريكي نحو الديمقراطية (democratization) في أرجاء مختلفة من العالم لم يُطبق على الشرق الأوسط لسببين رئيسين: **أولهما** الحاجة إلى حماية واردات النفط. وهنا يظهر الاعتقاد بأن الأكثر أهمية هو التسامح مع الحلفاء التسلطيين، لكن الموثوق بهم هم الذين يستطيعون حماية المصالح الأمريكية الحيوية في الخليج. علاوة على ذلك، فمنذ أن أصبحت هذه الأنظمة غير قادرة على العمل وحدها، ولا تستطيع استخدام المخزونات الهائلة من الأسلحة الأمريكية التي ابتاعتها عبر السنين، فإن الولايات المتحدة قررت تعزيز تواجدها الخاص بها في المنطقة. **ثانيهما**، هو أن الانتخابات الحرة من المرجح أن تؤدي إلى وصول مجموعات المعارضة الإسلامية إلى السلطة، كما كان الحال في الجزائر، وقبل ذلك في الأردن. إن الشعور الأمريكي العام يحس أن الديمقراطية هي أمرٌ خطير جداً بالنسبة للشرق الأوسط العربي.

إن التفريغ السياسي المقصود للمجتمع يعني غياب بديل سياسي حقيقي. ولهذا السبب فإن المعارضة تنزع للتجمع حول مجموعات إسلامية مختلفة أو تظل مغمورة تحت السطح. وبشكل متزايد، يبدأ أفراد ومجموعات لها وسائلها محاولة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشكيل شبكات كي تتواصل مع بعضها بعضاً ولتولد صوتاً ثانوياً. في الوقت ذاته، توفر الفضائيات العابرة لحدود الدولة خدمة في تجديد الإحساس بالانتماء بين العرب والمسلمين، منشئة إحساساً بالمجتمع، وجد في الماضي لكنه كان منذ ذلك الحين قد فسد. إن الدور الهام الذي قامت به فضائية الجزيرة يجب أن لا يبخس حقه من التقدير. فدون تغطيتها المستمرة ما كان للانتفاضة الفلسطينية الجديدة تلك الأصداء المهمة التي نالتها عبر العالم العربي والإسلامي كله. في العصر الحديث، تُجري الحروب على شاشات التلفاز. وهنا يصبح الأكثر أهمية وإلى مدى بعيد، النظر إلى الصور الباقية بدلاً من نوعية الكلام أو ذوي الجدارة النسبية من المتحدثين الرسميين المختلفين. فالصورة تساوي ألف كلمة. لما يزيد عن عام، شاهد العالم بشكل منتظم صور جنود إسرائيليين يقتلون فلسطينيين ببنادقهم وبطائرات الأباتشي (الهليكوبتر) وبطائرات F-16 الحربية (صورة محمد الدرة ظهرت لمرات عديدة لدرجة أنها أصبحت رمزاً للانتفاضة الحالية).

إن التأكيد على العنصر الثقافي مهم في النزعات العولمية التي تتضمن فرض نظام اقتصادي وسياسي عالمي تلعب فيه الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى دوراً مسيطراً. ففي حالة الشرق الأوسط تمضي الدبلوماسية الأمريكية يداً بيد مع المبادرات الاقتصادية الأوروبية واليابانية. وبكلمات أخرى، يحدث تقاسم وظيفي حيث يلعب دور المايسترو اللاعب الأمريكي، وفي بعض الأحيان يوفر الدور القيادي لتدخل عسكري، بينما الأوروبيون واليابانيون يقدمون المساعدات الاقتصادية ويقبلون، راغبين، أن يلعبوا دوراً ثانوياً. وفي الحالة الفلسطينية كان هذا التقاسم الوظيفي واضحا؛ قادت الولايات المتحدة العملية الدبلوماسية بينما وفر الأوروبيون واليابانيون وكذلك أيضاً ألـ IMF والبنك الدولي المساعدات الاقتصادية المصممة لتليين الظروف بطريقة تسمح للفلسطينيين الموافقة على تقديم تنازلات بعيدة المدى باتجاه تسوية مع إسرائيل. كان الصدع الأساسي في هذا المنطق أن كثيراً من هذه المساعدات أخفقت في الوصول إلى أجزاء كبيرة من السكان الفلسطينيين بعد أن تدهور اقتصادهم بدلاً من أن تتحسن ظروفهم بسبب الخطط التطويرية الخاطئة والفساد الشامل، والأكثر أهمية إصرار إسرائيل على الحصول على أهدافها الضيقة التي كثيراً ما تتعارض مع الجهود الأمريكية والأوروبية.

وبغض النظر عن الاسترسال في الكلام الذي تلى هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) مباشرة، فإن ما يلي يبدو واضحا تماما:

لسنوات عدة، دعمت الولايات المتحدة إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً وغضت الطرف عنها عندما احتلت الأرض الفلسطينية وأقامت مستوطنات جديدة وقمعت الشعب الفلسطيني. في الوقت ذاته، نجحت الولايات المتحدة في المحافظة على تدفق النفط، وفي التمتع بعلاقات طيبة مع كثير من الدول العربية. وبكلمات أخرى، فإنه وإلى وقت قريب، كان الدعم الأمريكي لإسرائيل مجانياً؛ ففي استطلاع حديث لآراء «أصحاب المال المسلمين» – مصرفيين ومهنيين ورجال أعمال، وجدت صحيفة وول ستريت جورنال أن الناس الموالين لأمريكا، في الغالب، هم الناقدون لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشدة، وللدعم اللامحدود للسلوك الإسرائيلي العدواني. ويمكن الافتراض أن المشاعر

في الشوارع مشابهة لذلك، مع أنها أكثر مرارة وغضباً بدرجة كبيرة. وأولئك الذين نصحوا الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها مع العالم العربي، وباتباع طريقة أكثر مساواة، تم نبذهم غالباً على أنهم مستعربون. لقد ركبت الولايات المتحدة الخطر بنجاح حتى ١١ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠١، وعندما جاءت الضربة كانت مؤلمة ومجنونة وبحجم رهيب. إن المرء ليتساءل ما إذا ما كان الأمر سيحتاج إلى نصف قرن أو أكثر فيما يتعلق بالتناقضات كي تصبح شديدة بدرجة كافية لتضمن حلاً ما.

لم تتعرض مصالح أمريكا هذه المرة، فقط للأذى كما كان الحال في هجمات الخُبر وفي اليمن، وفي أماكن أخرى، والدعوات لمقاطعة المنتجات الأمريكية، بل إن أمريكا ذاتها هي التي هوجمت عبر عمل جنوني تجسد في التدمير والانتقام. وبالرغم من أن السؤال: لماذا، نادرًا ما يتم طرحه على الملأ (وهناك أسباب عديدة لحصول ذلك)، فإنّه من الواضح لمعظم صنّاع السّياسة الأمريكيّين أنّ سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط يقع عليها اللوم جزئيًّا. إن السؤال الذي يغدو ضروريا يتمثل بكيفية التعامل مع هذه المسألة العسيرة. هنا يكمن كثير من الحيرة و المناقشة. ومع ذلك فإن أمرا واحدا لا ريب فيه؛ وهو أنه من غير الممكن أن يرى صنّاع السّياسة الأمريكيّين الصّراع العربيّ الإسرائيليّ كواحد من الأسباب الجذرية لما يسمى الإرهاب الجديد. إنهم سوف يجتهدون كثيرا لتجنّب إقامة هذه الصلة الجلية تماما.

يستطيع المرء أن يستشف من خلال الجدل في الولايات المتحدة بعض الحقائق المهمة، وأن يستخلص بعض النتائج المؤقتة. أُثير موضوعان بواسطة المجموعات الداعمة لإسرائيل كي تستفيد من اللحظة؛ **الأول** إنهم يمررون التوصية بضرب العراق، لقد تم نقاشها بصورة كبيرة من جانب بول وولفوفيتز في البنتاجون، وجرى الدفاع عنها من قبل آخرين. أما **الثاني**، فهو التوصية بإدراج الأعمال الفلسطينية للعنف في الفئة العامة للإرهاب. إن الإدارة الأمريكية لم تتحدث في الموضوع بشكل قاطع، مفضلة الإبقاء على قدر معين من الغموض المقصود. لكن من الواضح أن أياً من هذين الموضوعين لن يعالج بطريقة تبهج القوى الداعمة لإسرائيل في الولايات المتحدة. فالحكومات العربية جادلت

بقوة ضد مثل هذا التحرك، وحتى أن بعض الأصوات الأوروبية حاولت التمييز بين أعمال العنف في مقاومة الاحتلال وأعمال الإرهاب.

إن أيا من هذه القضايا لم تحل بصورة نهائية، وفي الوقت نفسه يستمر صنّاع السّياسة الأمريكيّون بطرح تناقضات أو تعليقات غامضة بخصوص هذه القضايا بشكل ظاهري. إن أحد أسباب ذلك هو أنّ الأمريكيّين يتطلعون إلى جني بعض المكاسب السياسيّة عبر إبقائهم لهذا النوع من اللّبس المتعمّد، على الأقلّ فيما يخص علاقاتهم مع حلفائهم العرب. ومع ذلك، ففي نهاية المطاف سوف تُحل هذه القضايا بالتّأكيد بشكل متوافق مع الأهداف الأمريكيّة الكلّيّة، وبما يسر أيضا القوى الإسرائيليّة.

أكدت الانتفاضة بوضوح جليّ، أكثر من أي شئ أخر، العلاقة بين سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وسلوك إسرائيل العدواني. لقد كان واضحاً بشكل مطلق أنه عندما رحبت إدارة الرئيس بوش برئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في البيت الأبيض وأخفقت في إيصال رسائل واضحة وغير غامضة له، كانت في الحقيقة تصادق على طريقته في التعامل مع الانتفاضة وبذلك أعطت له فترة من الوقت لمحاولة إخمادها.

فشل شارون في تحقيق الأمن من خلال تصعيد العنف ضد الفلسطينيين. إن الإصرار على مساندته يعني أن:

أ) معاداة الأمريكانية (anti-Americanism) من المرجح ستزداد وكذلك ستزداد التكاليف على الولايات المتحدة.

ب) ومن المرجح أيضاً أن تزداد التهديدات على الاستقرار الإقليمي.

ج) وستصبح المشكلة أكثر صعوبة، وعلى افتراض أن شارون نجح في التخلص من عرفات وتدمير السلطة الفلسطينية، فليس هناك من ضمانة بأن أولئك الذين سيخلفونه قد يكونون أكثر اعتدالاً.

يبدو، ولهذا السبب، أنه حتى قبل هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ضد الولايات المتحدة، بدأت تُسمع تحذيرات من حلفاء أمريكا العرب. لقد

كانت الأحداث تتحرك في المنطقة على هيئة وكأن تفكك النظام السياسي في العالم العربي كان يلوح كاحتمال حقيقي. لقد كان واضحاً أنه طالما بقي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي محلياً، فمن المرجح أن لا يكون التدخل الأمريكي وشيكاً. وفي اللحظة التي بدأ الصراع يتعدى فيها جدياً إلى المصالح الأمريكية الحيوية، بدأت الولايات المتحدة البحث عن طريقة مختلفة. هذا هو السياق الذي حدثت فيه الهجمات ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

إن السؤال هنا: كيف تستجيب الولايات المتّحدة لهذه التّطوّرات عبر كلّ المؤشّرات المنطقيّة، كي تحمي مصالحها في المنطقة ولضمان إبقاء الأنظمة التابعة لها؟! الولايات المتّحدة ينبغي أن تعمل بقوّة لبحث تسوية للنزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ قابلة لأن تعيش طويلا. بصفة عامّة، يبدو أن الأوروبّيّين والبلاد العربيّة الأساسيّة، حاولوا الإشارة إلى هذا أيضًا. لكن صنّاع السّياسة الأمريكيّين قرأوا الموقف السّياسيّ في الشّرق الأوسط بطريقة مختلفة. إنهم لا يرونه كمراقبين موضوعيّين حياديّين، لكنّ كوكيل تجاريّ مشترك مع إسرائيل. جوهريًّا، فإن ذلك كان سمة أساسيّة لأسلوبهم في التعاطي مع هذه المشكلة حتّى أثناء المفاوضات.

يمكن لصنّاع السّياسة الأمريكيّين أن يقرأوا الظروف السّياسيّة الموضوعيّة المتّصلة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيليّ، ولكنّ، الحكم عليها عبر مقاييسهم، فإنهم بذلك كمن يتعامل معها على المستوى الرمزيّ وليس كسياسة حقيقية. إن هذا يعني أنهم لن يعتبروها كسبب أساسي للموجة الحاليّة من العداء للأمركة. إن قراءة متأنية لتصريحات أمريكيّة متنوّعة ستكشف عن أن صنّاع السّياسة الأمريكيّين يقولون ما يلي: نعم، نحن نتفق على أن المشكلة قد أصبحت خارجة عن السّيطرة وقد تنفجر أكثر، نعم نحن نتّفق على أن هناك حاجة للتّعامل مع القضيّة كي نقلّل من مستوى العداء لأمريكا في المنطقة، لكننا نعتقد بأنه يمكن عمل ذلك عبر الإصرار على ضرورة تخفيض العنف – العنف الفلسطينيّ وليس العنف الإسرائيليّ، بالطّبع، لا يمكن أن نقدم لعرفات أي شيء قد يبدو كمكافأة له على استعماله للعنف بقصد تحقيق غايات سياسيّة،

يمكن أن نعمل ذلك عبر تغيير مسار التّوقّعات الفلسطينيّة (من خلال الضّغط المستمرّ)، ويمكن عمله عبر وضع حدود للنزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ (بتجريده من تأثيراته الدّوليّة والإقليميّة)، وأخيرًا، يمكن عمل ذلك عبر الإدلاء بتصريحات رمزيّة أمام الرّأي العامّ العربيّ التي تعيد صياغة ما هو بيّن تماما، بصياغة ذات طبيعة عمومية، ودون إلزام أنفسنا بأيّ مسار محدّد للفعل أو دون إلزام أنفسنا بأية وعود.

الجدل الفلسطيني

المتفائلون بين الفلسطينيين تشجعهم الكسرات والفتات التي تقدمها واشنطن ولندن فيما يتعلق بالحاجة لإحراز تسوية عادلة تتوج بقيام دولة فلسطينية، فهؤلاء يحاججون بأن هذا يمثل مبادرة أوروبية – أمريكية جديدة كانت في طور الإعداد حتى قبل هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) على الولايات المتحدة. ويجادل المتشائمون أن هذه المسماة مبادرة، التي هي ممارسة في السياسة الصورية، ومصممة لتهدئة الرأي العام العربي، لن يكون لها بأي حال من الأحوال فرصة كبيرة للنجاح طالما بقي شارون في السلطة.

هناك دلائل مهمة لدعم الأطروحة المتفائلة. إنها تتضمن بعضاً مما يلي من البراهين:

إن الكثير من الفلسطينيين قللوا بشكل واضح من تقدير تأثير الانتفاضة على المنطقة وعلى الوضع الدولي. والأكثر أهمية هو أن الانتفاضة حدثت مباشرة بعد زيارة شارون للأقصى في القدس، ولهذا السبب أصبحت تعرف بانتفاضة الأقصى. رمزياً، هذا يضع تأكيداً هائلاً على مركزية القدس بالنسبة للرأي العام العربي والإسلامي في العالم كله. لقد جعلت الانتفاضة من الواضح أيضاً أن الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الاستيطان الإسرائيلية هما السبب الأصلي للصراع. وجعلت الانتفاضة أيضاً قضية الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للنمو، أوضح من أي وقت سابق. علاوة على ذلك، أعادت الانتفاضة جعل القضية الفلسطينية كقضية مركزية للاستقرار الإقليمي. يأتي هذا بعد سنوات كثيرة حيث بدأ معظم المحللين في العالم النظر فعلياً إلى القضية كقضية محلية تشتمل على الإسرائيليين والفلسطينيين. في الوقت ذاته، نجحت

الانتفاضة في إقامة رابطة واضحة بين دعم الولايات المتحدة والسلوك الإسرائيلي. وبالنتيجة، فإن مستوى مناهضة الأمريكانية الذي تمثل عبر ضربات ضد أهداف أمريكية وتصاعدت الدعوات لمقاطعة المنتجات الأمريكية بشكل ملموس في المنطقة. أخيراً، خلقت الانتفاضة اضطراباً سياسياً شديداً داخل إسرائيل ذاتها برغم ما يشبه التقارب في الطبقات والتأكيد على الوحدة. أن تكاليف التعامل مع الانتفاضة متصاعدة أيضاً بالنسبة لإسرائيل، وعلى كلا الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

لقد حدث تحول كبير في المدركات على مستوى العالم، ومن ضمن ذلك في الولايات المتحدة بخصوص موضوع فلسطين. ويتضمن هذا التحول المكونات المهمة التالية:

من حق الفلسطينيين إنشاء دولتهم المستقلة الخاصة بهم على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وإعتبار القدس كمدينة موحدة وعاصمة لكلتا الدولتين: فلسطين وإسرائيل. إنه لمن المرجح جداً أنه تحت التصريحات العلنية بشأن دولة فلسطينية يقع إدراك بين البريطانيين وبقية الأوروبيين وحتى الأمريكيين أنه فقط باستطاعة دولة قابلة للحياة السيطرة بفاعلية على سكان ثائرين. وإذا ما كانت افتراضاتنا السابقة حول نشوء دول فاشية جديدة في المنطقة صحيحة، فإنه يتوجب على المرء وضع الدعوة إلى دولة فلسطينية في هذا السياق. وبأخذنا منظومة الأفكار السائدة في عصر «الحرب الشاملة على الإرهاب» التي تقودها أمريكا، فإن هذه الدولة سوف لا تستند على ما يسمى عموماً بالشرعية الدولية. بدلاً من ذلك سوف تستند على افتراضين أساسيين: أن مثل هذه الدولة من شأنها أن تهدئ القلق الأمني الإسرائيلي، وأنها سوف تكون قادرة على فرض قبضة مشددة على سكانها.

ولعل الأكثر أهمية هو ما حدث على مستوى الرأي العام اليهودي – الأمريكي. فمقالة صريحة إلى حد ما كتبها شلومو شامير في هآرتس تفيد: «بأن هناك صراعا آخذا في الحدوث في زعامة المجتمع الأمريكي –اليهودي حول وسيلة الاقتراب من البيت الأبيض والتأثير على إدارة الولايات المتحدة». وينأى عدد من الأشخاص ذوي التأثير بأنفسهم، مما قد فعله بعض الزعماء بانتقادهم إدارة بوش. يضاف إلى هذا

حقيقة، أن عدداً من ديبلوماسيي الولايات المتحدة السابقين من ضمنهم بعض ممن يعرفون بكونهم مؤيدين أقوياء لإسرائيل أمثال سام لويس، قد كتبوا رسالة للرئيس بوش يحثونه على تجديد الجهد في محاولة لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن انتفاضة الأقصى التي تفجرت في نهاية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ أعادت وضع القضية الفلسطينية كمحور للاستقرار الإقليمي بما يجعلها وبصورة جلية، غير قابلة للفشل في حل الصراع وتمرير السياسة الإسرائيلية في القتل المفرط والذي من المرجح أن يولدَ نتائج خطيرة جداً، كالتهديد بحرب إقليمية وزيادة المشاعر المعادية للأمريكان، وفي بعض الأحيان أعمال مناهضة لهم، ووجود تهديد حقيقي ملموس لاستقرار حلفاء أمريكا في المنطقة.

يناقش بعض الناس أنه لم يكن هناك وقت أكثر ملاءمة على الإطلاق من هذا الوقت للضغط من أجل تحقيق تسوية منصفة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويوضح عكيفا إلدار [كاتب عامود في هآرتس]، أن موجة الوطنية والوحدة الأمريكية تقدم لحكومة إسرائيل خريطة جديدة كي تسلكها: «إذا ما قال الرئيس بوش أنه من أجل كسب هذه الحرب، على أريئيل شارون أن يقبل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات تحت النار، فإن الإعلام واليهود والكونجرس سوف يقفون خلفه. لقد استغرب أفضل أصدقاء إسرائيل عندما تجرأ رئيس وزراء إسرائيل وعصى أمريكا في وقت عسرتها». كان إلدار يرد على مقالة ثوماس فريدمان حيث كان المعلق الأمريكي وثيق الصلة يقرِّع شارون على «مقارنته الغبية المهينة» بين الولايات المتحدة وأولئك الذين كانوا قد حاولوا تهدئة هتلر. إن رسالة فريدمان إلى شارون كانت التالي: «إن الولايات المتحدة خارجة لتجعل العالم آمناً بالنسبة لإسرائيل كي تكون حرة، وليس آمناً بالنسبة لإسرائيل كي تحتل الضفة الغربية بحسب خريطته (أي شارون) التوراتية».

تُفصّل مقالة مثيرة لجاكسون ديهل في الواشنطن بوست كيف أن بوتين وشارون كانا يحاولان اختطاف الحملة الأمريكية المناهضة للإرهاب عبر عروض من الدعم الاستخباري واللوجستي وعبر عبارات شديدة مناهضة للإرهاب (في الحالة الإسرائيلية، صيغت لتكرر بالتمام والكمال

العبارات الأمريكية). ويستنتج ديهل: «سيكون الأسوأ معرفة برنامج بوتين – شارون – الداعي إلى تحطيم الطموحات القومية الإسلامية المشروعة تحت قناع الإرهاب. وإذا سمح حلف الولايات المتحدة لنفسه أن يرتبط أو يتلوث بتلك الإستراتيجية، فلن يكون هناك أمل في النصر».

وفي الوقت ذاته هناك دلائل تدعم أطروحة المتشائمين. وتتضمن العوامل التالية:

يبدو أن الولايات المتحدة وأوروبا سيحاولان إقناع كلا الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) بالقوة من اجل قبول وقف إطلاق النار (مقترح تينيت) والبدء في اتباع توصيات السيناتور ميتشيل. في الوقت ذاته، ستصدر مجموعة من التلميحات الصورية، عملياً، مقتفية إطاراً لمخطط عام أو مجموعة من المبادئ لحل يقوم على دولتين. والذي قد لا يقل أهمية عن ذلك، إذا ما كان كذلك، فإنه سيكون إطارا مفتقرا للجوهر والوضوح، ولن يقدم خطوات ملموسة كي تتبع باتجاه الحل. إن ما يقدم واضح تماماً وبشكل مسبق. وهنا يصفه ثوماس فريدمان: «نعم، إنه الوقت لتعمل إدارة بوش المزيد من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي السام من على شاشات التلفزيون. **إنه ليس واجباً عليها حله** (التأكيد مني)، لكن عليها إرسال مبعوث جاد من الولايات المتحدة، ورفيع المستوى ليعمل من أجل وقف إطلاق نار حقيقي أو اتفاق مرحلي. فلن يجد الإسرائيليون والفلسطينيون وحدهم مخرجاً من هذه النهاية المسدودة؛ إن المفاوضات لن تُنهي العنف كله لكنها قد تخلق خطا روائيا تنافسيا وحيويا. إن النظرة المتفائلة يمكن أن تمنح المرء فرصة أن يرى بأن الوزير الأمريكيّ قد أعاد بالفعل صياغة مواقف أمريكيّة معروفة ولكنه منحها بعض التّفاصيل الجديدة وبنبرة جديدة. يصرح السّيّد باول: «لدينا رؤية للمنطقة؛ حيث دولتين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب آمنتين وبحدود معترف بها. يؤكّد السيد باول أيضا التالي: «يجب على الاحتلال أن ينتهي، وعلى النشاط الاستيطاني أن يتوقّف، وأن فلسطينيّين كُثر هم من البرئين ومنهم أطفال قد قتلوا أو جرحوا؛ إن هذا، يجب أن يتوقّف أيضا. ويضيف السّيّد باول: بأنه يجب على إسرائيل أن تُنهي احتلالها انسجاما مع المبادئ التي تجسدت في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأن تقبل بوجود دولة فلسطينيّة

قابلة للحياة يمكن للفلسطينيين فيها أن يقرروا مستقبلهم على أرضهم، وأن يعيشوا بكرامة وأمن». أما بخصوص قضيّة القدس، فإن السّيّد باول كان أكثر تحفّظا، والحجة كانت واضحة إلى حدّ ما: فهناك رفض لخطوات أحاديّة الجانب لتحديد نتيجة المفاوضات على القدس، يقول الوزير: «إن مستقبل القدس يشكل تحديا لكلا الطرفين، لا يمكن حله إلا عبر الطرفين معا في المفاوضات، آخذين بعين الاعتبار الأهمية السّياسيّة والدّينيّة التي سيضعها الفريقان على طاولة المباحثات». وأخيرًا فإن السيد باول يتناول قضية اللاجئين: «يجب على الفريقين أن يجدّا من أجل حلّ عادل وواقعي لكليهما».

إن تدقيقا دقيقاً لهذه التصريحات تمكّن المرء من ان يرى في هذه المواقف المطروحة أنها تتماثل إلى حد كبير مع مواقف حزب العمل الإسرائيليّ، وقد يشعر المرء بشيء من الراحة لأنها في الحقيقة تمثل رفضا لمواقف شارون المتصلبة (بالرّغم من أنّ السّيّد شارون قد أيّد إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة)، ومع ذلك يجب أن يكون واضحا بأن ما يُعرض كرؤية أمريكيةّ ليس أكثر مما يراه حزب العمل الإسرائيليّ. قد يفترض المرء، بناءً على ذلك، بأن الولايات المتحدة سوف تتبنى المواقف الإسرائيلية خلال العمليّة التفاوضية، وستصوغها بلغة محترمة، وستقدمها، كمحامي جيّد بالنّيابة عن إسرائيل، للجانب الفلسطينيّ، مرفقة بإنذار مهمّ، يتمثل في التهديد بأن على الفلسطينيين أن يوافقوا عليها أو يرفضوها، فإذا ما امتنع الفلسطينيون عن قبولها فمن الممكن أن يكونوا هم الخاسرين الرئيسيين وبالتالي فإنهم سيعانون من غضب حكومة الولايات المتّحدة الكلي. إن ما هو مثير للسخرية هو أنّ الحكومة الأمريكيّة تعرض لحكومة اليمين الإسرائيلية المتطرفة ما يعرضه حزب العمل الإسرائيلي، وهي الحكومة التي التزمت بمواصلة بناء المستوطنات، والتي تعارض بقوّة الانسحاب من الضّفّة الغربيّة، وتتعهد بتقييد قدرات الدّولة الفلسطينيّة، وبأن لا تكون سوى كانتونات صغيرة منفصلة عن بعضها بعضا، بواسطة المستوطنات الإسرائيليّة، والطّرق الالتفافية السّريعة، التي تمكّن اليهود من السفر بحرّيّة دون الحاجة للمرور بالقرب من أي قرية عربية.

إن خطاب السيد باول هو مثال مثير للسياسة كفعل رمزيّ. إن اهتمامه الرئيس يتمثل في المساعدة على تشكيل الفهم لكي يدفع الفريقين

باتجاه وقف إطلاق النّار ومن ثمّ الانخراط في «عمليّة سلام». إن هذا يؤدي إلى طرح سؤالين مهمّين:

١- هل سيبقى هذا التّصريح في مستوى السّياسة الرّمزيّة، التي قد تمكن الولايات المتّحدة من المحاججة أمام الشّارع العربيّ، محاولا عمل شيء ما مشرفا، في المساعدة على حل هذا النّزاع التّاريخي، بينما هو يعدّ نفسه لمهاجمة العراق وربما بلاد عربية وإسلاميّة أخرى.

٢- هل الإدارة الأمريكيّة جادة فعلا في هذا الوقت وترغب في دفع الفريقين بقوة من أجل مفاوضات حقيقية من خلال الوسيط الجديد الجنرال زيني؟

إن التحليل السابق الذكر يشير إلى أن هناك شروطا موضوعيّة كافية، ربّما تمثل فرصة ذهبيّة، للإدارة الأمريكيّة كي تدفع بقوة، وعلى أساس مصالحها من أجل تسوية عادلة ومحقة. وسوف ينجح ذلك في إقصاء المصدر الأكثر إزعاجًا من الاغتراب السياسيّ في العالم العربي والإسلامي. وسوف يتكيف السياسيون الإسرائيليون في الجناح اليميني بدرجة كبيرة مع هذا الواقع، ويمكن للرّأي العامّ الإسرائيليّ أن يرجحه ويسانده. وسواء أكان ذلك قائما على حثهم على فعل ذلك أم رغبتهم لعمل ذلك، إلا أن هذا موضوع آخر. إن وقفة كهذه ستضع الإدارة الأمريكيّة حتماً على مسار المواجهة المباشرة مع حكومة السّيّد شارون. لا وجود لإدارة أمريكيّة لديها المشيئة لأن تخاطر بالتكلفة التي قد تستلزمها مثل هذه الخطوة، وبخاصّة في غياب مرساة إسرائيلية يمكن التعامل معها من قبل الإدارة الأمريكية كبديل ناجح؛ فشمعون بيريز ليس مرساةً صالحة، وحزب العمل في حالة اختلال تامة.

الأمريكيّون مقتنعون بأنه يمكنهم التعامل مع أيّة تهديدات قد تتعرض لها مصالحهم في المنطقة من خلال حربهم على الإرهاب، ومن خلال انقضاضهم عبر علاقات عامّة جديدة تعتمد على ضبّاط الخدمة الخارجية، الذين يتكلمون العربية، الذين يغرقون المحطات التلفزيونية الفضائية بدعائيتهم. وينتهي خطاب السيد باول بتهدئة الحكومات العربيّة والرّأي العامّ العربيّ. إن معظم الضغط سوف يوضع على الفلسطينيّين دون تغيير حقيقي، ربّما فيما عدا تسهيل نسبيّ فيما يخص الحصار والإغلاق الذي سيؤدي إلى حدوث واقع فظيع على الأرض. إن المبادرة

الجديدة سوف تطفو فوق الشرق الأوسط كتمرين في السّياسة الرّمزيّة التي سوف تنشّط السياسة الخارجيّة الأمريكيّة العدوانيّة تحتها، من أجل معاقبة البلدان التي تبنت موقفا عدائيا، ومن أجل الضغط على دول أخرى بهدف تبنّي تغييرات سياسية واسعة النّطاق في مجال المصالح الأمريكيّة تضمن لها ان تكون في وضعية أفضل من ذي قبل. وفي نهاية المطاف، فإسرائيل العدوانيّة سوف تبقى، في المعجم السّياسيّ الأمريكيّ الجديد كما في القديم، الحليف الوحيد محلّ الثّقة في المنطقة، وسيطلب منها أن تلعب دورا فاعلا في الدفاع عن المصالح الأمريكيّة.

وجهات نظر إدارة الولايات المتحدة في الرئيس عرفات سلبية جداً، لائمة عليه رفضه العرض السخي افتراضياً في كامب ديفيد، وإخفاقه المفترض في احترام كلمته. وبالمقابل، بينما قد يكون الأمريكيون ساخطين نوعاً ما على شارون، إلا أنهم مع ذلك قد وافقوا على إعطائه مساحة للمناورة ووقتاً ليحاول قهر الفلسطينيين، بالطبع ضمن بعض الحدود.

إن الولايات المتحدة مشغولة بأولوياتها الخاصة، الخارجية والداخلية، ولهذا فمن المرجح أن لا تتخذ مبادرات كبرى جديدة خصوصاً فيما يُعرف في واشنطن عموماً بالصراع الذي ليس فيه رابح كالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ليس هناك مرتكز إسرائيلي بالنسبة للولايات المتحدة لتواصل سياسة توفر بديلاً لشارون. قد يُصدر شمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي منظومة أفكاره الجديدة أخيراً لكنها عملياً سوف لن تكون متميزة عما لدى شارون.

الأكثر حرجاً أن الوضع العربي يظل ضعيفاً وعاجزاً لممارسة نوع من الضغط، يدفع إلى تغييرات أكثر جدية في الولايات المتحدة وأوروبا.

من الواضح أننا على وشك الدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات السياسية المكثفة، الأمر الذي يفسر لماذا سيصدر بيرس أفكاره، وحتى شارون يدعي بأنه سيعين فريقه للمفاوضات. وبكلمات أخرى، يحاول الإسرائيليون وضع مواقف تحت المراقبة تجعلهم قادرين على التفاعل مع المرحلة الجديدة، ويحاولون الحصول على أقصى ما يمكن من مكاسب منها، وبالمقابل التقليل قدر الإمكان من الخسارة. ومن غير المرجح أن نمط العنف غير المتساوي

سيصل إلى نهاية، ففي مناسبة ما قد يطلق فلسطيني ما النار على إسرائيلي أو يلقي قنبلة في مكان ما. وبوحشية أكثر من الناحية الأخرى من المرجح أن تستمر سياسة الإغتيالات الإسرائيلية ضد ناشطي الإنتفاضة.

ما هي السمات الرئيسة لرد فلسطيني؟

إنه لخطأ قاتل الافتراض بأن المواقف السياسية (لإسرائيل والولايات المتحدة مثلاً) ثابتة لا يمكن تغييرها؛ تاريخياً، فإن المواقف الاستعمارية بقيت صلبة تماماً حتى اللحظة الأخيرة بالضبط قبل أن تنهار كلياً. إنه لأكثر صحة الافتراض بأن المواقف السياسية مائعة، ولهذا فهي قابلة للتغيير. ففي الوضع الحالي، أعتقد بأن المواقف هي أكثر ميوعة من ذي قبل، بغض النظر عن القوة الهائلة للوبي. ولهذا السبب فمن المهم أن يصبح الرد الفلسطيني على الأحداث أقل من ناحية ردة فعل، وأكثر من ناحية المبادرة إليه. فمثلاً، هل من غير المعقول أن المطالبة بعقد قمة عربية تصدر مقترحاً جاداً بخصوص التسوية أو تكوين رؤية لتسوية البعدين الفلسطيني – الإسرائيلي وكذلك أيضاً السوري واللبناني، وتحدد تلك التسوية الخطوات المحددة التي يجب على إسرائيل اتخاذها، وكيفية رد العرب على كل منها؛ إن تبني خطة ملموسة، قوامها قبول العرب لإسرائيل كدولة داخل حدود حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، وتعيش في سلام وأمن مع جيرانها وفي تعايش مع دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، قد يكون لها أصداء مهمة. ويجب على القمة العربية أن تحدد أن إسرائيل، في النهاية، تستطيع توقع علاقات سلمية طبيعية مع جيرانها.

إن خطاب الانتفاضة الخفي يكشف على أنها تمرد على الانتهاكات الكثيرة للسلطة الفلسطينية التي تراكمت خلال سنوات عملية أوسلو، والتي أدت إلى تهميش مجموعات مهمة في المجتمع الفلسطيني، بالضبط هي المجموعات التي أصبحت مشاركة بفعالية في المواجهات اليومية مع الجيش الإسرائيلي. ويأتي العدد الأكبر من القتلى والمصابين أصلاً من فئات هذه المجموعات. وهذا يعني أن أي محاولة للعودة لما يسمى عملية السلام يجب أن يترافق مع محاولات نشطة للتعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، بكلمات أخرى، تنظيم البيت الداخلي.

ليس هناك من سببٍ على الإطلاق يجعل الفلسطينيين في موقف دفاعي دائما، فيما يخص عرض قضيتهم وحقوقهم، وبالتالي يتركون الإسرائيليين يحددون جدول الأعمال لهم، فيتمحور فعلهم في ردة الفعل فقط. أحياناً، يكون من المربك تماما الاستماع إلى بعض المفكرين الفلسطينيين وهم يناقشون قضية وكأنهم يخاطبون إسرائيليين، بدلاً من مخاطبة شعبهم. يبدو أن سنينا من الاتصال مع مجموعات الحوار المختلفة خلفت تأثيراً أكبر على الفلسطينيين مما هو على الإسرائيليين. إن بؤرة المنطق الإسرائيلي في مجموعات الحوار هذه تتمحور في ضرورة أن يراعي الفلسطينيون الرأي العام الإسرائيلي، وكأن دور القادة ينحصر في التنفيذ بدلا من توجيه الرأي العام، إن طرحا، لا يحترم الذات، في مجال تحليل العلاقة ما بين الرأي العام وصناعة القرار لن يُؤخذ بجدية. وفي الوقت الذي يبدو في مثل هذا القول بعض الصحة ينبغي أن لا يختزِل ذلك المفكرين الفلسطينيين ليصبحوا ناطقين باسم المجموعات الإسرائيلية المختلفة، أو ليجعل منهم أشخاصا ينسون أن الرأي العام الفلسطيني وليس الإسرائيلي هو إطارهم المرجعي الرئيسي. كما يجب على الفلسطينيين إظهار نوع من الثقة الذاتية والطمأنينة النابعة من حقيقة أنهم يمثلون قضية عادلة، وأنهم يملكون حقوقاً تاريخية يوافق عليها، أساساً، بقية العالم. إن عدم تحلي الكثير من المفكرين الفلسطينيين والسياسيين بذلك لهو علامة واضحة على مدى بعدهم عن المعاناة اليومية لشعبهم، بكلمات أخرى، الكثير منهم ليسوا على صلة عضوية بشعبهم؛ وبدلا من ذلك فهم يحومون فوقه كالعقبان.

لم نتمكن، إلى حد بعيد، نحن الفلسطينيين، من إدارة الصراع والمفاوضات كما ينبغي وكما نستطيع. إن العالم يفهم لماذا يجب على شعب ما أن يقاوم الاحتلال وإن استخدم العنف. لكن العالم لا يفهم لماذا يجب أن يُقتل أناس أبرياء عبر المقاومة، لم يرتكب الثوريون الحقيقيون إرهاباً غير مقنع. لقد انخرط الصينيون والفيتناميون والكوبيون والجزائريون في العنف من أجل تحقيق أهدافهم، لكن عنفهم كان انتقائياً اجتماعياً ونفسياً وكان التوقيت عادة ملائماً.

ربما أُديرت الانتفاضة فقط في مستوى إطارها الأكثر عمومية؛ فعلى الأرض، بدأت مجموعات مختلفة تعمل على هواها معتمدة على حسابات ضيقة، بمستويات مختلفة من النضج السياسي أو عدمه والافتقار إلى الحنكة. وسادت الفئوية الضيقة على المصلحة الوطنية، وعندما جاء الوقت لمحاولة فرض النظام على الفئات المختلفة، بدت المهمة صعبة وإشكالية بدرجة كبيرة.

ينطبق المنطق ذاته على إجراء المفاوضات، فلا نظام ولا تنظيم، والاستعداد ليس ملائما. إن لدينا فكرة واضحة، وبدرجة كافية، عن كيفية تصرف فريقنا المفاوض على نحو ضعيف خلال مفاوضات كامب ديفيد ولماذا حصل هذا. علاوة على ذلك، لقد استغرقنا الأمر ما يقارب العام كي نشرح للعالم لماذا رفضنا ما تم عرضه، وفي هذه الأثناء كان الأمريكيون والإسرائيليون قادرين على إلقاء اللوم علينا، لأننا رفضنا العرض الذي يعتبرونه عرضا سخياً!.

ما العمل؟

أعتقد أننا لا نملك أي خيار إلاّ الدخول تماماً في عملية المفاوضات الجديدة، فنحن بحاجة إلى أداء ذلك بطريقة ذكية ومهنيّة. وقبل أن اقترح خطة ملموسة للعمل أود أن أستهل ذلك بعدد من التوصيات العامة:

المستوى الداخلي:

أ. هناك حاجة لبذل جهد كبير بخصوص أسس التفاوض، وإلى فهم واضح للحاجة إلى إستراتيجية وأهداف متناغمة من أجل خلق إجماع وطني. وبمجرد الوصول إلى اتفاقية، من الواجب أن يكون واضحاً أن أي فرد ينتهكها سوف يعاقب بشدة. وكي يحدث هذا بشكل مناسب، يجب تفعيل السلطة القضائية، ويجب أن يرى الجمهور تطبيقا ملموسا لهذه العدالة مستنداً على أسس قانونية.

ب. هناك حاجة لبذل جهد كبير للتعامل مع موضوع الحكم. وبهذا الخصوص، فإن موضوع الفساد ذو أهمية قصوى، ويجب أن يتم

التعامل معه حالا وبشفافية. ويجب معالجة عدد آخر من الموضوعات الداخلية، ليس أقلها الاستقطاب الاجتماعي المستمر داخل المجتمع الفلسطيني، والفجوة المتسعة بشكل متزايد في توزيع الدخل. ويجب الإعلان عن خطة وطنية تتضمن مجموعة أولويات. وعلى هذه الأولويات أن تعالج احتياجات أولئك الذين عانوا خسارات مفجعة خلال الانتفاضة، وأولئك الذين هُدمت بيوتهم بواسطة الإسرائيليين، والذين فقدوا وسيلة عيشهم وكذلك أيضاً الذين أُصيبوا وأصبحوا معاقين طيلة الحياة.

ج. هناك حاجة لإجراء انتخابات على مستوى الوطن للسلطة التشريعية والتنفيذية بأسرع وقت ممكن. ويجب أن تُراقب هذه الانتخابات كما كان في العام ١٩٩٦. هناك حاجة في فترة ما بعد الانتفاضة إلى صدور مرسوم يعتمد على انتخابات عادلة ونزيهة، يُمكّن الجمهور من أن يكون قادراً على إبراز قيادات من نوع جديد. ويعمل هذا أيضاً على إرسال بعض الإشارات المهمة للولايات المتحدة والعالم كله، بحيث يظهر الدعم الانتخابي الذي تتمتع به القيادة الجديدة؛ إن ذلك يجعل القيادة الفلسطينية قادرة على صياغة استراتيجية تفاوضية مستندة إلى الإرادة الشعبية؛ والجمهور الفلسطيني، إنها تشير إلى جهد متجدد يتعامل بجدية مع موضوع الحكم.

د. هناك حاجة لبذل جهد كبير لعقلنة (rationalize) عملية اتخاذ القرار خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الفلسطينية، عبر إقامة مجلس أمن قومي قابل للحياة تكون لديه السلطة لاختبار الخيارات وتقديم اقتراحات في مجال تشكيل القرار الفلسطيني. فداخل هذه الهيئة يجب أن تتركز عملية جمع المعلومات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي. وأيضاً داخل هذه الهيئة يجب إجراء الاستعدادات للإستراتيجيات التفاوضية، معتمدة على مجموعة واضحة من الخيارات التي سوف تضمن أيضاً الالتزام بالمواقف المتفق عليها مسبقاً. وسوف يجمع مجلس الأمن القومي هذه المعلومات، ويجري البحوث ويؤلف فرقاً من الخبراء في مجالات مختلفة ينتظم في إطارها محامون دوليون وفنيون آخرون، يعدون الخطط والتوصيات العملية.

المستوى الخارجي:

إن الرأي العام الأمريكي مهم بالنسبة لنا، ونحن بحاجة للوصول إليه بطريقة منظمة وذكية، وعلينا هنا أن نمتلك تصورا محددا بشأن أي فئة من فئات الرأي العام بالضبط، هي تلك التي نحتاج إلى مخاطبتها. إن إلحاحية وضعنا تتطلب منا التمسك باللحظة الراهنة عبر استراتيجية طويلة المدى، مصممة للوصول إلى قطاعات أوسع من الرأي العام الأمريكي: لهذا السبب نحتاج إلى تركيز الاهتمام على صناع القرار الرئيسيين في الحكومة الأمريكية، وعلى أعضاء الكونجرس والأعضاء المهمين في وسائل الإعلام وفي مجموعات التفكير think tanks ورؤساء منظمات مختلفة نشيطة في السياسة الخارجية. يجب أن نكون واضحين بشأن الموضوعات التي يقتضي الأمر معالجتها و بالكيفية التي يتم بها ذلك. كما نحتاج إلى إرسال فرق من فلسطينيين ذوي مكانة رفيعة إلى الولايات المتحدة، بشكل منتظم للقاء الرسميين وأعضاء الكونجرس وشخصيات الإعلام، وفي هذا السياق من المفيد الإشارة إلى أن إسرائيل ترسل فرقها بشكل منتظم، فلماذا لا نفعل ذلك أيضا؟

في الوقت ذاته، نحن بحاجة إلى مجموعة من الفلسطينيّين من الداخل والخارج ليكتبوا آراءهم في الصحف الأمريكية المؤثرة؛ نيويورك تايمز، واشنطن بوست، لوس أنجلوس تايمز. وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر تغذية الصحافة الأجنبية بمعلومات دقيقة على أساس منتظم، بالإضافة إلى توفير أشرطة الفيديو والوثائق الأخرى لها.

وعلى الرغم من أن هناك عددا كافيا من الأشخاص داخل حكومة الولايات المتحدة الذين يمتلكون معرفة جيدة بتاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ودقائقه، إلا أن الحقيقة تقول أيضا أن هناك صناع قرار مهمين يجهلون بشكل مريع ما يجري في بلادنا، ولهذا السبب فهم يحتاجون إلى تعريف بما يخص الأساسيات؛ إنهم يحتاجون إلى إطلاعهم على خرائط، كي يروا ما تعنيه النسب المئوية للأرض فعلياً، وأين تقع المستوطنات، وكيف أنها متصلة مع بعضها بعضاً، وماذا يعني ذلك للفلسطينيين في الموضوعات اليومية وكيف أن المناطق الفلسطينية قد تم تقسيمها إلى كانتونات مختلفة.

قد يكون من المفيد إن توضع لائحة بأسماء عدد من الشّخصيّات الأوروبيّة المهمة، حيث يمكن الذهاب لهم إلى الولايات المتّحدة، لعرض أوضاعنا أمام الأمريكيين، لنلاحظ مثلا بأن الرئيس بوش أرسل لنا رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، ألا يمكن لنا أن نطلب من عفيف صافية مثلا أن يضع قائمة بعدد من السّياسيّين البريطانيّين المهمّين، الذين يمكن لهم أن يسافروا إلى الولايات المتّحدة بالنّيابة عنّا؟ أو أن يطلب من السفيرة ليلى شهيد أن تقترح عددا من البرلمانيّين الفرنسيّين البارزين الذين يمكن أن يفعلوا الشيء نفسه أيضا؟

الرأي العام الإسرائيلي واليهودي – الأمريكي مهم أيضاً بالنسبة لنا؛ فنحن بحاجة إلى معرفة المتطلبات والكيفيات التي يجب العمل عليها كي نؤثر فيهم ؛ وما هي التناقضات الموجودة وكيف يمكن استثمارها؟ وما هي الرسالة التي يجب أن نرسلها لذلك القطاع من الرأي العام الإسرائيلي، الذي نأمل التأثير فيه؟ وكيف يمكن تعزيز هذه الرسائل؟

فإذا ما كانت لدينا رسالة واضحة ينبغي لنا تقديمها للجمهور الإسرائيليّ في كلّ فرصة ومناسبة. ولم لا! فعلى سبيل المثال، يمكن قيام مجموعة من الفلسطينيّين بالكتابة بصورة دورية في الصّحافة الإسرائيليّة؟ ينبغي أن ندقّ على كلّ باب للوصول إلى الجمهور، وأن نفيد من كل فرصة لتقديم رسالتنا بشكل مستمر. كما يمكن تنظيم مجموعات حوار تهتم بتحديد طبيعة الحوارات مع إسرائيليّين متنوّعين، واقتراح اسماء السياسيّين الذين يمكن إجراء الحوار معهم. وهذا يتطلب تحديد مجموعات حوارية من رجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليّين، والمجموعات النسوية، والمجموعات الطلابية وهكذا. كما يجب تنظيم اجتماعات بين أكاديميّين فلسطينيّين وإسرائيليّين، وكتّاب، ومنتجي أفلام، وفنّانين....

إن جميع اللقاءات التي جرت في الماضي، حدثت دون تحضير، وعلى النقيض من ذلك فقد كان الجانب الإسرائيلي يتمتع بالاستعداد المهنيّ. ففي العادة، كان الفلسطينيّون يحضرون اجتماعات الحوار، و يتصرّف كل واحد منهم على حدة، يقولون ما يفكّرون فيه على أساس استنتاجات سياسيّة شخصيّة. وأحيانًا، كان يظهر بجلاء التسرع في تقديم وعود

غبيّة فيما يخص التّوصّل إلى حلّ وسط فيما يتعلق بقضايا ذات طبيعة حاسمة. من الضروري التوضيح بأن كلّ هذه المجموعات لا تلتقي بالإسرائيليّين كمفاوضين، لذلك فإن هنالك حاجة ماسة لوجود مرجعية مركزيّة قوامها كفاءات من مختلف الاختصاصات ومؤهلة للتحضير لاجتماعات من هذا النوع وتنسيق جميع الجهود في إطارها.

خطة عمل

إننا غائبون إلى حد بعيد عن الساحة الأمريكية وصوتنا يُسمع مابين فترة وأخرى فقط. في الماضي اعتدنا أن يكون لنا منظمات نشطة تعمل بفاعلية على موضوعات مهمة بالنسبة لنا. لسوء الحظ، تراجع الكثير من هذه المنظمات وبدأت تنهار خلال فترة «أوسلو». وبدلاً من تبذير الأموال على شركات العلاقات العامة باهظة الثمن، نحن بحاجة إلى أن يكون لنا مكتب في واشنطن يعمل بطاقة وفاعلية كاملتين – من خلال وجود بعثة كبيرة تُدار بواسطة شخص مؤهل يستطيع توظيف مواهب الكثير من الشباب والفتيات الفلسطينيين الأذكياء، وذوي الكفاءة والاندفاع العالي للمتخرجين من بعض المعاهد الأمريكية الراقية. وأن تشتمل هذه البعثة على:

١- ملحق إعلامي مسؤول عن إعداد مواد إعلامية موجزة، وإعداد مواد للتوزيع على أعضاء الكونجرس والإدارة وأشخاص في منظمات ومجموعات تفكير مؤثرة. وأن تنتج هذه المواد بشكل مهني رفيع، وتعتمد على تقارير دقيقة وتفصيلية؛ فلسنا بحاجة للكذب أو المبالغة، إننا بحاجة فعلاً لأن نفصّل الحقائق والأرقام، ولأننا لا نعير التفاصيل اهتماما كبيرا في ثقافتنا، فإن الضرورة تقتضي تنفيذ تدريب ملائم لهذه الغاية. كما يجب إصدار أدلة حول نوعية المواد التي نحتاج إليها من الميدان، ومعرفة الكيفية التي يتم بها ذلك، وعلى هذا الموظف أن يتابع التغطية الإعلامية ويحلل المواضيع والاتجاهات ويرسل تقارير منتظمة مرفقة بالتوصيات.

٢- ملحق الشؤون الثقافية: إن المهمّة التي ينبغي أن يقوم بها الملحق الثّقافيّ تتمثل في تأمين فرص للطّلبة الفلسطينيّين في مجال المنح

الدراسية وبرامج التبادل وغير ذلك. علينا أن نعترف وبمسؤولية عالية بأننا لم نكن قادرين على أن نطرق الخزّان الكبير الممتلىء بالمودة نحونا، كي نؤمّن لشعبنا الفرص المتنوعة التي يستحقّها بهدف تدريب مجموعة جديدة من القيادات الكفوءة في الحقول المتنوّعة. كما يمكن للملحق الثقافي أن يعمل على تنظيم زّيارات للأكاديميين الفلسطينيّين ورؤساء الجامعات في فلسطين إلى الجامعات الأمريكيّة، وبالمقابل تنظيم زيارات للأكاديميين الأمريكيّين البارزين إلى فلسطين. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنه وأثناء السنوات التي انخرطت فيها في جمعيّة خرّيجي الجامعة الأمريكية العرب، اكتشفت بأن إرسال وفود من شخصيّات أمريكية بارزة: (إعلاميون، محامون، أكاديميون، أعضاء كونجرس، وغيرهم)، في جولات تعرف على المنطقة، كان الأداة الأكثر فاعليّة وتأثيرا؛ يجيء أناس مثقفون، يرون بأنفسهم ويصلون إلى استخلاصات ميدانية ممتازة، فليس هناك قدر من التعلم يمكن أن يتحقق بصورة اكبر من هذه الزيارات القصيرة، حيث تكتشف المجموعة الزّائرة كل الأبعاد.

٣- ملحق الشؤون التجارية: من الواجبات المنوطة بملحق الشؤون التجارية استكشاف فرص الاستثمار وتقديم المساعدات والنصائح في مجال العلاقات التجارية بما يتضمن ذلك من إرشادات وبناء علاقات ومشاريع مشتركة....

٤- ملحق الاتصال بأعضاء الكونغرس: وعليه أن يحدد أعضاء الكونجرس الأساسيّين، وبخاصّة أولئك المنضويين في اللّجان المهمّة، ومن مهماته أن ينظم ملفات خاصة بكل منهم وبشكل متواصل، ويرصد سجل التصويت الانتخابي الخاص بكل منهم، ويرتّب لحضور جلسات الاستماع المهمّة، ويقترح متحدّثين لهذه الجلسات، وبخاصة تلك الجلسات التي تناقش قضايا محددة؛ كقضية المستوطنات، أو قضيّة تزويد الأسلحة التي تستعملها إسرائيل ضد الفلسطينيّين... وغيرها. وينبغي عليه أن يعدّ مذكّرات خاصة بتلك الزيارات التي تخطط وفود فلسطينيّة للقيام بها؛ تحديد أعضاء الكونجرس الذين ينبغي زيارتهم، والأشخاص المهمين في

الولايات والمقاطعات المختلفة، وأن يستكشف الأشخاص الذين يقدمون الدعم المالي لحملاتهم الانتخابية.

٥- ملحق الاتصال بمنظمات المجتمع المدني: وينبغي على هذا الملحق أن يقوم بالتواصل المستمر مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات الكنسية ومؤسسات المجتمع المدني المهمة. ومن المهم أن يبادر هذا للعمل من أجل إحياء مجموعات الدعم المختلفة التي كانت قد وقفت إلى جانبنا في يوم من الأيام، والتي باتت خاملة الآن؛ لأنها كانت ناقمة على الأداء الفلسطيني خلال فترة أوسلو. وسيعمل هذا الموظف أيضاً مع العرب الأمريكيين والمنظمات الإسلامية في أمريكا الشمالية، ويحاول توجيههم من اجل وضع الموضوع الفلسطيني على جدول أعمالهم، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات والتوجيه السياسي أيضا.

وبكلمات أخرى، فإن علينا أن نبلور حضورا فاعلا وملموسا في واشنطن. ولكي يحدث هذا، يجب أن لا يقتنع أصدقاؤنا وحلفاؤنا المحتملون مجدداً بعدالة القضية الفلسطينية (الأمر الذي يقتنع به جميعهم) فقط ولكن أن يلمسوا جديتنا ووضوح رؤيتنا. كما يجب علينا تقديم برنامج سلام ملموس قادر على تحقيق إلتفاف الناس حوله والنضال من أجله. ولكي يتحقق ذلك يجب أن ينخرط الفلسطينيون في عملية محاربة الفساد والشروع في الإصلاحات المؤسساتية، والدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وإقامة نظام قانوني يستند على العدالة واحترام الحقوق الإنسانية والمدنية. وفيما إذا ما تحققت هذه الإصلاحات وأصبح ذلك ظاهرا للعيان، فإن الجمهور الأمريكي والأوروبي وحتى الإسرائيلي سيبدأ في التحول.

إننا نمتلك من الموارد البشرية والاقتصادية ما يؤهلنا لفعل ذلك، كما أننا نمتلك فرصاً عديدة مفتوحة. إن ما نفتقر إليه هو الرؤية السياسية والإرادة لفعل ذلك. أما إذا ما كان كل ما نسعى إليه هو دولة فاشية جديدة صغيرة محصورة في عدة «بانتوستانات» صغيرة، فإنني على يقين بأننا سنحصل عليها عاجلاً لا آجلاً. أما إذا كنا نريد أكثر من ذلك فيجب العمل بجد وذكاء أكثر من ذي قبل.

الخلاصة

يقودنا التحليل السابق إلى عدد من الاستنتاجات المهمة وتتمثل في:

١- إن التحكم الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط يشكل أمراً حيويا ليس بسبب المصالح الأمريكية فقط، ولكن بحكم محاولات أمريكا تدعيم وضعها المتدهور نسبيا في سلم النظام الاقتصادي الجديد، بالقياس مع حلفائها من الدّول الصّناعيّة المتقدّمة في العالم. إن هذا التشكيل النّاشئ للرأسماليّة الأمريكيّة، في عصر العولمة، يدلّ على تأكيد متجدّد على مكانة الشّرق الأوسط الجوهرية لكل من المستويين الجيو – سياسي والاقتصاديّ في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة.

٢- لم تعمل الولايات المتّحدة، منذ أواخر الأربعينيات في هذه المنطقة بطريقة متّسقة؛ فقد وضعت المصالح الإسرائيليّة فوق كلّ الاعتبارات الأخرى ونجحت في الوقت نفسه في بناء علاقات جيّدة مع الحلفاء العرب المهمّين؛ بعبارة أخرى؛ وإلى الآن لم تتكلف، السّياسة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط نسبياً، أي شيء يذكر.

٣- أعادت الانتفاضة الفلسطينيّة وضع الصراع الإسرائيليّ – الفلسطيني إلى مكانته المركزية بالنسبة لقضيّة الاستقرار السّياسيّ في المنطقة. وقد أطلقت موجة قويّة أيضًا من العداء للأمركة (التي تحققت عبر سنوات طويلة) كنتيجة لتحيّز أمريكيّ قويّ وسافر لصالح إسرائيل، إلى درجة وقوف الولايات المتّحدة وحيدة في مساندة تصرفات إسرائيل الفظيعة.

٤- يتصرّف صنّاع السّياسة الأمريكيّون نحو الشّرق الأوسط على أساس حسابات الواقعيّة السّياسيّة. ومن السذاجة الافتراض بأن السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط تتحدّد ببساطة بواسطة سلطة اللوبي المؤيّد لإسرائيل. إن أي تحليل مختلف يمثل تبرئة لصنّاع القرار الأمريكي من مسؤوليّتهم الأساسيّة في وضع جدول الأعمال الأمريكيّ وفي تنفيذه. لقد تميزت السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة ولمدّة طويلة بسمة رئيسيّة تمثلت في «أسرلة» هذه السياسة وفي كيفية تعاملها مع الشّرق الأوسط، الآن هناك إجراءات عمل

معيارية، والمسؤولون الأمريكيّون بناءً عليه، فإنهم يتحمّلون المسؤوليّة الكاملة لنتائج سياساتهم المضللة في المنطقة.

٥- من غير المتوقع أن تتغير السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة نحو الشّرق الأوسط، إلا إذا بدأت تكلفة هذه السّياسة في التصاعد. إن هذا لا يشير إلى الحاجة للشروع في هجمات إرهابية ضدّ المدنيّين كتلك الأحداث المريعة التي حدثت في نيويورك وواشنطن. إن الدعم العربي للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة هو السّبب الرّئيسيّ لمقدرة الولايات المتّحدة للاستمرار في الكيل بمكيالين، وفي تجاهل مطلق للحقوق الفلسطينيّة. إذا ما بدأت الحكومات العربيّة المختلفة في الربط ما بين السّياسة الأمريكيّة في المنطقة والتجارة، والعلاقات الاقتصاديّة والقضايا السّياسيّة، فإن السّياسة الأمريكيّة قد تتغير؛ فعلى سبيل المثال, لماذا يتوجب على العالم العربيّ شراء طائرات «البوييـنج» أو أيّ منتوج أمريكيّ آخر، في الوقت الذي تعارض فيه الولايات المتّحدة كلّ قرار معتدل في مجلس الأمن؟ لماذا يتوجب على العالم العربيّ، اختياريًّا، أن يصبح مكانا للأسلحة الأمريكيّة الزائدة أو البضائع الاستهلاكيّة؟ لماذا يتوجب على التعاون مع أمريكا أن يمنح معاملة خاصة في العقود وتحرير الخدمات؟ ليس هناك ما يمنع العرب من الحصول على احتياجاتهم من الأوروبيين واليابانيين، فلماذا يستمرون في مكافأة الشركات الأمريكيّة عندما تظهر الحكومة الأمريكيّة عدائيّة تجاه المصالح العربيّة الجوهرية؟ إن شهيّة أمريكا الشّرهة للنفط والإحساس بأزمة وشيكة للطاقة قد تكون أكثر شدّة من تلك التي حدثت في عام ١٩٧٤، قد تزيد من الاعتماد الياباني والأوروبّيّ والأمريكيّ على النفط العربي، بالرّغم من محاولات إيجاد مصادر أخرى في أسيا. إن هذا يعني بأن لدى العالم العربيّ تأثيرا أكبر من الافتراض الشائع.

٦- لم ينجح الفلسطينيّون في إدارة كل من المواجهة والتّفاوض؛ إنهم غائبون عن المشهد الأمريكيّ حيث يمكن تحقيق مكاسب جوهرية بالرّغم من النفوذ المسيطر للوبي المؤيّد لإسرائيل. وإذا ما استمرت مواقفنا على النحو الحالي، فقد نعاني من التهميش أكثر فأكثر،

بالتّالي، فإن تغييرا جذريّا في كل من المستويين الداخليّ والخارجيّ يجب أن يحدث كي نتمكن من الإفادة من الفرص الممكنة ومنع انهيار آخر.

٧- ومع أن المواقف الأمريكيّة هي كما هي عليه، فإن مجموعة من الشروط الموضوعيّة القائمة قد تمكّن الجانب الفلسطيني في الدفع باتجاه تسوية على أساس دولتين لشعبين. قبل أن يأتي الوقت الذي يغدو فيه هذا الحل مجرد وثيقة تاريخية.

٨- إننا لن نحرز نجاحا حقيقيا قبل أن يبدأ العالم بإدراك أننا جادون في مسعانا. ومن سخرية القدر فإن ما هو متوقّع منا متصل بالمتطلبات الداخلية، أي ترتيب وضعنا الداخلي من خلال تحقيق حكم القانون، وإنشاء أسس نظام ديمقراطيّ للحكم، والقتال ضدّ الفساد، واستثمار أكبر لشعبنا في مجالي التعليم والرعاية الاجتماعية.

استدراك

أَنهيتُ هذه الدراسة قبل انفجار الوضع في المنطقة نتيجة التصعيد الإسرائيلي العنيف الذي تلته ردة فعل فلسطينية تمثلت في عمليات استشهادية قامت بها حركة حماس في كل من القدس الغربية وحيفا، ابتداء من الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، ارتأيت أن من المفيد إيراد ملخص يتناول نتائج هذه الأحداث كونها تمثل انتقالاً نوعياً في مسار الأحداث:

١- من الواضح أن الحكومة الأمريكية منحت رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون الضوء الأخضر للتعامل مع الفلسطينيين بالشكل الذي يراه مناسباً، وبذلك فإن مشروع الرئيس بوش في محاربة الإرهاب بدأ يتطور بصورة جلية، إذ أن الجزء الأول منه قد شارف على الانتهاء في أفغانستان، وأما الجزء الثاني فإنه قد بدأ فعلاً في فلسطين وواكبه القرار الأمريكي بتجميد أرصدة مؤسسة الأراضي المقدسة في أمريكا. يعني ذلك بأن الحكومة الأمريكية التي كانت

مترددة لفترة في موقفها تجاه مطالب القوى الموالية لإسرائيل قررت في النهاية حسم الموضوع لصالح إسرائيل، فبدأت بالضغط على الرئيس عرفات كي يتعامل مع مسألة «الإرهاب الفلسطيني».

ويبدو أن الدول الأوروبية وبعض الدول العربية كذلك تشارك في الضغط على عرفات دون أي طلب مواز للحكومة الإسرائيلية بضبط النفس وتخفيف الحصار على الفلسطينيين ووقف برامج القتل والتصفيات.

٢- نجد أنفسنا الآن أمام منعطف تاريخي، وبالتالي فإن الذي يمكن أن يحدث في الأيام القليلة القادمة سوف يشكل، بالتأكيد، نهاية فترة تاريخية من الصراع العربي الإسرائيلي وبداية مرحلة جديدة، معالمها ليست واضحة، ولكنها ستكون مرحلة طويلة ومعقدة، وسوف تختلف نوعياً عن الفترة السابقة. في هذه المرحلة الجديدة ستنفرد الولايات المتحدة وإسرائيل (بمشاركة من تركيا وإيران) في ترتيب الوضع في الشرق الأوسط وبخاصة في غياب أي مقاومة عربية فعلية إذ أن عنصر المقاومة الوحيد الذي كان يجابه التحدي الإسرائيلي – الأمريكي في المنطقة (المتمثل بالمقاومة الفلسطينية) قد فشل في تحقيق هدفه التاريخي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة نظراً للتخاذل العربي.

References

* هنالك العديد من الكتابات والدراسات المتعلقة بالسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بصفة عامّة، وبالسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط بصفة خاصة. فيما يلي بعض هذه الكتابات التي اعتمدت عليها كمراجع أساسية في إعداد هذه الورقة:

Allison, Graham, *The Essence of Decisions* (Little Brown, 1971).

Castells, Manuel, *The Rise of the Network Society* (Blackwell, 1996); *The Power of Identity (Blackwell, 1997); End of the Millennium* (Blackwell, 1998).

Cox, Robert, *Approaches to World Order* (Cambridge University Press, 1996).

Janis, Irving, *Victims of Group Think* (Houghton Mifflin, 1972).

Quandt, William, *Decade of Decisions* (University of California Press, 1972); *Peace Process*: *American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict* (University of California Press, 1993).

Robinson, William, *Promoting Polyarchy: Globalization, U.S. Intervention and Hegemony* (Cambridge University Press, 1998)

Rosenau, James, *Turbulence in World Politics* (Princeton University Press, 1990); *Contending Approaches to World Politics* (Princeton University Press, 1972); *Governance Without Government* (Cambridge University Press, 1995).

Rubenberg, Cheryl, *Israel and the American National Interest* (University of Illinois Press, 1986).

Spanier, John, *How American Foreign Policy is Made* (Holt Rinehart, 1978).

Spiegel, Steven, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making American Foreign Policy from Truman to Reagan* (University of Chicago Press, 1986); *Conflict Management in the Middle East* (Printer Publishers, 1992).

تعقيبات

التعقيب الأول

نبيل قسيس*

أشكر الدكتور علي الجرباوي ومعهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية على دعوتهم لي للتعقيب على هذه الورقة الهامة. قرأت ما كتبه د. مغربي بإمعان واهتمام شديدين حيث أن موضوع ورقته يكتسب في هذا الوقت بالذات أهمية كبيرة، خاصة على ضوء إمكانية حدوث تغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب الضربة الإرهابية المؤلمة التي تعرضت لها أمريكا في عقر دارها في ٢٠٠١/٩/١١، وهي تغيّرات يراهن عليها كثيرون و لكنها لا زالت موضع شك لدى كثيرين أيضاً. و بغض النظر عمّا يقال من أن دافع الجماعة التي قامت بالعملية هو ضيق ذرعها بالسياسة الخارجية التي تمارسها أمريكا في الشرق الأوسط، هناك اتفاق واسع أن ذلك الحدث أدخل العالم في حقبة تاريخية جديدة. وإنني إذ أعقب على هذه الورقة، لا أفعل ذلك كخبير بالسياسة الخارجية الأمريكية، بل كمراقب مهتم بتطور تلك السياسة بالعلاقة بالقضية الفلسطينية مع اهتمام خاص بما يرجى وما هو ممكن وما هو متوقع من تغيرات في تلك السياسة لصالح القضية الفلسطينية بعد أن عانت منها الكثير.

* وزير في السلطة الوطنية الفلسطينية

الدكتور فؤاد مغربي يكتب هنا كخبير عاش في أمريكا لفترة طويلة من حياته المهنية وعمل فيها ودرس متغيّرات السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق اهتمامه بقضيته الوطنية الفلسطينية، ولذا فإن ما يكتبه في هذا المجال يرتقي بالضرورة إلى ما هو أكثر من التخميني والاجتهادي، و ينبغي التعامل معه كرأيٍ مهنيٍ في الموضوع، يسترشد به صانع القرار الفلسطيني.

و على الرغم من عزوف الساسة الفلسطينيون بشكل عام عن بذل الجهد اللازم والمطلوب لتسخير نتاج دراسات السياسات في صنع القرار السياسي، أقترح أن يقدم معهد الدراسات الدولية ملخصات لدراسات السياسات التي يصدرها لجهات صنع القرار تكون مكتوبة بأسلوب يسهل هضمها و استخدامها للغرض المرجو.

يوحي عنوان ورقة الدكتور مغربي انه يعتبر وجود سياسة خارجية أمريكية تجاه القضية الفلسطينية، أي أنه يوجد ثوابت واستراتيجيات تحكم هذه السياسة. ولذا، يجب أن يكون بالإمكان عرض السمات العامة لتلك السياسة بشكل ملخص يتيح للمهتم تفحصها بسهولة على ضوء الأحداث والمتغيرات التي تطرأ على الساحة الأمريكية والدولية من حين إلى آخر و بحيث يخلص بأقل جهد ممكن إلى استنتاجات موضوعية، ولو أولية، حول اثر هذه الأحداث، وبشكل خاص هنا، أحداث ٢٠٠١/٩/١١ – على تلك السياسة.

إلا أن د. مغربي يفاجئنا في مستهل ورقته وفي إجابته على السؤال: «كيف يصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ومن يصنعه؟» أن مثل هذه القرارات هي في معظمها قرارات ظرفية ad hoc مرتبطة بأزمات، تؤخذ بما يتناسب مع الظرف ولا تعتمد على حسابات طويلة المدى، بحيث تبقى الاعتبارات الاستراتيجية دائما تحت السطح. بكلمات أخرى، حسب د. مغربي، ينتقل الأمريكان من أزمة إلى أخرى ويتعاملون مع كل منها مباشرة بحيث أن أي مشكلة، لا تستحوذ على عناوين الصحف أو لا تمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية، توضع جانباً. ومع أن هذا الذي يقوله د. مغربي لا يترك مجالاً لأي استنتاج سوى أن الأهداف الإستراتيجية غائبة في التفكير الأمريكي، يستبق د. مغربي ذلك الاستنتاج موضحاً أنه من البديهي أن هذا ليس هو واقع الحال.

كيف ذلك يا ترى؟ إنني أعتقد أن د. مغربي يريد أن يقول لنا أن نوعين من القرارات في مجال السياسات الخارجية الأمريكية حيال القضايا أو الظروف المستجدة. **النوع الأول** هو القرارات التي تتناول قضايا أو ظروفاً مستجدة تمس أهدافاً إستراتيجية ومصالح قومية معرّفة تلتقي عندها آراء البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية وأية جهات رسمية أخرى ذات علاقة، بحيث لا يوجد مجال كبير للحركة تحت تأثير مجموعات الضغط أو اللوبي. أما **النوع الثاني** فهو الذي يتناول قضايا أو مستجدّات لا تمس تلك الأهداف أو المصالح بشكل أساسي، فيتم التعامل معها بنمط معالجة الأزمات وإطفاء الحرائق وبما يجنّب صانع القرار «وجع الرأس» الذي يمكن أن يأتي من إحدى مجموعات الضغط.

تعطينا ورقة د. مغربي صورة مفصلة عن طريقة صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكي ودور الجهات المختلفة المشاركة في تشكيله. و نفهم مما جاء في الورقة حول أين وكيف تجري المناقشات التي تسبق اتخاذ القرار. أن أهمية دور مجموعات الضغط، بشكل عام، سواء كانت من اللوبي اليهودي أو لوبي النفط أو لوبي الصناعات العسكرية أو غير ذلك، تتناسب عكسياً مع مدى أهمية المسألة المطروحة من زاوية المصلحة القومية الأمريكية، وبشكل خاص مدى التهديد الذي تمثله تلك المسألة وتبعاتها على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. و أرى أنه بالإمكان الافتراض أن أي لوبي متمرس و يتمتع بقدر من الحصافة لا يقامر بالضغط في اتجاه يتعارض بشكل سافر مع المصالح الحيوية الأمريكية. ولعلّنا نجد في قضيّة الجاسوس الأمريكي اليهودي جوناثان بولارد مثالاً جيداً لكيفية إنزواء اللوبي جانباً عندما يصطدم مطلبه بخط أحمر.

لا شك أن وجود إسرائيل و أمنها، والحفاظ على علاقات معها ترقى إلى ما هو أقوى من التحالف، تشكل بالفعل مصلحة قومية وحيوية للولايات المتحدة، بحيث لم تكن هناك أي مشكلة أو تعارض أو تناقض بين طلبات اللوبي اليهودي مع تلك المصالح، وبالتالي مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية. وهذا يفسر إلى حد كبير تنامي الدعم الأمريكي لإسرائيل كلما وصل الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض – دون التقليل من دور

الكونغرس – وهو دعم ينطلق من حساسية مفرطة تصل أحياناً إلى حد التطرف لدى الجمهوريين اليمينيين تجاه ما يرونه يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، و يقدمونه رغماً من أن غالبية اليهود في أمريكا يعطون أصواتهم في الانتخابات تقليدياً للحزب الديمقراطي المنافس. كما أنه يفسّر – فيما يبدو أنه تناقض للوهلة الأولى ولكنه ليس كذلك – زيادة احتمال حدوث صدام بين الإدارة الأمريكية من جهة و إسرائيل واللوبي اليهودي الصهيوني من جهة أخرى، عندما يكون الجمهوريون في الحكم، كما حصل ثلاث مرات في الماضي – وأرى إمكانية حصوله للمرة الرابعة – كلها في عهد إدارات جمهورية لها سياسات خارجية نشطة، أي في عهد ايزنهاور – دالاس وأزمة السويس، وعهد ريغان – هيغ و أزمة بيع الأواكس للسعودية، و عهد بوش الأب – بيكر وأزمة الخليج، والآن عهد بوش الابن – باول وأزمة الإرهاب الدولي. و مع أن هذا الصدام الرابع لم يحصل بعد ولكنني أراه في طور التكوين ويمكن أن يحصل أو لا يحصل اعتماداً على كيف تلعب الدول العربية، بما فيها فلسطين، أوراقها، و شارون كفيل بذلك إذا أحسنّا لعب هذه الأوراق.

عودة إلى طروحات د. مغربي، فهو يعرض في ورقته المؤثرات المختلفة على صنع السياسة الخارجية الأمريكية ويوضح بإسهاب تلك المؤثرات، المباشرة منها و غير المباشرة، التي تطال بعدها الشرق أوسطي و النزاع العربي الإسرائيلي. وينطلق د. مغربي من حقيقة أن هناك مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية يتسم بالنشاط والحيوية والعدوانية و الصقورية. و لا شك أن المراقبين قد تلمسوا هذا المسار من خلال طروحات بوش في بداية عهده إزاء قضايا الحد من التسلح وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها والتي استفز فيها حلفاء أمريكا وخصومها على حد سواء، وكذلك من خلال طريقة تعامله مع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

و يلحظ المراقب بوضوح كيف تراجع موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في بداية عهد بوش الابن إلى ما كان عليه في نهاية عهد ريغان – شولتز و الذي اتسم بالعدائية الشديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وازدراء ظاهر لقيادتها، و«برؤيا» للحل سياقها أردني محض و لا تدعم قيام دولة فلسطينية، وهو موقف لا يتناقض مع

الوقوف جانباً والتفرج وإعطاء الدعم لإسرائيل في مختلف المنابر الدولية بينما يشن شارون واليمين الإسرائيلي حملة قمع وحشي علي الشعب الفلسطيني ويقوم بتصفية قيادات سياسية و ميدانية وعمليات تدمير للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع أن عمر الإدارة الأمريكية الحالية كان أقل من سنة ولا تزال في طور تشكيل سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط عندما تعرضت أمريكا لضربة ٢٠٠١/٩/١١، فإن هذه الضربة لا شك استوجبت إعادة فحص – ولا أقول إعادة نظر في – تلك السياسة، ليس فقط على مستوى طريقتها في معالجة الأزمات بل أيضاً على مستوى الإستراتيجيات التي تحكم تلك السياسة. و السؤال الذي أطرحه هنا: هل يمكن التوفيق ما بين الحفاظ على الثوابت في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل من جهة وتغيير سياستها إلى درجة تسمح بحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بما يتفق مع قرارات الشرعية الدولية من جهة ثانية؟ أعتقد أن الرد على هذا السؤال هو نعم من حيث المبدأ، و هذا ما يمكن استقراءه أيضاً من خطاب وزير الخارجية الأمريكي في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، أي قبل أسبوع.

أكد باول في بداية خطابه على الدور القيادي لأمريكا ووصفه بأنه حيوي في المجالات الثلاث؛ السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، ناهيك عن العسكري، وأشار إلى هذا الدور في خطابه سبع مرّات قبل أن يبدأ بالحديث عنه في سياق مجابهة ما أسماه «تحدي الشرق الأوسط». ومع أنه ذكر روسيا والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى يطلب مشاركتها في العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط، إلاّ أن تأكيده المتكررعلى الدور القيادي للولايات المتحدة في هذا الصدد لم يترك مجالاً للشك في أن دور الأطراف الأخرى سيكون فقط دوراً مساعداً.

وما أن بدأ باول بالحديث عن الشرق الأوسط إلا وأكد على الالتزام الأمريكي الصارم بأمن إسرائيل و أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لها أساس راسخ في المفهوم الأوسع للمصالح القومية الأمريكية حيث يرتبط البلدان إلى الأبد من خلال القيم والتقاليد الديموقراطية المشتركة.

لم يأت باول بجديد هنا ولكنه أراد أن يبدأ بتأكيد الثوابت الأمريكية تجاه إسرائيل، والمعروفة لكل ذي بصيرة، قبل أن يفصح عما يحمل في جعبته للفلسطينيين من تهديد و رؤىً.

من هنا فإن دور اللوبي اليهودي الصهيوني لا يحتاج إلى أن يفعل أكثر من أن يذكر الإدارة الأمريكية بهذه العلاقة الخاصة من حين إلى آخر، وأحيانا بطريقة فجّة، من خلال إبراز الفجوة التي يراها أو يتصورها في القيم والتقاليد ما بين أمريكا والعالمين العربي والإسلامي، حتى مهاجمة أنظمة عربية غير ديموقراطية، هي كذلك في المقام الأول لأن دورها في الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط يتطلب ذلك.

وعلى الرغم من محاولة اللوبي اليهودي الصهيوني طمس الفرق بين التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل والحفاظ على علاقة عضوية قوية وراسخة معها كمصلحة قومية أمريكية من جهة وبين الدعم الأمريكي غير المشروط للممارسات العدوانية الإسرائيلية من جهة أخرى، إلا انه واضح – كما يبدو من التصريحات الأمريكية حول الاستيطان – أن أمريكا لا ترى علاقة لهذه الممارسات بحماية مصالحها القومية. ولذا فإن تغاضيها عن النشاطات العدوانية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني يجد أساسه، ليس في تمسكها بما هو في صالحها القومي أو الحيوي، بل في ضعف الأنظمة العربية واستعدادها لإعطاء أمريكا ما تطلبه وما تحتاجه دون مقابل سياسي، عدا دعم تلك الأنظمة و بقائها. هكذا كان الأمر أيضاً مع النفط ومع محاربة الشيوعية أثناء الحرب الباردة. بكلام د. مغربي: لم يكن الدعم الأمريكي لإسرائيل يكلفها شيئاً حتى الآن! أمريكا تحترم القوة وهي ببساطة لم تكن تأخذ العرب بجديّة. والمؤسسة الأمريكية ترى – إضافة إلى الضعف الاقتصادي والضعف العسكري العربي – ضعفاً أخلاقياً في الشخصية وفي القيم لدى القيادات العربية المماثلة والمهادنة والمتملقة والمجاملة على حساب مصالح شعوبها.

هل إختلف الوضع الآن؟ وهل ستحاول أمريكا الحصول على دعم عربي مجّاني في حملتها ضد الإرهاب الدولي؟ أو في صياغة أفضل

للسؤال – هل سيستمر العرب في إعطاء دعم مجاني لأمريكا في الوقت الذي لا تعطي هذه شيئاً في المقابل إزاء مشكلة استمرت لأكثر من نصف قرن وأصبح استمرارها يمثل تهديداً للنظام العربي؟ أعتقد أن أحداث ٩/١١ التي أدخلت أمريكا في حقبة جديدة من تاريخها فعلت نفس الشيء للدول العربية، و بشكل خاص تلك الأنظمة التي تدعم أمريكا، و إذا كان على أمريكا مراجعة سياستها الخارجية، فعلى هذه الأنظمة مراجعة سياستها الخارجية كما سياساتها الداخلية تجاه شعوبها إن هي أرادت البقاء. لذا، من الواضح أن الرد على هذا السؤال يتعلق بالقيادات العربية أكثر مما يتعلق بالإدارة الأمريكية.

فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية، و بالرغم من أنها وضعت المعركة ضد الإرهاب الدولي على رأس أولوياتها، إلاّ أنها لم تستطع التغاضي عن القضية الفلسطينية، فوجدت نفسها مضطرة لعمل تصريحات وإصدار بيانات سياسية بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والظهور بمظهر من يتحرك لمعالجة الوضع في الشرق الأوسط بينما لم تفعل الشيء نفسه حيال أية قضية إقليمية أخرى. و بهذا فإن الإدارة الأمريكية هي في تعارض الآن مع اللوبي اليهودي الصهيوني ومحللي معهد دراسات الشرق الأدنى في واشنطن الذين يروجون في كل مناسبة أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية جانبية بالنسبة للقضايا الأخرى في الشرق الأوسط. و من هنا، فإنني لا أتفق مع د. مغربي أنه من غير المحتمل أن يرى صانعو السياسة الأمريكية في النزاع العربي الإسرائيلي سبباً أساسياً لما يسمونه «الإرهاب الجديد»، وأتفق معه أنهم سيحاولون جهدهم لعدم الاعتراف علناً بوجود تلك الصلة. لا يوجد مكان للمكابرة في مسألة تمس الأمن القومي الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية ولن تستطيع الإدارة الأمريكية تجاهل هذه الصلة إلاّ إذا تجاهلناها نحن. و دون التقليل من أو المبالغة في أهمية خطاب باول الأخير، فأنني لا أتفق مع ما قاله دنيس روس في مقالته المنشورة في الهيرالد تريبيون في ٢٠٠١/١١/٢١ من انه لا يوجد في الخطاب باول أي شيئ لم يقال للفلسطينيين من قبل، فهناك فارق كبير بين كلام قد يكون قاله روس أو أفراد طاقمه بشكل ملتوٍ خاضع للتأويل وله أكثر من معنى في غرفة مغلقة لمفاوض فلسطيني وبين ما يعلنه رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها على الملأ ومن

على منبر الأمم المتحدة. ومع هذا، فأنني أرى أن ما صرح به باول يندرج، في تصنيف د. مغربي، تحت بند السياسات الرمزّية. فما أفصحت عنه الإدارة الأمريكية هو رؤية، وما الرؤية ببعيدة كثيراً عن الحلم. وبالرغم من الإيجابيات العديدة في الرؤية الأمريكية، إلا أن غياب التعاريف للكثير من المصطلحات و تأكيدهم المتكرر وفي أكثر من مناسبة أن ما يتكلمون عنه هو رؤية وليس أكثر من ذلك وأن تحققها يحتاج إلى عمل كثير ووقت طويل، كل هذا يقول لنا بوضوح أن الحل بأيدينا – فلسطينياً بالدرجة الأولى وعربياً وإسلامياً – وان الرد على السؤال المطروح آنفاً يتعلق بنا أكثر مما يتعلق بأمريكا. اهتمام الإدارة الأمريكية ينصب على أن تظهر بمظهر من يحاول أن ينجح في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي – علها ترضي أو تُسكت الجهات التي تدعم الفلسطينيين – ولا ينصب على الوصول إلى حل بالفعل، الشيء الذي سيسبب مشاكل لها مع اللوبي اليهودي الصهيوني هي في غنىً عنها.

ما الذي سيحصل إذا ما ربطنا الدعم العربي لأمريكا في معركتها ضد الإرهاب؛ أنا شخصياً ليس لدي أدنى شك في جدية أمريكا في السير في هذه المعركة إلى نهايتها ولا أضع في اعتباري أنها ستتوقف قبل أن تقضي على «الحركات الإرهابية» ذات الذراع الطويل، كما وصفها باول. ما الذي سيحصل إذا ما ربطنا هذا الدعم بموقف أمريكيٍ أكثر جدية؟ و هل أمريكا فعلاً بحاجة ماسة إلى الدعم العربي والإسلامي في حملتها؟

أتفق مع ما توصل إليه د. مغربي في ورقته من أن أمريكا لها مصالح حيوية مستمرة في منطقة الشرق الأوسط وأنها بحاجة ماسة إلى دعم عربي لضمان النجاح في معركتها الحالية، وكنت قد تكلمت عن هذا في ندوة في ٢٠٠١/١٠/٣ في نفس هذا المكان ودعوت في حينه إلى أن يكون هذا الدعم بثمن. كما أتفق معه أن الحملة الأمريكية الحالية سوف تتجه نحو تدعيم مقومات بقاء الأنظمة التي تحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك تشجيعها على اتخاذ خطوات نحو الديموقراطية ضمن قيود وضوابط تلتقي عندها مصالح تلك الأنظمة مع المصالح الأمريكية. ولا يقع هذا الاستنتاج في مجال التحليل الأكاديمي وسرد الاحتمالات – وغني عن القول أنه أيضاً لا يقع في مجال المعلومات – بل أنه يجد أساساً قوياً له في منطق الوضع وفهم تبعاته ومتطلباته.

عرض د. مغربي في ورقته الأسباب الاقتصادية والأبعاد الدولية لدى الولايات المتحدة التي تجعل اهتمامها في المنطقة ونفطها واستقرارها يتنامى بدلاً من أن ينحسر. وأعتقد أن استنتاجاته الرئيسة ذات العلاقة بموضوع الورقة مقنعة تماماً، ولا أرغب أن أعقب هنا على ما ورد في الورقة من طروحات حول الوضع الفلسطيني الداخلي أو حول كيفية تنظيم الجهد الإعلامي الفلسطيني والعربي والإسلامي على الساحة الأمريكية، دون التقليل من أهمية هذه الطروحات.

لدي مجموعتان من التساؤلات كنت أود لو تطرق إليهما د. مغربي في ورقته:

١- هل تراجع تأثير الولايات المتحدة على إسرائيل عمّا كان عليه في السابق؟ هل تستطيع إسرائيل أن تقاوم الضغط الأمريكي و/أو أن تستغني عن الدعم الأمريكي، ولو لفترة؟ هل لدى إسرائيل ما تستطيع ابتزاز أمريكا به؟ (تذكروا رد فعل بيغن – دايان على بيان فانس – غروميكو، ضرب المفاعل النووي العراقي والاستيطان دون ضمانات قروض، كأمثلة!)

٢- هل يمكن أن يكون الثمن الذي نريد أن تفرضه بعض الدول العربية على أمريكيا لقاء تعاونها معها في المعركة ضد الإرهاب الدولي أكثر مما تستطيع أمريكا دفعه فتستمر الأخيرة بحملتها دون هذا الدعم و تصبح أنظمةهذه الدول نفسها مستهدفة؟ هل تستطيع أمريكا أن تستغني عن النفط العربي – ولو لفترة؟ (تذكروا إيران!) هل النفط هو وسيلة الضغط الوحيدة التي يمكن توظيفها لصالح المطالب العربية؟ وهل تفتقر الأنظمة العربية إلى ما يمكنها من التفاوض من موضع قوّة؟

قد يجد البعض أن مثل هذه الأسئلة تقع في الإطار النظري الصرف ولكنني أرى إننا في تقدير الموقف الراهن يجب أن نمتلك الإجابات على مثل هذه الأسئلة – إجابات نتوصل إليها بمعالجة جريئة للسيناريوهات المختلفة وبوضع المسلّمات تحت المجهر وإعادة تقييمها. الدول الناجحة القابلة للحياة تحتفظ عادة بمخزون إستراتيجي من مستلزمات حياتها

من الموارد الاقتصادية والطبيعية المختلفة أو من العلاقات الطيبة تساعدها على مقاومة المؤثرات الخارجية في الأزمات و عند تعرّض مصالحها الحيوية للخطر، و هناك أمثلة كثيرة لدول كانت في وقت من الأوقات مستعدة لأن تضحّي بمواردها البشرية والاقتصادية و حتى علاقاتها الخارجية من أجل أهداف قوميّة. وهذا سيناريو له احتمالاته و يجب عدم استبعاده تماماً دون دراسة جدية تبرر ذلك.

دون محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة آنفاً، أقول أن السيناريوهات المتفائلة للخروج من الوضع الراهن تعتمد على ردود سلبية على جميع هذه الأسئلة. وبينما يبدو أن د. مغربي يعطي ردوداً سلبيةً على المجموعة الثانية، فإن استمرار وجود شارون واليمين الإسرائيلي في الحكم يوحي بردودٍ إيجابية على المجموعة الأولى إلى حين، وبالتالي إذا كان هناك ما يبرر التفاؤل على المدى البعيد، لا يوجد مثل هذا المبرر على المدى القريب.

التعقيب الثاني

غسان الخطيب*

تنبع أهمية ورقة الدكتور المغربي من توقيتها، ومن قدرتها على ملاحظة تغيرات جوهرية في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة وعلاقة ذلك المتبادلة مع التطورات الدراماتيكية التي حصلت في المنطقة خلال عام الانتفاضة المنصرم. الأشهر الأخيرة شهدت عودة إلى الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل السياسة الأمريكية وذلك بعد انقطاع طويل بدأ منذ تسلم الإدارة الجديدة تقاليد الحكم، وقد تمثل ذلك بإرسال موفدين عديدين منهم وزير الخارجية. كذلك تصدر موضوع الشرق الأوسط لتصريحات المسؤولين بما فيهم الرئيس نفسه ووزير خارجيته.

أما التطور التالي الذي لاحظته الورقة، بحق، فهو التطور في مضمون الموقف الأمريكي الرسمي، سواء ما جاء في خطاب الرئيس في الأمم المتحدة من تأييد واضح لإقامة دولة فلسطينية، أو مضمون خطاب كولن باول الذي مثل تطورا نوعيا خاصة بالإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كأساس لفهم الموضوع. كذلك إشارة الخطاب إلى مسألتين إضافيتين لموضوع الاحتلال، هما الشرعية

* مدير مركز القدس للإعلام والإتصال

الدولية وتحديداً قرار ٢٤٢ كأساس للتعامل مع المشكلة، وكذلك موضوع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية كعامل أساسي مهم في المشكلة. هذه الأبعاد الثلاثة لطبيعة المشكلة: الاحتلال، الاستيطان والشرعية الدولية، كثيرا ما كانت تغيب عن الفهم الأمريكي للأزمة وبالتالي الحل.

أما المأثرة الثانية والرئيسية لورقة د. مغربي، فهي قدرتها على ملاحظة علاقة الانتفاضة بهذه التغييرات في مستوى الاهتمام وكذلك في مضمون الموقف من القضية الشرق أوسطية. وهنا لربما يحق للشعب الفلسطيني الذي خاض غمار هذه الانتفاضة أن يشعر بنوع من الإنجاز. فكلنا يذكر أن أحد أهم أهداف الانتفاضة المبكرة هي إعادة التأكيد على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو جوهر المشكلة وأن الاتفاقات الانتقالية ربما فشلت في حل هذه المشكلة أو التقدم في ذلك الاتجاه لأنها لم تنجح في التقديم نحو إنهاء الاحتلال. كذلك ركزت الانتفاضة في خطابها السياسي وكذلك ممارستها الكفاحية على الاستيطان كجوهر للصراع والمشكلة. ولا شك أن ذلك أدى إلى تأثيرات في الفهم العالمي بشكل عام لدرجة أنها ظهرت في السياسة الأمريكية على أعلى مستوى، الأمر الذي يشكل انتصارا للانتفاضة ومضمونها ومضمون خطابها السياسي وبرنامجها. وربما أن هذا المدى من التحليل في الورقة يملي بعض النقاش الفلسطيني حول الانتفاضة واستمرارها أم عدمه إضافة إلى طبيعة الخطاب السياسي والبرنامج الذي يجب أن يرافقها. فإذا كانت الانتفاضة مسؤولة ولو جزئيا عن التطور في درجة الاهتمام ومضمون الموقف السياسي الأمريكي، فلربما إذا أن في وقفها أو التراجع عنها – وهذا صحيح ليس فقط لأن وقف الانتفاضة يؤدي إلى وقف تأثيرها الذي سبق الإشارة له – ما يعني للبعض خاصة في الخارج تخطيئها وبالتالي تخطيء ما أدت إليه من تأثيرات إيجابية.

يقودنا هذا إلى النقاش الداخلي الفلسطيني حول ما إذا كان الأصح وقف الانتفاضة أم تصحيح مسارها كي تنسجم أكثر مع البرنامج السياسي للشعب الفلسطيني والذي يشكل بسقفه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. لقد كان الأكثر جدوى، والأكثر انسجاما وبناء على الإنجازات

والتأثيرات المذكورة، أن يتم وقف فعاليات الانتفاضة خارج المناطق المحتلة. وكذلك تلك الموجة ضد المدنيين، أي تلك الفعاليات التي صنفها العالم الخارجي «كإرهاب» والانتصار على تلك الفعاليات الكفاحية الموجهة ضد الاحتلال بأشكاله البشرية والعسكرية والاستيطانية وغيرها مع التركيز أيضا على البعد الشعبي والجماهيري للانتفاضة أيضا.

أما الجانب الثاني في الورقة والذي يشكل إضافة نوعية هامة من ناحية ويتطلب توسيعا في النقاش من ناحية ثانية، فهو المحور المتعلق بالعلاقات العربية – الأمريكية وتأثير هذه العلاقة بالصراع الفلسطيني –الإسرائيلي أو – إن جاز القول، العربي – الإسرائيلي.

لقد أثارت ورقة د. المغربي وبحق ضرورة تجنيد العلاقات الاقتصادية الأمريكية – العربية لخدمة المصالح العربية وبالتالي الفلسطينية. بمعنى آخر ربط العلاقات الاقتصادية الأمريكية – العربية بالسياسة الأمريكية تجاه الموضوع الفلسطيني – الإسرائيلي بطريقة تؤدي إلى أن يدرك واضعو السياسة الأمريكية الشرق أوسطية أن هناك ما يمكن أن يخسروه، وهناك ما يمكن أن يكسبوه في علاقاتهم الاقتصادية مع العرب بناءً على تعامل الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية.

المشكلة في هذا الطرح أنه يتوقف عند حدود ما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية – الأمريكية دون أن يتوسع ليجيب على أسئلة مثل ما هي المعيقات العربية أمام مثل هذه السياسة؟ كذلك الورقة في هذا المحور بحاجة إلى توسع فيما يتعلق بالوضع العربي الداخلي. مشكلة تحليل د. المغربي في هذا الصدد أنه يخاطب العرب كعرب، في حين أن العرب في هذا الصدد عربان. العرب المرتبطون بالأنظمة الحاكمة والنخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والمنتفعة من الوضع القائم ليس لهم مصلحة في الدخول في محاولات ضغط مع الولايات المتحدة خاصة وأن بقائهم في مراكزهم مرتبط بدعم الولايات المتحدة ذلك أن هذه الأنظمة لا تقوم وتستمر ولا تستمد قوة وبقاء بناء على ثقة أو دعم شعوبها. لذلك، يجب أن لا نستغرب من هذه الأنظمة والحكومات عدم إقدامها على أي ضغط اقتصادي أو أي استخدام للاقتصاد في علاقاتها مع أمريكا.

أما النوع الآخر من العرب والذين لهم مصلحة في الربط بين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة وبين سياستها الشرق أوسطية، وهؤلاء هم بالأساس الجمهور، فهم عديمو التأثير على سياسات الحكومات العربية وذلك بسبب طبيعة الأوضاع الداخلية من حيث غياب الديمقراطية وما يرتب عليها من فجوات كبيرة بين سياسة الحكومات وبين مصالح الشعوب. يبدو ذلك في سياق الشعارات، ولكن في الواقع العملي، ما لم تحل قضية الديمقراطية في العالم العربي، وما لم نصل إلى وضع تعكس فيه سياسة الحكومات مصالح ورغبات ورؤية الجمهور، فلن يكون هناك معنى للتساؤل حول أسباب عدم تمثل المصالح العربية في السياسات الخارجية بما فيها الاقتصادية للدول العربية، ذلك أن سياسات الحكومات تعكس المصالح الضيقة للفئات الحاكمة، وليس المصالح الواسعة للجمهور.

ربما من المهم في هذا الصدد وضع حد للفصل التعسفي في ما يقترحه المثقفون والأكاديميون العرب، ما بين المتطلبات السياسية خاصة الخارجية والمتطلبات الداخلية خاصة الديمقراطية. ولعل المثال الذي أثارته الورقة يعبر عن الترابط الوثيق بين المسألتين ويظهر عقم تناول الواحدة دون الأخرى.

التعقيب الثالث*

رشيد الخالدي**

هذه ورقة تمتاز بكثير من العمق والرؤيوية، خصوصاً وأنها تبدأ من مجموعة منطلقات صحيحة أهمها:

١- أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط جزء من منظومة سياسات أمريكية أوسع وأشمل تخضع للاعتبارات الكونية العامة المكوّنة للسياسة الأمريكية الخارجية، وليست سياسة خاصة على اعتبار أن المنطقة تشكل مركز الكون كما يحلو التفكير للعديد من المثقفين والسياسيين الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

٢- إن هذه السياسة الأمريكية ترتكز على اعتبارات مصلحية أمريكية، وليست إسرائيلية، كما يبدو على السطح.

٣- إن هذه السياسة استطاعت أن تكون وقحة وموغلة في تأييدها لإسرائيل حتى ١١ أيلول (سبتمبر) لأنها كانت، بسبب تبعية الأنظمة العربية الحاكمة لأمريكا، سياسة غير مكلفة للأمريكان. بدأ بعد ١١

* النص الأصلي باللغة الإنجليزية. قام بترجمته وألقاه بالنيابة عنه د. علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية، ومدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.

** استاذ التاريخ في جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية.

أيلول (سبتمبر) داخل أوساط نخبوية أمريكية اكتشاف أن استمرار مثل هذه السياسة مكلف للولايات المتحدة، وهذا الاكتشاف يثير قلق أوساط الزعامة اليهودية الأمريكية، ويفتح في المقابل الآفاق التي تشير إليها ورقة د. المغربي.

تُعرّف الورقة بشكل دقيق محدّدات المرحلة الحالية من الهيمنة الأمريكية التي ابتدأت منذ الحرب العالمية الثانية، كما وتشرح نقاط الضعف الحالية التي تعاني منها أمريكا، والتي تنتج الآن؟ الناتج المحلي الإجمالي للعالم المتطور (بعد أن كانت تنتج ٢/١ هذا الناتج قبل ٥٥ عاماً). هذا الضعف يفتح آفاقاً، ولكنها تبقى محدودة نتيجة عدم فاعلية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة المتعلقة بالشرق الأوسط. الدول الأوروبية والآسيوية الغنية، نتيجة اعتبارات سياساتها الداخلية، تنتج بالنسبة لهذه المنطقة سياسة خارجية ضيقة الاعتبارات. هذا يعني أن هذه الدول الغنية وذات الأهمية للولايات المتحدة لا تشكّل إمكانية تطوير محور توزان للسياسة الأمريكية كما يبدو للوهلة الأولى. بصيغة مباشرة، علينا أن لا نتوقع الكثير من أوروبا التي تُظهر وحدة في مواجهة الأمريكان في قضايا مثل استيراد الموز أو تصدير الجبن، ولكنها لا تستطيع أن تكون موحّدة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط. في هذا المجال يوجد سياسات ضيقة ومتفردة ومفككة لبريطانيا وفرنسا وألمانيا.....الخ.

تُعرّف الورقة أيضاً وبشكل دقيق الوضع الراكد للعالم العربي في النظام الدولي الجديد، والذي يتسّم بلا دستورية ولا ديمقراطية ولا إستقرارية نظم الحكم وعمليات انتقال الحكم، وبانعزالية وفساد وأوتوقراطية وجهل قياداتها. هذه المواصفات السلبية مسؤولة عن عزل هذه المنطقة عن مجرى التدفق الحرّ للمعلومات، وعن مستويات التعليم الحيوية الممتازة، والحياة السياسية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتطور التقني والتكنولوجي السريع، وجميعها عناصر أساسية للانخراط في العصر الجديد واقتصاده العالمي المتحوّل. وبالتأكيد فإن حقيقة الوضع العربي مذهلة وسيئة أكثر حتى مما تعرضه هذه الورقة مع وجود بوارق يحددها الكاتب (مثل قناة الجزيرة، والقدرة

الفلسطينية على استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية ومواقع الإنترنت)، وأخرى كوجود جامعات خاصة تسمح للأسف للأقدر مادياً وليس للأذكى أو الأكفأ النجاة من سياسة التجهيل المتبعّة في معظم الجامعات العربية الحكومية.

أود الاختلاف مع تأكيد د. مغربي بأن مكانة الدولة ستتضاءل في عصر العولمة كما كان يبدو عليه الحال قبل ١١ أيلول (سبتمبر) فهذا الأمر يبدو أقل حتمية الآن مما كان عليه قبل ١١ أيلول (سبتمبر) إذ أحدثت مقاومة العولمة التي اتخذت شكلاً دراماتيكياً ومفجعاً إرتداداً عنيفاً في الولايات المتحدة وأوروبا لما كان يُظنّ بأنه توجه لا يمكن إيقافه لليبرالية وتفكيك الدولة، والانتقال الحر للناس والبضائع والبريد. فالقوانين الجديدة التي تم إقرارها حول «الإرهاب» في أمريكا، والخطاب الجديد المتشدد حول المهاجرين (يعتبر أشكروفت مخالفي فترة الإقامة إرهابيين)، والرغبة الجديدة في توسيع دور الدولة الاقتصادي، وزيادة المصروفات الدفاعية والتوجه نحو اقتصاد الحرب، تعتبر جميعها مؤشرات هذا التحول، والذي من الممكن أن يكون مؤقتاً أو دائماً.

كما واختلف مع الورقة في نقطة أخرى هي عدم استبعادي إمكانية أن يسود موقف أولئك الذين يقودهم بول ويلفوتيز، والذين يدعون إلى الهجوم على العراق والصومال وغيرها من الدول العربية والإسلامية المستهدفة، في الجدل الداخلي في الولايات المتحدة. إن هذا الموقف اللاعقلاني لهؤلاء مدعوم من قاعدة إعلامية وسياسية عريضة ومؤثرة داخل الولايات المتحدة، وهو ينبع من إحساس عميق من اليأس من جانب الجناح الأكثر تطرفاً في اللوبي الصهيوني والذي يتخوّف من إمكانية فقدان النفوذ على السياسة الأمريكية، ويترافق ذلك مع تخوّف بعض عناصر لوبي الدفاع الأمريكي من أن الحرب الحالية قد لا تكون كبيرة بالدرجة الكافية. هذا التحالف بين هذين الجناحين قادر على القيام بكل ما يلزم من إجراءات متطرفة لتوريط العراق أو غيره، أو افتعال ما يلزم من استفزازات معادية للولايات المتحدة تبدو وكأنها من عمل العراق، كاستغلال خدمات مجموعات على شاكلة مجموعة أبو نضال المخترقة من قبل جهاز الموساد وجميع أجهزة المخابرات الأخرى

في المنطقة، بما فيها المخابرات العراقية. وما حادثة إطلاق النار على السفير الإسرائيلي ارجوف في لندن في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢، إلا مثال سابق على ذلك.

لقد تم حالياً احتواء وإقصاء هذا الخط المتطرف في السياسة الأمريكية، إذ أن الرئيس بوش يميل الآن إلى إتبّاع الخط الأقل تشدداً لوزير خارجيته باول ومستشارة الأمن القومي جوندليزا رايس، واللذين يبدوان الآن حليفان متقاربان. لقد استطاعا إبعاده قليلاً عن دائرة التأثير المهلك لنائب الرئيس تشيني الذي بدا للأشهر الثمانية الأولى من عمر الإدارة وكأنه يدير شؤونها تقريباً. ولكن بعد توليّه الفعلي للسلطة وإبعاد الرئيس إلى سرداب محصن في كنساس في ١١ أيلول (سبتمبر)، تم إبعاد تشيني نفسه لفترة طويلة إلى «مواقع آمنة» بعيدة عن واشنطن بحجة الأمن. وقد أدى ذلك إلى كسر، أو على الأقل إعاقة، قدرة محور تشيني – رامسفيلد الذي سيطر على الإدارة وأعطاها صبغتها الموغلة في تأييد إسرائيل، وذلك بدفع من مساعدي تشيني ورامسفيلد، لويس ليبي وولفوتيز. كما تذكر الورقة فإن للأشخاص أهمية على تحديد السياسات. ويبقى الأمر متعلقاً بمن هو موجود في دائرة صنع القرار، ومتى يُستبدل وبمن (وفقاً لهآرتس فإن دنيس روس يعمل الآن للوكالة اليهودية. تخيلوا موظفاً أمريكياً سابقاً يذهب للعمل لدى الجامعة العربية!).

يجب الانتباه أن التوتر داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية ملموس فقط للمتتبعين عن قرب للصحافة الإسرائيلية. إن هذا التوتر محجوب لا يظهر داخل الولايات المتحدة حيث يُحافَظ على مظهر وجود جبهة صلبة موحدة. لذا فإن الأمر **يحتاج إلى سياسة دبلوماسية وإعلامية فلسطينية وعربية نشطة**، وهي غير موجود حالياً، من أجل تعميق وتحريك هذه الصراعات العميقة الكامنة، والتي تنشأ من الخوف المهيمن لدى المؤسسة اليهودية الأمريكية من أن تظهر بولاء مزدوج إن هي ظهرت مؤيدة إسرائيل ضد المصالح القومية للولايات المتحدة في هذا الوقت من الأزمة العظمى لأمريكا.

كما تذكر الورقة، أن الفرصة سانحة الآن ليس لأن بوش يعاف شارون (الذي يمكن أن يذهب خلال أشهر، ويجب الانتباه إلى أن ياسر عرفات لا

يحظى بكثير من الاحترام في واشنطن، ومكانته هناك بالكاد أعلى من منزلة شارون). بل الأهم من ذلك أنه في وضع هذه الأزمة غير المسبوقة إذا أخذ الرئيس إجراءات تعارضها إسرائيل ولكنها تأتي بدعوى الحفاظ على المصلحة القومية الأمريكية فإنه سيلقى تأييداً ساحقاً. ومع أن صراخ عناصر من المؤسسة اليهودية سيعلو في البداية، فإن الدعم الذي سيحظى به الرئيس سيشمل غالبية اليهود الأمريكيين، والذين سيتحولون بلا رحمة ضد أي زعيم إسرائيلي يرونه مضرّاً بمصلحتهم ومصلحة إسرائيل (كما تحولوا ضد شامير ونتنياهو في الماضي لنفس الأسباب).

هذا يقودني إلى الوضع الفلسطيني حيث اتفق مع ما جاء من خطوط عامة في الورقة حول هذا الموضوع، ولكني سأتوسع في بعضها.

إذا كان هدف الشعب الفلسطيني أن يحقق الاستقلال وينهي الاحتلال الكولونيالي، **فأنه يتوجب علينا أن نقسّم الرأي العام الإسرائيلي، حيث أننا ببساطة لن نستطيع هزيمة إسرائيل الموحّدة**. إذا لم نتمكن من ذلك فإننا لن نتمكن من كسب الصراع، كما كان حال الفيتناميين والجزائريين والأفارقة الجنوبيين الذين لم يكونوا لينتصروا لو وحدّوا، عوضاً عن أن يُقسّموا، الأمريكان والفرنسيين والرأي العام الغربي على التوالي. هذا أمر يبدو في غاية الوضوح من ناحية إستراتيجية ولا يحتاج إلى تفسير، ولكنه ليس كذلك في حالتنا ولا يتم عرضه على هذا النحو، وأولئك الذين يشيرون إلى ضرورة الاهتمام بالرأي العام الإسرائيلي أو الأمريكي يوسمون إما بالتراخي مع الإسرائيليين أو بأنه تم شرائهم وأصبحوا في «جيب» الأمريكان. باعتقادي أن هذا الاعتقاد تبسيطي واختزالي.

إذا كان انقسام العدو داخلياً ضروري من الناحية الإستراتيجية لتحقيق الانتصار عليه فإن استنتاجات محددّة تتبع. تخيلوا كم كان نضال الفيتناميين سيتضرر لو انهم في ردهم على عنف المحتلين فجروا مرقصا أمريكيا في سان فرانسيسكو أو فجر الجزائريون مطاعم في باريس. إن وضعنا اكثر صعوبة وتعقيدا من أوضاعهم لان «الحاضرة» الكولانيالية التي نواجهها هي إسرائيل «التي قامت باستعمار المناطق التي تشكلها الآن عام ١٩٤٨» والولايات المتحدة وأوروبا.

هذه الدرجة الأعلى في الصعوبة التي نواجهها تجعل الوضوح الشديد والانضباط الفولاذي من قبلنا يكتسي أهمية اكبر حال وصولنا إلى إجماع على هذه النقطة. لقد حان الوقت لنتوقف عن الأنين حول صعوبة التغلب على مجمل هؤلاء الأعداء (كما نفعل منذ ثلاثينات هذا القرن)، ونحدد لانفسنا كيفية تحقيق انقسامهم والتغلب عليهم، ومن ثم علينا القيام بالمهمة.

النقطة الأساسية والهامة لتحقيق انقسامهم **تتمثل بضرورة الوقف الفوري عن استهداف المدنيين**. لا يوجد تبرير أخلاقي لهذا الاستهداف، ولا يمكن أن يوجد موقف اكثر إفلاسا من الناحيتين الأخلاقية والسياسة من الاتكاء على الادعاء بان الإسرائيليين يفعلون نفس الشيء. هل جل هدفنا أن نصبح مثل الإسرائيليين؟ هل هذا يمثل ذروة طموحنا الوطني؟ هل يرغب الشعب الفلسطيني في أن يعرف بقتل المدنيين الإسرائيليين بنفس فاعلية قتلهم لنا وذلك باستخدام تبرير أن جميع الإسرائيليين من رضّع ونساء وأطفال و كبار السن هم على أية حال «مستوطنون»؟

يوجد أيضا دواعي سياسية مقنعة للتوقف عن استهداف المدنيين، إضافة إلى الموقف الأخلاقي الأساسي (انه موقف أساسي لانه ما معنى القضية الفلسطينية إن لم تكن قضية عادلة؟ وإذا نحيّنا عنصر العدالة جانبا هل يجب أن نتوقع أن يهتم أي أحد غيرنا بهذه القضية؟ أليس الصراع أكثر من صراع قبلي تفوز به القبيلة الأكثر قسوة وبطشا؟) إن الهجمات على المدنيين تعطي السند الأقوى للعناصر الأكثر تطرفا في القيادة الإسرائيلية. مرة تلو الأخرى تُنقذ هذه الهجمات اليمين الإسرائيلي. إنها توحّد الإسرائيليين حول المواقف المناهضة والأكثر تطرفا ضد الفلسطينيين أكثر من أي شيء آخر، وتجعل تحقيق انتصارنا اكثر صعوبة، إن لم يصبح مستحيلاً (إن هذه الهجمات تهدم الهدف ولا تخدم سوى العدو).

من الضروري بمكان أن نفهم ما لا يفهمه الإسرائيليون والأمريكان: **لا يمكن تحقيق الهزيمة بمجتمع متطور متماسك سياسياً بواسطة الهجمات على المدنيين**. وبالتالي لن نستطيع تحقيق هزيمة إسرائيل بإتباع هذا الأسلوب (وكفى للتحليلات محددة الرؤية والمغرقة في الذاتية

حول مدى ضعف وانقسام إسرائيل!) إن هذا الأمر واضح من التجارب البريطانية والألمانية والسوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أدى القصف الحارق للمدن (مثل كفنتري ودرسدن ولييبنغراد) إلى تقوية الصمود الشعبي. كما أن ذلك واضح أيضاً من التجربتين الفيتنامية والجزائرية، وشديد الجلاء عند مراجعة تاريخنا كله. فلا الإرهاب البريطاني خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، أو الإرهاب اليهودي في ١٩٤٧-١٩٤٨ كان قادرا على تدمير روح الصمود الفلسطينية. وكما باستطاعة أي إنسان مثلي عايش التجربة أن يشهد، فإن ١٤عاماً من القصف الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين في لبنان أدت إلى تقوية الصمود الفلسطيني والوحدة الوطنية حتى حرب عام ١٩٨٢ (مع أن الهجمات على المدنيين اللبنانيين أدت في نهاية المطاف إلى تقسيمنا عنهم، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أخطائنا الوفيرة). هذه حقائق عامة أساسية، بغض النظر عن السياق السياسي، أو عدالة أو عدم عدالة قضية ما. مع أنها تمنح الشعور العاطفي بالنشوة والرضى للبعض في خضم استمرار الهجوم الوحشي علينا، وبغضّ النظر عن أية مكاسب تكتيكية وقصيرة المدى من الممكن أن تقدمها، **فإن هجمات متفرقة وغير منسقة على المدنيين الإسرائيليين مدمرة وضارة وخطيرة سياسياً على القضية الفلسطينية على المدى الطويل.** إنها تعيق العملية الضرورية لتقسيم معسكر الأعداء، وتقوم بتوحيده عوضاً عن ذلك، على عكس المقاومة المسلحة المخطط لها بعناية لتحقيق انقسام الرأي العام الإسرائيلي (مثل الهجمات على أهداف عسكرية في المناطق المحتلة). إن الهجمات المتفرقة وغير المنسّقة توفر أفضل دليل على أننا كيانية سياسية مفككة وتفتقر إلى اتجاه مركزي واضح، كما أوضحت الورقة. إن هذه الهجمات تحدّ من إمكانية صياغة موقف يجب علينا أن نصنعه في أمريكا وأوروبا إذا ما أردنا اتّباع إستراتيجية شاملة ومؤثرة لإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

كي يكون لدينا مثل هذه الإستراتيجية، وندفع باتجاه التوجه المعروض من د. مغربي، يجب أن يكون لدينا فلسطينياً عملية سياسية ديناميكية مفتوحة نستطيع من خلالها طرح ونقاش الخيارات والاحتمالات، وتضمن احترام القرارات بعد اتخاذها؛ هذا لا يعني فقط ضرورة إجراء

الانتخابات، ولكن ضمان حكم القانون ووجود عملية دستورية توجد جسماً تشريعياً قادراً على ممارسة سلطاته، وبُنية كالتي حددتها الورقة لمجلس أمن قومي متصل بالسلطة التنفيذية. كل ذلك ضروري وأساسي ولكن بعد حدوث حوار سياسي داخلي صريح، وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن الخط السياسي الذي يجب اتباعه.

بعد الاتفاق عليه، يجب أن يصبح هذا الخط السياسي الأساس، ليس فقط لمواجهة المحتلين على الأرض في فلسطين بطريقة منظمة ومنهجية، ولكن أيضاً من اجل شنّ هجوم ديبلوماسي إعلامي جاد ومستمر من قبل مجموعة من المتحدثين المؤهلين يُوَجّه للعالم العربي وإسرائيل وأوروبا، وعلى وجه الأخص لأمريكا. لقرابة عقدين من الزمن قام الكثير منا (من ضمنهم المرحوم إبراهيم أبو لغد الذي يحمل المعهد اسمه، وإدوارد سعيد، وكاتب الورقة، وكاتب التعقيب هذا) بحث قيادتنا لاستيعاب ذلك والقيام به، ولكنها لم تكن متجاوبة، ولم تقدر أهمية ذلك. لو أن هذه الاستراتيجية كانت موجودة لتفادينا ما لحق بنا من كارثة دبلوماسية – معلوماتية، وقد تكون الأسوأ في الفترة المعاصرة، حين سمحنا لباراك بنشر أكاذيبه حول قمة كامب ديفيد لمدة تقارب العشرة اشهر دون أن ننبس بكلمة واحدة. كان هذا فشلا واضحا يمكن تلافيه، فشل لا زلنا نتحمل عواقبه حتى الآن.

من الضروري أن تقوم مثل هذه المجموعة من المتحدثين، إضافة إلى المسؤولين في مراكز السلطة، بالتحدث لشعبنا، وللإسرائيليين الذين يمكن الوصول إليهم، والى الغرب. كما يجب التحدث إلى العالم العربي. وكما تؤكد الورقة فان القضية الفلسطينية على غاية الأهمية، والشكر لقناة الجزيرة وغيرها من الفضائيات للتوسعة التي فتحتها لنا. **ولكن يجب علينا أن نقدم رسالة واحدة موحدة لجميع أولئك الذين نخاطبهم.** علينا أن نتوقف عن التظاهر بان التلاعب بالخطاب وقول أشياء مختلفة للأطراف المختلفة ينم عن ذكاء. وعلينا أن نتوقف عن رواية قصص الإعجاب بكيفية استغفال قيادتنا للأصدقاء والأعداء. فهذه اللعبة أصبحت قديمة ولم يعد يشتريها أحد، بما في ذلك الشعب الفلسطيني (انظروا إلى استطلاعات الرأي!)، الزعماء العرب، الإسرائيليون أو الغرب. أصبح

الجميع مستفزا من مسلسل الوعود المنهارة والفساد وعدم القدرة على تحقيق الأهداف أو تقديم أفكار جديدة، ومن عدم وجود استراتيجية، وعدم وجود فهم للعالم الواسع، والتشبث بالسلطة، والإمساك بأي طرفة أمل تأتى اعتباطا.

قد يبدو توجيهي المذكور أعلاه مثاليا في ضوء الواقع الصعب لسياستنا الداخلية ولغضب شعبنا المبرّر، ولاختلال ميزان القوى الهائل الذي نواجهه، ولكن في الحقيقة لا نجد عن هذا التوجه بديلا. أن الاستمرار في اتباع الطريقة الفوضوية في عملية صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وفي غياب سياسة فلسطينية دبلوماسية – إعلامية فعالة، مع المضيّ في العمل المسلح غير المنسق والعشوائي، سيؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير في التطلعات المستقبلية لشعبنا على مدى أجيال عديدة. لقد أحدثت هذه الأمور حتى الآن أضرارا مديدة، ويجدر أن تتوقف.

وقائع ندوة

عقد معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٦ ندوة حول موضوع ورقة د. فؤاد المغربي، سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية، وحضرها ما يزيد عن سبعين أكاديمياً وسياسياً ومختصاً، وقام بإدارتها د. على الجرباوي، مدير المعهد.

تضمنت ورقة المغربي عرضاً شاملاً لمساقات تحليل السياسة الخارجية الأمريكية ومؤثراتها الهامة، وكيفية إتخاذ القرارات الخارجية الأمريكية، ومتخذيها ومؤسساتها في زمن العولمة. كما وتطرقت الورقة للجدل الفلسطيني ومشكلاته، حول طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

عقّب على الورقة، د. نبيل قسيس، مفنداً بعض النقاط، ومؤيداً نقاطاً أخرى، وتلاه الأستاذ غسان الخطيب، وتضمنت ورقته تساؤلات مركزة، وفي نهاية المداخلات، قرأ د. علي الجرباوي، تعقيب كتبه د. رشيد الخالدي.

وفي الختام، تم فتح باب المناقشات، حيث تداخل مايزيد عن خمسة عشر أكاديمياً وكاتباً ومهتماً.

د. أحمد مجدلاني:
كاتب وصحفي، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

تتلخص مداخلتي في ثلاثة ملاحظات موجزة وسريعة، **الملاحظة الأولى**، ملاحظة منهجية متصلة بما أشار له د.مغربي بأن هذه الورقة ذات نظرة أكاديمية مهنية. أعتقد أنّه لا يوجد في السياسة ما يمكن تسميته بالنظرة الأكاديمية المهنية، إنطلاقاً من حقيقة أن السياسة هي تعبير عن مصالح طبقية واقتصادية، فلا يمكن الحديث في السياسة بمعزل عن تلك المؤثرات، فالسياسة مرتبطة بمصالح محددة وبالتالي فهي تعبير عن تلك المصالح.

الملاحظة الثانية، في العرض الذي قدمه د.مغربي، والذي تناول فيه كيفية صناعة القرار في المؤسسة الأمريكية، وتداخل قوى الضغط الداخلية مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة، لم يكن واضحاً علاقة الصراع ما بين مراكز القوى والمصالح، والتي تؤدي في المحصلة إلى عملية صنع السياسة وليس ارتباطا بقدرة هذا اللوبي أو ذلك، والتي ربما تكون غير واضحة بسبب العرض السريع للورقة.

الملاحظة الثالثة، أعتقد أنّه لم يتم التطرّق في الورقة إلى أنّه وخلال عقد واحد من الزمن تخلّت الولايات المتحدة عن دور مباشر لإسرائيل في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، والدليل هو أن الولايات المتحدة في حرب الخليج وفي حربها ضد الإرهاب عملت على إبعاد إسرائيل عن المشاركة

بشكل فعلي ومباشر، فهل يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على تراجع الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة أم لا؟

عبد الرحيم ملّوح

عضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

إن ملاحظاتي على الورقة ستكون عبر ملاحظات موجزة وذلك نظراً لضيق الوقت. ما أود الإشارة إليه هنا يتعلق بخطاب أو «مبادرة» باول. أن المطلب الرئيسي من الانتفاضة هو إنهاء العنف وإنهاء الكراهية وإنهاء التحريض، فهل يمكن اعتبار خطاب باول مبادرة جدية أم مبادرة أزمة ستنتهي في حال عودة الأمور إلى طبيعتها؟

بمعنى أن الموقف الأمريكي بعد ما تنتهي هذه الانتفاضة، والتي اعتبرها د. مغربي عن حق هي الأساس في التغيير الأمريكي، هل ستبقى ذات السياسة التي دعا إليها باول تجاه الاستيطان تجاه الدولة، تجاه إنهاء الإحتلال؟ أم أنها ستعود لنفس السياسة الأمريكية المتبعة خلال العشر سنوات الأخيرة؟

بتقديري لا يمكن الحديث عن استمرارية في التغيير الحاصل حاليا في السياسة الأمريكية وفي السياسة الدولية دون الحديث عن استمرار مقاومة الاحتلال، واستمرار الانتفاضة، وإعادة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، وهي ملاحظة مهمة جدا أردت التطرق إليها، أما ملاحظتي الثانية تتعلق بإمكانية التنافس بيننا وبين إسرائيل على من منّا الأقرب للولايات المتحدة؟ أنا سأتحدث بشكل مباشر في هذه القضية وأود الإشارة إلى وجود معادلة، والتي هي برأيي معادلة غير دقيقة فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، فيمكن لنا أن نتقرب من الولايات المتحدة حتى تؤيدنا وتتقرب من مصالحنا... الخ. ولكننا لن نسبق الإسرائيليين واليهود في التقرب إلى الولايات المتحدة من اجل إقناعهم بحقوقنا. هذه لا يمكن اعتبارها دعوة للكف عن العمل السياسي ولكنها دعوة لعدم المراهنة على هذا البعد السياسي فقط.

النقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها تتعلق بالوضع السياسي العربي، بعد انتهاء الحرب على أفغانستان، والوزن الذي ستقيمه الولايات المتحدة للعالم العربي بعد انتهاء الحرب «ضد الإرهاب» في أفغانستان وانتقالها للمنطقة العربية. أعتقد بان الوزن العربي كان من الممكن أن يكون مؤثراً وفعالاً قبل بدء الضربات الأمريكية لأفغانستان أي قبل ٧ أكتوبر، فكان من الممكن أن يكون للعالم العربي وزناً وشكلاً سياسياً مؤثراً على السياسة الأمريكية. أن التأثير العربي في السياسة الأمريكية هو تأثير ضعيف (إن لم يكن معدوماً في هذه الحقبة). وسنلاحظ الانقسام العربي الداخلي في حال بدء الحرب ضد أي دولة عربية (كما هو حال الوضع العربي الآن تجاه العراق)، فالدول العربية تقدّم للولايات المتحدة كل المعلومات المتوفرة لديها بالأسماء والأرقام، وبالتالي فان المراهنة على موقف عربي موحد تجاه السياسة الأمريكية في ظل التركيبة السياسية الحالية للدول العربية هو أمر بحاجة إلى إعادة نظر.

أما النقطة الأخيرة التي أود إثارتها هي انه لا يمكن أيضا المراهنة على وجود حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية أو السياسة الإسرائيلية لان حزب العمل الآن يصرّح على لسان زعمائه بأنه بحاجة لعام، على الأقل، لترتيب أوضاعه الداخلية وانتخاباته. وبالتالي هذا يجعل من المراهنة على قدرة هذا الحزب بناء سياسة إسرائيلية قوية فاعلة تجاه الوضع الفلسطيني مراهنة غير دقيقة، وعليه يجب أن يكون لدينا سياسة واضحة تجاه إسرائيل، ويجب أن تكون لهذه السياسة آفاق مرسومة بشكل واضح. أما نقطتي الأخيرة فهي انه يجب أن لا ننسى عند الحديث عن سياسة الولايات المتحدة نقطتين رئيسيتين:

أولاً: البعد الهيمني المستمر والمتزايد والمتعمق للسياسة الأمريكية، كما أشار إلى ذلك د. مغربي.

ثانياً: معادلة الانقسام السياسي بعد ١١ أيلول (سبتمبر) فيما يتعلق بالإرهاب. الكل تم تجنيده خلف الولايات المتحدة «لمحاربة الإرهاب». والولايات المتحدة في هذه المعادلة هي التي تحدد طبيعة وأشخاص ومنظمات الإرهاب، وستحرص الولايات المتحدة على إدارة هذه المعركة لفترة طويلة من الزمن لتكريس الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر على العالم.

د. محمد شديد:
مدير تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

لو تعمقنا في قراءة السياسة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني فسنجد أن خطاب باول يمثل تقدما إلى الأمام في هذه السياسة. فمنذ بداية السبعينات بدأ الإدراك بان هناك مصالح فلسطينية، و هناك حاجة لكيان فلسطيني يعبر عن مصالح وحقوق مشروعة، ثم بعد ذلك إقامة الدولة. من المهم أن نتذكر من خلال قراءة تاريخية للأحداث أن هذه الإنجازات تأتى نتيجة العنف الثوري الفلسطيني، فمنذ عام ١٩٦٨ وحتى اليوم نجد انه كلما حدث ارتفاع وتصعيد في العنف الثوري كلّما كان هناك تجاوب أكبر من الجانب الأمريكي تجاه الشعب الفلسطيني، فعلى الأغلب كل مبادرة أمريكية تأتى كنتيجة تصعيد لوتيرة العنف الثوري الفلسطيني، سواء أكان ذلك على صعيد الانتفاضة السابقة أو الانتفاضة الحالية، أو العمليات الخارجية التي حدثت سابقا أو أحداث الأردن.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الحالية فيمكن القول بان الانتفاضة الحالية هي التي دفعت الجانب الأمريكي لإيلاء القضية الفلسطينية مثل هذا الاهتمام. فبعد هذه الانتفاضة وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه مجبراً على التعامل مع القضية الفلسطينية (بعكس إهماله الكلي لها في بداية عهده). وهذا يؤيد فكرة أن الطرفين الإسرائيلي و الأمريكي يتجاوبان فقط بشكل أساسي مع العنف الثوري الفلسطيني. والمطلوب حالياً: إيقاف الانتفاضة!

الأخ غسان الخطيب يطرح أشكال أخرى من الانتفاضة، أشكال سلمية. فهل سيتفاعل الأمريكيون مع أي أشكال سلمية للانتفاضة؟ والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه على الساحة، في ظل المطلوب حالياً، ما هي الأشكال التي يجب أن تأخذها الانتفاضة؟ وفي ظل المطلوب حالياً، إيقاف ما يسمونه «بالعنف» مقابل العودة إلى طاولة المفاوضات، ما هو «الكرت» الذي سيبقى للفلسطينيين؟ وكيف يجب أن ندير المفاوضات مع الأمريكيين في ظل المطلوب في المرحلة الحالية؟

هناك نقطة أخرى أود إثارتها، تحدث د. مغربي عن symbolic interest وعن substantive interest، أي المصالح الرمزية والحيوية. وإذا أردنا

تصنيف خطاب باول ضمن أحد هذين التعبيرين، فيمكن أن نعتبره ضمن التعامل الرمزي من أجل استيعاب الوضع الحالي، وهو يمثل عملية ترويض وتخدير ليس أكثر. السؤال هو كيف ننقل الموقف الأمريكي في تعامله مع قضيتنا حالياً، من وضع تعامل رمزي إلى وضع تعامل حيوي في ظل المصالح الأمريكية؟ ونتيجة الحديث التي يمكن أن اخلص إليها هي أننا لا نعرف إلى أين سنذهب. ويتوجب علينا أن نقوم برسم السياسات وأن نضع خطة استراتيجية للتعامل مع السياسة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية وإزاء الوضع العربي بشكل عام. لكن ما هي المعالم الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجية الفلسطينية للتعامل مع السياسة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني؟

د. هشام احمد:
أستاذ العلوم السياسية المشارك / جامعة بيرزيت.

أود في البداية أن أعقب على أحد التعقيبات وهو تعقيب د. رشيد الخالدي، فهو تعقيب منظم ومنسق ويرتقي إلى الدرجة المطلوبة من المنهجية في التعامل مع الأحداث المحيطة بنا. وفي الحقيقة أنا اتفق مع ما قيل فيه، و لكن لي ملاحظة بخصوص تعليقه على العمل العسكري الفلسطيني وإن كان محدوداً وخاصة فيما يتعلق بالمقارنة مع الواقع في فيتنام.

لا شك بان كل حالة صراعية لها خصوصيتها وقد يكون من الجدارة بمكان أن نستذكر بأنه لولا الصناديق التي عادت إلى سان فرنسيسكو وواشنطن ونيويورك من فيتنام معبئة بجثث الأمريكيين لما كان هناك إمكانية على الإطلاق للرأي العام الأمريكي أن يضّج ضد الإدارات الأمريكية بخصوص الوضع في فيتنام. وأعتقد بان ما قاله د.شديد بخصوص العلاقة ما بين الفعل الثوري الفلسطيني والمواقف السياسية الأمريكية هو أمر في غاية الأهمية. أنا شخصيا أثني عليه وأدعو إلى أخذه مأخذ الجدية حتى في صناعة القرار.

أما بالنسبة لورقة د. مغربي بالفعل هذه الدراسة تعتبر تقدمة ومساهمة ممتازة وفعّالة، وتذهب في أهميتها أبعد بكثير من كونها مجرد ورقة أكاديمية محضة، إلى حد أنّه من الضرورة أن تؤخذ ما في هذه الورقة

من معلومات ومن إستنتاجات في صناعة القرار الفلسطيني بالتحديد والعربي بشكل عام أن أمكن. هذه الورقة رائعة لأكثر من سبب ولكن أريد أن أتطرق لسببين رئيسيين فقط:

السبب الأول: أنها تتحدى النظرية التقليدية conventional wisdom التي لم تبدأ بالتبلور فقط بعد خطاب باول، وإنما كانت آخذة في التّشُكل من قبل والتي تطرح باختصار بأنّه كلما أبدينا عقلنه ونوعاً من التقرب إلى الولايات المتحدة فان الولايات المتحدة سوف تعرف بالهموم الفلسطينية وبالمعاناة الفلسطينية، ومن ثم سوف تبلور سياساتها وفقا لذلك وضمن هذا السياق، لا ضير إذا ما ذهبنا إلى حد أن نشير إلى «شارون» على اعتبار انه «ابن لادن» متجاهلين بذلك البعد العربي والإسلامي للانتفاضة الفلسطينية التي طالما نريد.

السبب الثاني: والذي يجعل من هذه الورقة مهمة جدا كونها تتطرق إلى الانتفاضة، انتفاضة الأقصى بما تحمله من معاني خاصة وأن بعض ممن يعتقدون كما ذكر د. مغربي بأن هذه الانتفاضة هي ظاهرة عشوائية إلى درجة الوصول إلى تتفيهها، غاضّين النظر عن الدور الذي لعبته، و ما زالت، هذه الانتفاضة في صياغة الكثير من المواقف العالمية ومن أهمها الموقف الأمريكي. ضمن هذا السياق، أعتقد بأن الرهان على إمكانية أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور الدولة الراعية للعملية السياسية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين منذ انطلاقتها، قبل عقد من الزمن، في مدريد وحتى خطاب باول لم يتعد كونه خيال أو أمنية تتم مع الأسف الشديد مداعبتها أثناء أحلام اليقظة. فالولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على أن تلعب دور الوسيط النزيه غير المنحاز لإسرائيل، ليس لأنها لا ترغب في تقمص مثل هذا الدور فحسب، وإنما أيضاً، وهذا هو الأهم، لأنها لا تستطيع أن تجري الرياح بما لا تشتهي سفنها. حيث علاقتها مع إسرائيل هي تماما كما أكد عليها باول كحليفتها الاستراتيجية لا تؤهلها إلا لتكون داعمة وبشكل منتظم لمختلف السياسات والممارسات الإسرائيلية خاصة ضد الفلسطينيين، حتى وإن بدا تحفظ أمريكي هنا وهناك إزاء هذه الخطوة الإسرائيلية أو تلك.

إختصاراً للوقت أعتقد بأن هناك نوعاً آخر من أمريكا another kind of America الذي بدأ بالتبلور بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من هذا العام، نتيجة للانفجارات التي وقعت في نيويورك وواشنطن. لا شك بأنّ المؤسسة الرسمية كثفت جهودها لكي تقود حملتها ضد الإرهاب كيفما تريد أن تسمه وتعرّفه، ولكن المجتمع الأمريكي بما فيه من خليط متشابك ومتعدد، لا شك رغم الصدمة والذهول والحقد على كل شيء يحمل الطابع العرب، إلا أنّ ذلك المجتمع ببعض فئاته على أقل تعديل بدا يتساءل الآن اكثر من أي وقت مضى منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: لماذا نحن مكروهون في العالم؟

مروان البرغوثي:
عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وأمين سر «فتح» في الضفة الغربية.

أشكركم على المبادرة والدعوة والأوراق المقدمة والتعقيبات والنقاش. أعتقد أنّ هذا هو النقاش الوحيد الدائر في البلد في هذا الوقت. أرجو أن تُستكمل مثل هذه النقاشات في مواضيع أخرى لعل وعسى أن يكون فيها بعض الإفادة.

أريد أن أتحدث بإيجاز، إن الخلاصة الرئيسة التي يمكن فهمها من ورقة د.مغربي، هي أهمية المنجزات التي أحرزتها الانتفاضة، وأثرها على الرأي العام الأمريكي وعلى السياسة الأمريكية كذلك. والحقيقة الآن أننا أمام سياسة أمريكية، أقصى ما تتطلع إليه هدنة طويلة الأمد، مع وعود غير قابلة للتنفيذ على الأرجح. ما أريد قوله بصراحة هو أن الولايات المتحدة ما لم تتكبد خسائر أو تُمارس عليها ضغوط، لن تغير سياستها.

أنا أرى أن لدى الأخ غسان الخطيب كثير من المبالغة في الحماس لخطاب باول. لا أريد التقليل من أهمية ما ورد في هذا الخطاب، وأعتقد بأنّ تحوّلا كبيراً حدث في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. وهذا أحد أعظم إنجازات الإنتفاضة من جهة ونتيجة لأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) من جهة أخرى.

فبعد الإنتفاضة وبعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، لم يعد موضوع الدولة الفلسطينية مطلباً فلسطينياً وعربياً مدعوماً أو متعاطفاً معه دولياً، وإنّما تحوّل إلى شرط للإستقرار والأمن والسلام الدولي وليس الإقليمي فقط.

أعتقد أنّ هذه هي الخلاصة وأهم ما حدث. إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بالدرجة الأولى، برنامج سياسي وقد بدأت الحلقة الأولى من هذا البرنامج بضرب أفغانستان، وعلى ما يبدو فإن هذا المسلسل سيكون طويلاً، ومن غير المتوقع أن يتوقف خلال العشرين سنة القادمة. أعتقد أنّه خلال هذا المسلسل سيتم ضرب الحركة الإسلامية والأصولية والتطرف الإسلامي. غير أنّ الهدف من وراء مثل هذه الضربات هو قهر إرادة الشعوب وتصفية حركات التحرر في العالم وكل المتطلعين إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية. وهذا الهدف يشكل جوهر وملامح السياسة الأمريكية القادمة. وهنا يأتي موضوع القضية الفلسطينية، وهو ما يهمنا هنا، فهل سيكون التصعيد والإستمرار في الإنتفاضة إلى أن تتفهم الولايات المتحدة قضيتنا وتتعامل معها بإيجاب أم لا؟

هدفنا الرئيس ليس دحر الولايات المتحدة، وإنّما دحر الإحتلال. فليس أحد أهدافنا مناهضة السياسة الأمريكية وإنما هدفنا الواضح يصطدم مع الولايات المتحدة، فهي في المحصلة تقف أمامنا وليس العكس.

إذا كان لدى الجنرال زيني ومرافقوه برنامج زمني لتنفيذ البنود الواردة في خطاب باول، بما فيها من إنهاء للإحتلال والإستيطان وإقامة دولة فلسطينية (في أحسن الأحوال) فإنّه ولا شك سيلاقي ترحيباً وتعاوناً فلسطينياً. ولكن الواقع أن هذه المبادرة في جوهرها، ما هي إلا محاولة لاحتواء الإنتفاضة، مع إقفال الباب على حالة المقاومة هذه، ومن ثم إنتظار ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة.

أعتقد أنّ هذا الوضع لن يعود بالفائدة على الفلسطينيين، فالفلسطينيون أعطوا الولايات المتحدة ١٠ سنوات منذ مؤتمر مدريد وحتى إنطلاقة الإنتفاضة الحالية، وقبلوا بإتفاقيات قاسية وصعبة وحتى مريرة. إلا أنّه بدلا من تحقيق الفائدة من هذه الاتفاقيات تضاعف الإستيطان وأستمرت عملية التهويد. فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا على

الشعب الفلسطيني أن يتنازل الآن عن خيار المقاومة والإنتفاضة مقابل وعود باول؟ في رأيي يجب أن لا يقع الشعب الفلسطيني في هذا الكمين بل على العكس، يجب العمل على تصعيد المقاومة بالرغم من حالة الحرب الشرسة والقذرة التي يشنها شارون، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، على الفلسطينيين. فهذه الحرب بكافة أشكالها من عدوان يومي واغتيالات سياسية لم يكن لها لتستمر ١٤ شهرا دون موافقة الولايات المتحدة، وهذا الموقف تم إعلانه على لسان أكثر من مسؤول أمريكي. لا شك بأن هناك تحول جزئي في الموقف الأمريكي، غير أنّ التخوّف أن يكون هذا التحول مجرد محاولة تخدير للرأي العام العربي والإسلامي حتى يتسنى للولايات المتحدة المضي قُدُماً في حربها القادمة ضد الحركات الإسلامية، ومحاولة فرض الهيمنة الأمريكية.

يجب على الولايات المتحدة أن تفهم بأننا سنشكل العقبة الرئيسة أمام تنفيذ برنامجهم، لان هناك دعم عربي وإسلامي وعالمي مساند للنضال والكفاح الفلسطيني. واكبر مثال على ذلك ما جرى في مؤتمر دوربان فكل شعوب الأرض مع الشعب الفلسطيني، وهي لا تتفق مع الولايات المتحدة في سياستها.

أريد الوصول إلى الإستنتاج التالي: أنّه من أجل إستكمال التحول في السياسة الأمريكية إذا أزلنا العقبة مجاناً من أمام الولايات المتحدة، وإذا فعلنا ذلك ستغير غداً على العراق، وبعد غد على السودان ولست ادري ما الذي سيحدث بعد ذلك. ونظرا لان هذا هو ما تحضر له الولايات المتحدة، فيجب علينا أن لا نسهل مهمتها، من خلال التمسك بخيار الإنتفاضة، وتصعيد الضربات وعمليات المقاومة بشكل أكبر مما يجري حالياً، لتشكل الرد على الممارسات الاحتلالية. فالرأي العام يجب أن يتغير، نظراً لأن المشكلة ليست مع شارون ومع الحكومة الإسرائيلية فقط. يجب الانتباه إلى أنّ المشكلة مع المجتمع الإسرائيلي، الذي يُعتبر الآن أكثر تطرفا ويمينية، ولا يمكن لأي تحول في مثل هذا المجتمع أن يحدث إلا بمزيد من المقاومة وليس بالحوار والمفاوضات.

د. عزمي الشعيبي:
عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

أوافق د. مغربي على أن السياق العام للتأثير، الذي أحدثه خطاب باول جاء في سياق معالجة الانتفاضة، وكذلك بفعل الانتفاضة. غير أنّه لا يمكن للولايات المتحدة عزل معالجة موضوع الانتفاضة، وذلك من أجل تسهيل إعادة إصطفاف القوى في المنطقة لتقف صفاً في معالجة موضوع ما يعرف اليوم «بالإرهاب» حيث أنّ هذا الموضوع يكتسب بعض السمات ذات الجذور في المنطقة. فإذا كان الحديث يدور عن العرب أو عن الإسلام فإننا نتحدث عن الهيكل الرئيسي لموضوع الإرهاب الدولي. هذا الإرهاب الذي قاده بن لادن أو مجموعة تنظيم القاعدة، والتي جاء معظم نشوئها في سياق هذه المنطقة.

أوافق د. مغربي في حكمه على خطاب باول ورؤيته للمستويين الذين تم ذكرهما، فقد تحدث د.مغربي عن مستوى الرمزية ومستوى المضمون. فهو في الحقيقة [باول] يريد أن يبيع للعرب والفلسطينيين موضوع الرمزية مقابل أن يترك موضوع المضمون للحوار ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بهذا المعنى هو لم يطرح آلية جديدة لحسم قضايا المضمون، ويريد الإستمرار بنفس الآلية القديمة. فيجب على الإسرائيليين والفلسطينيين العودة والجلوس على طاولة المفاوضات للبحث في موضوع المضمون، بغض النظر عن رأيه [باول] في موضوعات الاستيطان والاحتلال... الخ، والذي من خلال خطابه لا يريد أن يكون هذا الرأي ملزما لأحد. لذلك أنا أتساءل عن النوايا التي تقف وراء موقف باول فيما يتعلق بنا. فيجب أن نأخذ تلك النوايا بحذر شديد، فهو يريد منّا التنازل عن الانتفاضة مقابل هذه الوعود المفتوحة.

يمكن القول أن هناك انشداد كبير حدث بسبب خطاب باول، فلسطينياً. فبعض المسئولين الفلسطينيين رأى في خطاب باول خشبة الخلاص. كي أكون أكثر دقة، نحن الآن كفلسطينيين لسنا متوحدين على موقف واحد تجاه الانتفاضة. هناك موقف رسمي للسلطة والرئيس ياسر عرفات ومن معه، وهم يرون في الانتفاضة، الآن، شيء معيق وشيء يلحق الضرر بالشعب

الفلسطيني، لذلك هم يرون في خطاب باول خلاص وإنقاذ من هذا الموضوع. والبنية التحتية للقوى الوطنية الأخرى هي عادة مع الانتفاضة، في حين هناك مجموعة أخرى تريد التخلص من العبء الملقى عليها. فلذلك عندما نتحدث عن الموقف الفلسطيني تجاه الإنتفاضة نتحدث حقيقة عن موقفين.

أتفق مع د.مغربي أنّه في النهاية وبغض النظر عن المناخ الملائم للرئيس بوش للحركة بحرية كبيرة على المستوى السياسي أو المناخ غير الملائم في المنطقة للتسوية، يجب أن يأتي التأثير الرئيسي على الإسرائيليين، وليس من خلال الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة دائما تتبع التغيير الذي يحدث في الموقف الإسرائيلي، وليس العكس تجاه القضية الفلسطينية.

نظراً لهذا الوضع أرى أنّه لا يوجد بأيدينا اليوم أيّة أداة أكثر فعّالية من الانتفاضة للتأثير على الإسرائيليين. وهذا لا يتناقض مع ما كتبه د. الخالدي أو د. مغربي حول عقلنة الانتفاضة، وإعادة تصويب أوضاعها، مما يعززها ويزيد من قوة تأثيرها. غير أنّ هذا الأمر يحتاج إلى المتطلب الفلسطيني الذي تطرق إليه د. الخالدي. إن هذا الإهتمام الكبير من قبل السياسيين الفلسطينيين بهذه الندوات التي تعقدها مراكز الأبحاث، تدّل على غياب ملتقى وطني فلسطيني رسمي تُبحَث فيه القضايا الوطنية. ولذلك تجري هذه الحوارات في ندوات ومراكز أبحاث غير رسمية. أنا أقول بأنّه من المهم جداً وجود مثل هذه الحوارات والدراسات والأبحاث، غير انه يجب أن تكون هناك مراكز أبحاث متخصصة للسياسيين، حيث يتم البحث والدراسات وتؤخَذ الخلاصات بطريقة رسمية. أقول لكم، بأنّه لا مجلس وطني، ولا مجلس مركزي ولا مجلس تشريعي ولا أيّ مركز سلطة تجري فيه مثل هذه النقاشات.

هناك عدد كبير من المنافقين المحيطين بالرئيس، وتتعدد مواقفهم وتأثيراتهم فيحاولون إقناعه بان هذا الموقف يمثل ثورة كبيرة في الموقف الأمريكي، وبعضهم يقترح بأنّ على السلطة أن تشكل وفدا للتحادث مع مندوبين أمريكيين، تتلخص مهمتهم في ترتيب إجراءات وقف إطلاق النار.

إن دلّ هذا على شيء، فهو يدل على أنّه يجب علينا الانتباه إلى المدخل الأساسي، وهذا المدخل يتمثل في فتح الملف الفلسطيني الداخلي، وإعادة تصويب الوضع الداخلي حتى يتسنى أن يكون هناك موقف

فلسطيني عربي. فاليوم موقف باول واضح والموقف الإسرائيلي واضح ولكن ما هو الموقف الفلسطيني العربي؟ أم هل المطلوب هو أن نناقش الموقف الأمريكي دون أن يكون لدينا طرح محدد وموقف واضح نبلوره ونطرحه ونقول أن هذا هو موقفنا؟

ممدوح نوفل:

سياسي وكاتب فلسطيني مختص بالشؤون الاستراتيجية الفلسطينية.

أود القول بان الورقة التي قُدمَت والتعقيبات التي تلتها تتضمن أفكاراً مهمة جداً، وأقترح أن يتم تلخيصها في صفحتين أو ثلاث صفحات، بحيث تُقدَم للجهات المختلفة ويُستفاد منها، خاصة وأنّ نقطة البحث هي مدار النقاش الدائر حالياً في دوائر صنع القرار في القيادة الفلسطينية، وكذلك الحال في الجانب الإسرائيلي.

إن السؤال المطروح حالياً: هل هناك من تغيير جدّي في السياسة الأمريكية؟ وإذا كان هناك تغيير جدّي فما هي حدود هذا التغيير وآفاقه؟ أعتقد أنّه يجب عدم المبالغة في قراءة هذا التغيير إيجابيا، وكذلك عدم تبسيطه وتسخيفه، ففي الأمرين ضرر كبير. أعتقد أنّ الورقة يجب أن تقوم بتسليط ضوء أوسع على الأخطاء التي تحملها السياسة الأمريكية أو التوجهات الأمريكية الجديدة. فهذه التوجهات بقدر ما تحمل من الإيجابيات ما يمكن البناء عليها، تحمل أخطاء قد تكون ذات نتائج مدمرة، خاصة إذا أسأنا التعامل معها وأخطأنا فهمها.

أتفق مع ما ورد ذكره في ورقة د. الخالدي حول وجوب تسليط الضوء على الوضع الداخلي وكذلك معالجته لموضوع الإحتلال والدولة، غير أنني أعتقد بأنّ التوجهات الأمريكية الجديدة، أيضاً، تحمل فكرة العصا والجزرة. ومع الأسف يمكن أن تُستعمل العصا قبل أن نصل إلى الجزرة، إذا ما أخطأنا التعاطي معها. فالأفكار الأمريكية تتطلب منا جملة من الخطوات المباشرة والفورية مقابل وعود أمريكية. خاصة إذا نظرنا إلى الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التحول، فإننا سنجد هذا التحوّل، الذي حدث بعد ١١ أيلول (سبتمبر)، تحوّلاً متحركاً وغير ثابت، ويتضمن إشارات لعدد من المنظمات الفلسطينية بأنها منظمات إرهابية. الأمر

الذي يدل على مدى عدم ثبات هذا التحول. كانت التصريحات الأمريكية تتحدث في البداية عن إنسحاب فوري، ثم أصبحت إشارة إلى مجرد إنسحاب، في إشارة إلى حرّية إسرائيل وإختيارها لوقف مثل هذا الإنسحاب. أيضاً إذا نظرنا إلى توجهات الولايات المتحدة فسنرى بأنها تشير إلى العراق كدولة إرهابية. أردت فقط التساؤل عن رد الفعل العربي لو أنّه في الأسابيع القليلة الماضية تم إتخاذ خطوات ضد العراق؟

في المفاوضات المقبلة، التي ستعقب تصريحات باول، سيطلب منّا الوفد الأمريكي لائحة، والتي هي بالفعل قائمة بالمطالب الإسرائيلية. وهذه اللائحة تتضمن سحب السلاح من الفصائل المختلفة، إجراء إعتقالات، وقف الإنتفاضة...الخ. أعتقد أنّه لا يتوجب علينا أن نتوقع من إدارة أمريكية، تتهم بعض الفصائل الفلسطينية بالإرهاب، أن تُقَدم لائحة أقل من التي ذكرتها.

في النهاية، وبإختصار، أريد أن أقول بأنه من المفيد التعاطي الإيجابي مع التوجهات الأمريكية الجديدة، ولكن علينا أن نكون حذرين وأن نتجنب ما يمكن أن يشكّل مصدر خطر حقيقي على الشعب الفلسطيني.

د. ممدوح العكر:
طبيب و عضو الوفد الفلسطيني المفاوض لمؤتمر السلام في مدريد ومفاوضات واشنطن.

أتفق مع ما ذكره د.الشعيبي في أن مربَط الفرس في كل الموضوع هو الوضع الفلسطيني الداخلي. أما قيمة ورقة د. مغربي فتتمثل في كونها إمتداداً لما عرضه د. الجرباوي في ورقته الأولى، والتي كانت بعنوان نحو إستراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني. وضح د. مغربي في ورقته ما الذي يجب أن نفعله، وكيف نتصرف خاصة تجاه السياسة الأمريكية والسياسة الغربية بشكل أوسع، فلسطينياً وعربياً. من هنا يجب أن نعمل على تسليح الانتفاضة وليس وقفها. ويجب تسليحها ببرنامج نضالي وسياسي واضح على ضوء كل ما طُرح.

مما لا شك فيه إنّ أيّة مطالب بوقف الانتفاضة هي دعوة إلى الإنتحار،

وتكرار لنفس أخطاء الماضي. فأنا أتفق مع ما طرحه الأخ برغوثي، بأننا أوقفنا الانتفاضة الأولى، واستسلمنا لوعود الولايات لمتحدة. ثم توجهنا نحو أوسلو، والآن يبدو واضحاً إلى أين وصلنا؟ فأية دعوة حالية لوقف الانتفاضة الآن هي دعوة للانتحار. والدعوة الآن يجب أن تكون نحو تعزيز الانتفاضة وإيجابياتها، والعمل على التقليل من السلبيات التي برزت منذ أكثر من عشرة أشهر.

أعتقد أن ما ورد في ورقة د. الخالدي يستحق كل الإهتمام والدراسة، لأنّه إذا كانت العملية عملية حساب أرباح وخسائر، وإذا كان هناك نوع من العمليات تكون ذات نتائج خاسرة فكيف يمكن أن نمضي فيها قُدُما؟

أريد أن أناقش وجهة نظر الأخ البرغوثي، والذي عبّر في أكثر من موقف عن وجهة نظره في العمليات ضد المدنيين داخل إسرائيل، وتساءل لماذا تتوقف هذه العمليات بدون ثمن. أعتقد أن العمليات داخل إسرائيل وضد المدنيين تؤدي إلى خسارة كبيرة، وتلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، فلماذا نطالب بثمن مقابل وقف أذى أنفسنا.

أما النقطة الأخيرة تبقى في إطار تساؤل أساسي وهو كيف نسلّح الانتفاضة ببرنامج نضالي وسياسي. ويكون هذا البرنامج نتيجة حوار وطني يخرج بإجماع على مثل هذا البرنامج. كيف نحوّل كل هذه الدراسات والحوارات والنقاشات لتؤثر في صنع القرار السياسي الفلسطيني؟

ما أودّ قوله هو أنّه في هذه الأيام يتم تقرير مصيرنا، ونحن لسنا هنا مجرد مجموعة من المثقفين الذين يتناولون قضايا ترفيّة، وإن ما يحدث هنا هو نقاش يجب أن يساهم في صنع القرار، فإلى متى يجب أن تبقى دائرة صنع القرار الفلسطيني على ما هي عليه؟

عبد الجواد صالح:
عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

في الحقيقة الحديث عن هذه الورقة المهمة أمر في غاية الأهمية، إنطلاقا من كونها ورقة ذات منطق قوي، ويخلص إلى إستنتاجات هامة وخطيرة.

ولكن الإشكالية الحقيقية والتي لم يتناولها الكثير، هي إستحالة إيصال مثل هذه النتائج التي خلصت إليها ورقة د. مغربي ود. الخالدي إلى متخذ القرار السياسي. فكما تعلمون هناك شخص واحد في النظام السياسي الفلسطيني يتخذ القرار السياسي. ويمكن القول بأنّه لا توجد عملية إتخاذ قرار سياسي في هذا النظام، وأنّ هناك تفرّد في هذه العملية.

مع تقديري لكل الجهود التي بُذلت في كتابة هذه الورقة، والإستخلاصات الرائعة والمنطقية، إلا أنّ معظم أفراد الشعب الفلسطيني إستطاعوا التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج في هذا الوقت بالذات.

أما الإشكالية الحقيقية هي كيف تصل وجهة النظر هذه إلى القيادة الفلسطينية التي تعتقل وتنسق أمنيا مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد أربع وعشرين ساعة من إستشهاد محمود أبو هنود. فهذه من وجهة نظري، الإشكالية الحقيقية والتي تجعلنا نتسارع نحو الهاوية والكارثة.

أبو علي مقبل:
عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ما أريد قوله لد. مغربي هو أن ثقافتنا عربية ولكنا نقرأ للأمريكان، لا أريد الدخول في موضوع إتخاذ القرار السياسي وكيف يُؤخذ. فنحن، ومنذ أكثر من خمسين عاماً، نعرف كيف يُؤخذ القرار السياسي الأمريكي. الولايات المتحدة لها مصالح استراتيجية في المنطقة، وهي تتخذ هذا القرار بناءاً على مصالحها في هذه المنطقة. الولايات المتحدة تدعم إسرائيل كحليف استراتيجي، فهي دولة مهمة جدا بالنسبة لها في الشرق الأوسط. الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته كولن باول، وكل الساسة الأمريكيين، جمهوريين وديمقراطيين، عبروا عن موقفهم الواضح تجاه هذا الكيان الذي صنعوه.

ما أود قوله هو أنّ ورقة د. مغربي هامة جداً، وأهميتها تبرز في الإستنتاجات التي خلصت إليها. إن ما حدث في الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول (سبتمبر) هو نتيجة للسياسة الأمريكية ومحصلة، بصورة خاصة، للسياسة الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة إستبعدت كل

شعوب الأرض وهي تتعامل بازدواجية وتكيل بمكيالين. فإذا إنتهت الآن من توجيه الضربات إلى أفغانستان فستحضر لضربة أخرى، قد تكون ضد العراق أو ضد بلدان أخرى.

نوعان من القرارات لدى الولايات المتحدة، كما ذكر د. قسيس، نوع يمس القضايا الهامة والتي تتعلق بأهداف إستراتيجية وقضايا الأمن القومي. وهناك قرارات لا تمس هذه الموضوعات وتكون فقط لإطفاء الحرائق، وهذا ما ينطبق على الوضع الفلسطيني، فالولايات المتحدة تريد أن تُسكّن الجبهات في هذه المنطقة للتفرغ للموضوع الأفغاني. فقد قتلت اليوم ٦٠٠ أسير في ضرباتها الجوية على سجن في أفغانستان؟ إضافة إلى موقفها المُعلن من السياسة الإسرائيلية، بدءاً من موقفها من مقتل أبو هنود، والتلاميذ الخمسة في خان يونس فلو كان هؤلاء التلاميذ الخمسة إسرائيليين فماذا كان سيكون رد الفعل الأمريكي؟

عندما يُقتل إسرائيلي يخرج الرئيس الأمريكي جورج بوش من البيت الأبيض ويصرّح بموقف منحاز. إنّ ما يمكن أن نراه هو تزاوج ما بين العولمة والإرهاب، فما يحدث هو عولمة للعدوان. بوش يقول من ليس معنا فهو ضدنا، ويقول في أخر تصريح له من يأوي إرهابياً فسنعتبر هذا البلد بلداً إرهابياً، ويُعامل على أنّه دولة إرهابية.

الأخ ممدوح نوفل تحدث عن العصا والجزرة، أنا أعتقد أنّ هذه الجزرة هي جزرة بلاستك. أي أنّ القصة كلها عصا، فالعصا هي الأساس والجزرة هي الوهم وهذا ما يمكن قياسه على تصريحات باول.

أريد أن أتناول نقطة أخرى، وهي نظرة الاستهتار بالإنتفاضة، نحن لسنا متفقين حول هذه الإنتفاضة. الإنتفاضة إلى أين؟ هل نحن معها؟ هل نحن ضدها؟ نحن نطالع في الصحف بعض الكُتّاب الذين يكتبون ضد الانتفاضة، ويطالبون بوقفها. والبعض الآخر يرى بوجوب إستمرارها لمدة أسبوع واحد فقط. ونحن الآن في هذا النقاش نرى بوجوب دعم الانتفاضة. كيف نطالب بهذا المطلب ونحن لا ندري إن كنّا مع الإنتفاضة أم ضدها؟ ومن هم الإنتفاضيون؟ الآن وبدون

حرج أقول لكم بأنهم مجموعة صغيرة من الناس يراقبهم المجتمع في التلفاز كل يوم جمعة وكذلك في أيّة فعّالية وطنية تجد نفس الأشخاص.

غير أن البعض خرج عن النص وعن الأخلاق وعن المنطق في تعامله مع الانتفاضة، ودعا إلى إسقاط حق العودة.

يا سيّدي، سري نسيبة قال ما يلي عن الانتفاضة الشعبية من داخل أسوار الجامعة العبرية بتاريخ ١٠/١٥ ونقلته عنه New York Times بتاريخ ١٠/١٧ «إن الانتفاضة الشعبية ليست سوى حالة من التشنج ملطخة بالدماء وليست ثورة شعبية». وكذلك تصريحات السيد ياسر عبد ربه أيضا والتي قرأناها كلّنا في جريدة القدس مترجمة عن العبرية، بخصوص إسقاط أو التنازل عن حق العودة الذي هو أساس وجوهر هذا الصراع.

المشكلة هنا هي أننا نحاول تزوير الحقائق، وتزوير قناعتنا الأساسية و نضحك على بعض.

داوود تلحمي:
مسؤول مركز المسار للدراسات، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أود التأكيد على أهمية ورقة د. مغربي سواء من حيث التحليلات أو من حيث تصويرها للمعطيات المختلفة (تصويرها لكيفية صناعة القرار الأمريكي بشأن الشرق الأوسط، أو فيما يتعلق بالاستخلاصات والتوصيات التي خرجت من هذه الورقة). ولذلك أقترح على الأخوة في معهد إبراهيم أبو لغد أن يسارعوا لنشرها في الصحافة مترجمة إلى العربية، مع ملخص تنفيذي، والعمل على إيصاله للأخوة في مراكز القرار السياسي مثل الرئيس ومشاركيه في صنع القرار.

أود الإشارة إلى ورقة سريّة أعدت ١٩٩٢ في البنتاجون (وتسربت للصحافة) وكان ورائها عدد من الخبراء مثل ولف فويت ولويس ليفي.

يمكن القول أن ١١ سبتمبر أصبح محطة، فوراء يافطة الإرهاب تقوم أمريكا بدفع مصالحها ورؤيتها الاستراتيجية إلى الإمام.

قضية الشرق الأوسط تكتسب أهمية كبيرة نظراً لإرتباطها بالنفط، وهو ما أشار إليه د. مغربي في ورقته. أعتقد أنّ موضوع النفط هو الموضوع المركزي في المنطقة وليس موضوع الصراع العربي الإسرائيلي. وأعتقد كذلك أنّ أيّ عدوان على العراق (وهو أمر متوقع) سيكون شديد الخطورة والتأثير علينا.

لا أريد الخوض في ما هو مطلوب منّا فلسطينياً، فأنا أتفق مع الخلاصات التي توّصل إليها د. مغربي وبعض ما جاء في التعقيبات.

لدي فقط ملاحظة أخيرة على تعقيب د. الخالدي، والتي تتعلق بكون الدولة في الدول الرأسمالية القوية وخاصة الولايات المتحدة لم تضعف زمن العولمة. وهذه الظاهرة لم تظهر بعد ١١ سبتمبر فقط وإنما قبل ذلك. الدولة انحازت لصالح الاحتكارات الكبرى ولم تعد تلعب دور الموازنة بين قطاعات الشعب المختلفة.

د. ماهر الكرد:
مستشار الرئيس للشؤون الإقتصادية.

أود أن أعبّر عن شكري لد. مغربي ود. قسيس والأستاذ غسان الخطيب وكذلك د. الخالدي. ولكن أودّ أن أقترح باختصار شديد رؤية مختلفة لخطاب باول، ومغزى هذا الخطاب كمنطلق أو مُرتكز لفهم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية.

لننظر مع قليل من المقارنة إلى خطاب باول بإعتباره هزيمة للجانب الفلسطيني، أما فيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية، فيمكن القول بأن هذا الخطاب يمثل تراجع جوهري وإستراتيجي في موقف الولايات المتحدة عما كان عليه قبل عامين. فمثلا هذا الموقف يختلف عما كانت مادلين أولبرايت ترغب في تحقيقه قبل عامين. خطاب باول هو خطاب هام جداً، بإستثناء بعض المفردات

الرمزية، لكونه يُعبّر عما ترغب الإدارة الأمريكية الحالية تحقيقه. ولكنّه أقل مما كان وارن كريستوفر يطرحه (على إعتبار كريستوفر مثّل رغبة الإدارة الأمريكية في تلك الفترة)، بل يمكن إعتباره أقل من ناحية الوصف والتفاصيل والتحليل والتعريف، من خطاب الدعوة الذي وجهه جيمس بيكر للفلسطينيين من أجل المشاركة في مؤتمر مدريد.

إنّ ما دعا إليه باول في خطابه، هو أكثر قليلاً ما عُرضَ في مبادرة ريجان بعد العام ١٩٨٢ بعد خروج المنظمة من لبنان، مع تشابه كل الظروف المحيطة. وتشابه الإدارات الأمريكية، وسيطرة صقور العسكر على وزارة الدفاع في الولايات المتحدة. وكان هناك تشابه في ضربة منظمة التحرير مع تشابه اللاعبين الأساسيين في إسرائيل، شارون وزير الدفاع، بنيامين بن اليعازر حاكم عسكري في الضفة الغربية.

في ذلك الوقت تم إنشاء الإدارة المدنية وضرب البلديات المنتخبة، وأُنشأت روابط القرى. كل هذه العمليات تعيد ما تريد الإدارة الأمريكية أن تحققه من خلال خطاب باول إلى قبل عامين، وكأن إنجازات عشرين عاما قد تراجعت فيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية.

فهذا الموقف أقل بكثير مما كانت الإدارة الأمريكية تريد تحقيقه قبل عشرة أعوام أو خمسة أعوام أو حتى قبل عامين. بالطبع إذا كانت السياسة الأمريكية لا تتغير في جوهرها باعتبار المصالح ثابتة، كما ذكر د. مغربي استنادا إلى مفهوم Imperial Paradigm. كما يُتَرجَم بشكل مبسط بأنّ هناك أنظمة عربية تعمم إستمرار المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة بأقل ثمن سياسي، وأحياناً بثمن بخس لا يتجاوز حدود تأمين تلك الأنظمة. وربما لا يتجاوز حل قضية عربية مثل قضية فلسطين. فإذا كانت هذه ثابتة فالتراجع هنا إذن هو تراجع فلسطيني، يمثل في تراجع الدور الفلسطيني في التأثير على السياسة الأمريكية. وأعتقد أن علينا النظر إلى هذا التراجع بعقل بارد وبدون حدود.

يجب علينا النظر إلى عاملين أساسيين في العاميين الماضيين أدّيا إلى هذا التراجع في موقف الغرب وفي موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين:

العامل الأول: المفاوضات الأخيرة وخصوصاً ما جرى في كامب ديفيد والافتقار منذ ذلك الوقت حتى الآن إلى خطاب سياسي فلسطيني. ما الذي جرى في كامب ديفيد؟ وما النص الذي طُرح علينا في كامب ديفيد؟ وما الذي طرحناه في المقابل؟ طالما بقي هذا الخطاب غائبا، وهو غائب حتى الآن، فان ما يسود هو الخطاب الإسرائيلي. وهو الخطاب المقبول بدون شك. مما أدى إلى تراجع كبير، ليس فقط في أوساط الإدارة الأمريكية، بل وفي الأوساط الحاكمة في أوروبا، بل حتى في ما يسميه د. مغربي The Inform Public. وحتى لدى ذلك الجزء من الجمهور النخبوي، فان الرواية الإسرائيلية هي الرواية السائدة.

العامل الثاني: عسكرة الانتفاضة، وذلك الخلط غير المفهوم بين العسكرة والإنتفاضة والإنتفاضة والعسكرة. وكأنه لا إنتفاضة بدون عسكرة الآن.

في الواقع إن تأثير الانتفاضة على الرأي العام، وما يقال الآن حول تغيير السياسات كنتيجة لتأثير الانتفاضة هو كلام بحاجة إلى الفحص. يجب أن نقوم بعمل دراسات مقارنة بين تأثير الانتفاضة الأولى، للأعوام ٨٧ وما تلاها، على الرأي العام العالمي (الرأي العام الأمريكي وعلى المجتمع الإسرائيلي) وخاصة ما أحدثته من انقسامات في المجتمع الإسرائيلي، وبين تأثير المواجهات الحالية والتي تميزت بذلك الاستخدام العشوائي للعسكرة.

أعتقد أن هذين العاملين، الإفتقار إلى خطاب سياسي فلسطيني، كما جرى في كامب ديفيد وحتى الآن، والإستخدام العشوائي للعسكرة قد أحدثا التغيير الجوهري في خطاب باول. ويمكن إعتبار هذا الخطاب تطور مأساوي بالنسبة للقضية الفلسطينية فهو أول إعلان سياسي رسمي لإدارة أمريكية يصف النشاطات والفعاليات الفلسطينية بالإرهاب. لم يسبق لمادلين أولبرايت أو وارن كريستوفر أو جيمس بيكر أن وصف مثل هذه الفعاليات بالإرهاب.

علينا أن نعيد النظر في هذين العاملين، وأن نقوم بدراسة تحليلية لفهم هذا التراجع الجوهري في وجهة النظر الأمريكية عما كانت تريد الإدارات الأمريكية السابقة (أو الغرب ككل) تحقيقه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

سميح عبد الفتاح:
عضو المجلس الثوري في حركة فتح

أولاً: أقيّم هذه الدراسة، وأعتقد أنّه نظراً لأهميتها كان من المفترض ترجمتها، بحيث تصل إلى أصحاب القرار والمثقفين الفلسطينيين، حيث تكمن أهمية هذه الورقة في استخدامها خلال الأسبوعين القادمين وليس بعد شهر أو أكثر. ولدي شعور بأن عدم ترجمة هذه الورقة هو إستخفاف بالرأي العام الفلسطيني.

ثانياً: أريد أن أشكر القائمين على هذه الندوة الخالية من القمع والمقاطعة، وبحيث نجد في مثل هذه الندوات تعويض عن تعطيل كافة الأطر الرسمية وغير الرسمية.

ثالثاً: بغض النظر عن النوايا الأمريكية والدوافع الامريكية، إلا أنّه لا يمكن التقليل من أهمية خطاب باول والأفكار السياسية والأخلاقية الواضحة التي تضمنها هذا الخطاب، مع نواقصه.

رابعاً: أنا أتفق مع د. مغربي في مدى تأثير الإنتفاضة على الصعيد العربي والدولي والموقف الأمريكي تحديداً. ولكن يجب أن نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تر التأثير المباشر لهذه الانتفاضة، وإنما تعاملت مع الانتفاضة الفلسطينية من خلال تأثيرها على النظام العربي، والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وهذا يستدعي بالدرجة الأولى، منّا، أن نعيد علاقتنا بالأمة العربية والأنظمة العربية، هذا الأمر الذي فقدناه بعد أوسلو، وأصبحنا نعمل كوسطاء للتطبيع بين كثير من الدول العربية وإسرائيل.

وفيما يتعلق بالانتفاضة، لا يوجد أي فلسطيني ضد وقف الإنتفاضة من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن أن تكون الإنتفاضة هدفاً. الإنتفاضة هي وسيلة لتحقيق هدف. ولذلك لا يمكن قياس أهميتها بمدى الفترة الزمنية التي تستغرقها، أو بمدى الشهداء والخسائر في الجانب الفلسطيني. على العكس من ذلك تُقاس بمدى تحقيق أهدافها من ناحية، وبمدى تحقيقها للخسائر في جانب العدو.

هناك نوعان من الإنتفاضة، الإنتفاضة التي يُقتل فيها مقابل كل إسرائيلي عشر فلسطينيين، لا يمكن أن تكون في صالح الشعب الفلسطيني. والإنتفاضة التي تقوم على معادلة جرح إسرائيلي مقابل مئة أو ألف فلسطيني، لا يمكن أن تكون في صالح الشعب الفلسطيني. إن الإنتفاضة التي تؤدي إلى خلل وتعطيل كامل للمجتمع الفلسطيني، والافرازات التي أفرزتها من عصابات ومافيات في الشعب الفلسطيني مثل هذه الانتفاضة لا يمكن أن تكون في صالح الشعب الفلسطيني. إن ما نريده إنتفاضة عقلانية، إنتفاضة شعبية، تستطيع أن تحافظ على الشعب الفلسطيني وحياته اليومية ومؤسساته من ناحية، وتستطيع أن تفعل فعلها لدى الرأي العام الإسرائيلي بشكل خاص، ولدى الرأي العام العالمي بشكل عام.

لنرى ما هو تأثير هذه الإنتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي على سبيل المثال، لقد وحدت هذه الانتفاضة الرأي العام الإسرائيلي حول أكبر مجرم وإرهابي في العالم وهو شارون. هل هذا ما نريده وما نبتغيه من الإنتفاضة؟ وما هو تأثيرها على الرأي العام العالمي، وخاصة الأمريكي؟

أود أن أؤكد أن الإنتفاضة الفلسطينية في نظر الرأي العالمي قد إنتهت عندما تمكن الإسرائيليون، بغبائنا، من سرقة صورة محمد الدرة. وعندما نكّلنا بالجنود الاثنين في مدينة رام الله، سرق الإسرائيليون بريق الإنتفاضة، وبدأ العالم يتعامل معنا كإرهابيين. من ناحية أخرى أستطيع القول أن عسكرة الإنتفاضة نقلت المبادرة إلى الحكومة الإسرائيلية، والى يد شارون وموفاز في معركة غير متكافأة على الإطلاق.

إن إستمرار الانتفاضة بهذا الشكل يعني إقتصارها على مجموعات أو أفراد عسكريين أو شبه عسكريين، وتجميد كل طاقات الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة. هل لنا أن نسأل أنفسنا، ماذا يريد الشعب الفلسطيني من الإنتفاضة غير ما نقرأه في الجرائد أو نحلله أو نستنتجه.

أنا أتحدى أيّ قائد فلسطيني كائناً من كان، أن يعرف ماذا يريد من هذه الانتفاضة ؟ أنا لا أعرف ولا أحد يعرف. لقد إقترحت تشكيل مركز للتنبؤات الفلسطينية لمعرفة ماذا تريد القيادة الفلسطينية من هذه العملية

الجارية. نحن نريد استمرار الانتفاضة ولكن ليست الانتفاضة التي نراها اليوم. نريد إنتفاضة تؤثر على الرأي العام الإسرائيلي وعلى الرأي العام الأمريكي، مع بقاء الشعب الفلسطيني يحيى حياة معقولة. لأن هدف الانتفاضة يجب أن يكون الإبقاء على حياة الشعب الفلسطيني وليس إفناؤه بالطريقة التي يتم بها الآن. نحن الآن نعيش لحظة تاريخية بدون أية أوهام، مبادرة باول لن تؤدي بنا الى٩/٢٨ أي يوم اندلاع الانتفاضة. وإذا تحقق هذا الهدف، وهو هدف كبير، يمكن الذهاب إلى المفاوضات والمفاوضة على وقف الاستيطان ٠٠٠الخ.

د.فؤاد المغربي:

لا أريد أن أطيل عليكم، ولكنني أريد التوقف عند نقطتين مهمتين:

أولاً: بعد حديث د.الكرد انتبهت إلى نقطة كنت قد كتبتُ فيها طويلاً. الولايات المتحدة تشكل خطراً كبيراً على الأمة العربية والإسلامية وعلى المنطقة ككل. وتفاعلاتنا في هذه المنطقة مع هذا الموضوع هجومية وذات تأثير سلبي على هذه القضية.

أنا أعرف انه عندما دُرِسَت الوثائق الخاصة بفيتنام الجنوبية، والتي وجدها الجيش الأمريكي، فقد كان من الواضح أن الكوادر الفيتنامية كانت تجتمع في المور وتدرس المجتمع الأمريكي. وكانت هناك دراسات كثيرة تقدم من الكوادر، وتُعقَد حولها حلقات دراسية تتناول السياسة الأمريكية، وكيفية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة. لم تكن للفيتناميين حملة إعلامية في داخل الولايات المتحدة طوال الوقت، وكذلك لم يكن لديها سفير أو بعثة دبلوماسية. ولم يكن لديهم مؤسسات شبيهة حتى بالمؤسسات العربية الفقيرة الضئيلة والتي تعتبر أحياناً تافهة في الولايات المتحدة.

لكن الفيتناميين كانوا يعملوا بطريقة محددة، فكانت المقاومة الفيتنامية ذكية، اختيارية وتحدد الوقت الملائم للضربات (Intelligent, Selective with proper timing). فمثلاً كان توقيت الهجمات يترافق مع أحداث هامة أو اجتماعات كونجرس ٠٠٠الخ. أي أن هناك توافق ما بين العمل

العسكري والعمل السياسي. ولذلك كانت المقاومة الفيتنامية تحدث صدى كبير ولها تأثير فعال على الرأي العام الأمريكي. فالفرق هنا واضح بين المقاومة الفيتنامية والتي هي بدورها (Intelligent, Selective with proper timing) والمقاومة الفلسطينية التي هي (Unintelligent, unselective and lacks proper timin).

ففي الحالة الفلسطينية لا توجد علاقة بين المقاومة على الأرض والقرار السياسي في عملية المقاومة ككل. فهنا كل طرف يعمل على حده وبصورة منفصلة عن الآخر، فالجهاز السياسي منفصل عن المقاومة وهذان الاثنان منفصلان عن المثقفين السياسيين. وفي المحصلة وجدت الولايات المتحدة وإسرائيل (نتيجة هذا الإنقسام) إن العنف الفلسطيني يساوي المقاومة، والمقاومة الفلسطينية تساوي العنف. بينما لو كان هناك تنسيق معين لكان باستطاعة الجانب الفلسطيني تحقيق إنجازات مهمة، وربما كانت هذه الإنجازات أكبر بكثير من إنجازات الانتفاضة الحالية. لو كنّا في مركز تحكم بالعنف، يعني متى نريد استعماله؟ أين ولماذا وما هي الأغراض المراد تحقيقها من ورائه، اختيار الوقت الملائم .... الخ لكانت النتائج حتمياً افضل.

ثانياً: عندما نتحدث عن تصعيد الانتفاضة، يجب أن نفهم أن هناك أشياء يجب أن نحكي فيها ونبحث فيها ونفهمها. أخلص إلى القول الآن أن الولايات المتحدة الأمريكية سيئة وفظيعة في نظرنا. إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يوجد في العالم العربي دراسة أو دراسات أو مشروع بحث يحاول دراسة المجتمع الأمريكي أو التاريخ الأمريكي، وكيفية صنع القرار في هذا المجتمع. لا يوجد في العالم العربي مثل هذا المركز المتخصص في الدراسات الأمريكية. وكل ما هناك مجرد إجتهادات شخصية حول كيفية صنع القرار. مثلاً د.الكرد يرى بوجود تراجع، ممكن أن يكون الوضع كذلك، ولكن أنا لا أعرف ولذلك قد تكون فكرة جيدة وجود مؤسسة تضم عدداً من الباحثين، الذي يمكن لهم أن يقوموا بجمع الوثائق، ويقارنوا ما بين السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في زمن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبعد ذلك يقروا إذا كان هناك تراجع أو لا. ونفس الأمر ينطبق على الموضوع

الإسرائيلي، فنحن نفتقر إلى أية دراسات تتعلق بالمجتمع الإسرائيلي أو السياسة الإسرائيلية.

فمن هنا تنطلق دعوتي إلى التفكير في مثل هذه الأمور، ويمكن أن نكون في المحصلة رواداً في هذا المجال، ونعمل على خلق مؤسسة بحثية على مستوى مهني عال، تضم باحثين شبان يتم تدريبهم من أجل العمل على إنتاج أوراق بحثية متخصصة (Policy Oriented Research). مثل هذه الأبحاث تساعدنا في الوصول إلى فهم أكبر للسياسة الأمريكية ومدى تأثيرها على الوطن العربي، وما هي علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربي تجارياً واقتصادياً، وكذلك ما هي علاقتها بإسرائيل.

غسان الخطيب:

أريد أن أوضّح وأعلّق على نقطة تحدث عنها د. محمد شديد. لقد ذكرت في حديثي أنه من المهم أن تستمر الانتفاضة، ولكن يجب أن يكون هناك نوع من الترشيد. وعندما نتحدث عن الانتفاضة، نتحدث عن استمرارها بأشكالها الشعبية والعسكرية. غير أن هذين الشكلين بحاجة إلى تطوير. ويجب أن لا تقتصر الانتفاضة على شكلها الشعبي وإنما على الشكل العسكري أيضاً. ولكن يجب أن يكون هناك ترشيد للشكل العسكري، وأريد الإشارة هنا إلى أن هناك علاقة وطيدة ما بين الأدوات والأهداف.

أود لفت الإنتباه إلى مفارقة لافتة وهي أن معظم عمليات حركة حماس، مع بعض الاستثناءات، تتم داخل إسرائيل. السبب في ذلك هو بسيط، ويتعلق بالهدف الذي تسعى إليه الحركة وهو تحويل الصراع إلى صراع وجودي. فعملياتها داخل إسرائيل تتعلق بفكرتها حول الوجود الإسرائيلي. فأيديولوجية الحركة تستهدف الوجود الإسرائيلي، بينما على سبيل المثال عمليات فتح معظمها، إن لم تكن كلها، في المناطق المحتلة وذلك لأن هدفهم هو إنهاء الاحتلال. ففي هذا المثال علاقة واضحة بين الأدوات والأهداف.

وكما ذكر د. العكر أنه علينا أن نسلح الانتفاضة ببرنامج، وأن يكون هناك انسجام بين هذه الأهداف التي يجب أن تتبلور في برنامج

سياسي وبين الأدوات. هذا الانسجام يمكن أن يؤدي إلى الحد من أشكال معينة من أشكال الانتفاضة، سواءً كانت الشعبية أو العسكرية، والتركيز على تطوير وتشجيع أشكال أخرى من الانتفاضة الشعبية والعسكرية.

من جهة أخرى أريد التطرق إليها هي أنه من الواضح أن هناك مشكلة تتعلق بموضوع الانتفاضة. فكل ندوة تعقد تبحث موضوع معين، يتركز النقاش في النهاية على هذه القضية، قضية الانتفاضة مما يدل على أن هناك حاجة ربما لعقد ندوة متخصصة حول هذا الموضوع فقط.

أود إثارة نقطة مهمة جداً للنقاش لم يتم التطرف إليها: نحن نتحدث عن الانتفاضة مثل اسمنا، وكأنها فعل فلسطيني ومبادرة فلسطينية وهجوم فلسطيني. وبالتالي نحاسب أنفسنا ونتساءل ماذا جنينا من وراء الانتفاضة؟ وما هو ميزان حساب الخسائر والأرباح في الجانب الفلسطيني.

أعتقد أن الانتفاضة لها اسم خاطئ. فهذه الانتفاضة هي مبادرة إسرائيلية، وهجوم إسرائيلي، فشارون هو الذي جاء إلى الأقصى. والجانب الإسرائيلي كان يقتل كل يوم في المعدل عشرة فلسطينيين على الأقل قبل أن يكون هناك فعل فلسطيني، ولا مقاومة فلسطينية. وكان الفعل الفلسطيني يتمثل في مظاهرات فقط لا غير.

فالانتفاضة هي معركة مفروضة علينا، ويجب أن نحلل الدوافع الإسرائيلية التي أدت، وبشكل مدروس، إلى نقل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية من الوضع الذي كانت عليه قبل الانتفاضة إلى حالة الصراع هذه. باعتقادي أن إسرائيل تريد أن تقول للفلسطينيين أن أمامكم أحد خياريين:

إما أن تقبلوا ما يعرض عليكم في كامب ديفيد، أو أن تظلّوا في حالة حصار وضغط سياسي (الحالة الفلسطينية الآن).

الفلسطينيون الآن ليس لديهم خيارات. ويمكن القول بأن الانتفاضة

مفروضة على الشعب الفلسطيني. فإما أن نستسلم إستسلام نهائي، أو نقاوم في هذه المعركة. فمنذ أسبوعين مثلاً لا يوجد أية مواجهات أو انتفاضة، ومع ذلك زاد الهجوم الإسرائيلي بشكل لم يسبق له مثيل. ومراهنتي هي على أنه إذا توقفت الانتفاضة، فإن إسرائيل سوف تعيدنا، رغماً عنّا، إلى الاستمرار فيها. وسوف تستمر من جانبها في الهجوم على الطرف الفلسطيني وتصعّد هذا الهجوم. فما نسميه الآن بالانتفاضة هي حالة هجوم إسرائيلية ومقاومة فلسطينية لهذا الهجوم.

د. علي الجرباوي:

أريد التحدث بالنيابة عن د.الخالدي ولدي ثلاث نقاط مهمة مختصرة:

النقطة الأولى: هي رد مباشر على تعليق د.هشام على ورقة د.الخالدي. فهو لم يقل في ورقته بوقف الانتفاضة المسلحة، وإنما نادى بوقف الهجمات ضد المدنيين، وقال أيضاً أننا بحاجة إلى مقاومة مسلحة ولكن مرشّدة، وأريد هنا الاستعانة بالنص الحرفي لما قاله: «على عكس المقاومة المسلحة المخطط لها بعناية لتحقق انقسام الرأي العام الإسرائيلي، مثل الهجمات على الأهداف العسكرية في المناطق المحتلة». ولذلك أعتقد أنّه يجب علينا أن نكون دقيقي الملاحظة، أن لا نحمّل الأمور أكثر ما تحمله.

في هذا الموضوع واستكمالاً للحديث والنقاش الدائر، يبدو أننا بين ثلاثة محاور:

المحور الأول، على الرغم من أنني لا أحبذ استعمال هذا المصطلح: «تتفيه الانتفاضة» من جهة، **والمحور الآخر** الذي يهدف إلى تقديس الانتفاضة.

يجب علينا أن ننزل الانتفاضة من برجها العاجي ونحاكمها، ونُخضعها لعملية تقييم كما هو الحال مع أي فعل فلسطيني آخر. إذن الانتفاضة يجب أن توضع في سياقها الصحيح بدون أن نقدسها كفعل فلسطيني من جهة أو تقوم بتتفيهها من جهة أخرى. فلا يُعقَل أن نترك المجتمع

ينظم نفسه بنفسه تحت شعار الانتفاضة. أريد أن أطرح تساؤل، وربما يكون من المناسب أن نعمل ندوةً في هذا الموضوع، وهذا التساؤل يتلخص في تعريف إجرائي للانتفاضة: ما هي الانتفاضة؟ وذلك من أجل معرفة عن ماذا يدور الحديث. فكل شخص منّا يعبّر عن رأيه في الانتفاضة ويقول أنه يجب أن نستمر في الانتفاضة، أو يجب أن نوقفها... الخ.

حسب رؤيتي للانتفاضة، أعتقد أنها شيء هلامي، فإذا نادينا بإيقاف الانتفاضة، ما الذي سيتوقف؟ الانتفاضة عدة أشياء معاً ما الذي يجب أن يتوقف؟ ما الذي يجب أن لا يتوقف؟ ما هي الانتفاضة؟ هل هي أن لا ننظم السير مثلاً، كما يحدث؟ أم هي أن نقطع الشارة الضوئية الحمراء؟ كل هذه الممارسات تشكل حالة وأعتقد أنه ليس من الصواب بمكان أن نختزل كل هذه الحالة في كلمة، وهي الانتفاضة وتصبح هذه الكلمة فيما بعد شعار وهذا الشعار غير معرّف.

النقطة الثانية: أو المفارقة الثانية هي أن هناك الكثير من الذين يتحدثون عن السياسة الأمريكية ويعتبرونها سياسة مصالح، ولكن من ناحية أخرى يرى هؤلاء الناس بأن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وتجاه القضية الفلسطينية سياسة ثابتة لن تتغير.

أعتقد بأنّه إذا كانت السياسة الأمريكية سياسة مصالح، فهذا يعني إمكانية تغييرها. ولكن برأي إن هؤلاء الذين يرون السياسة الأمريكية سياسة ثابتة لا تتغير، إنما يريدون أن يريحوا أنفسهم من عناء العمل باتجاه تغيير هذه السياسة. وإنهم لن يستطيعوا فعل شيء لتغيير هذه السياسة. أنا أعتقد أن السياسة الأمريكية، هي سياسة قابلة للتغير ولكن علينا أن نعمل من أجل إحداث هذا التغيير.

المشكلة هنا، ولا أريد أن أكرر ما قاله د. مغربي وما ورد في بعض التعقيبات، هي مشكلة فلسطينية وعربية.

النقطة الثالثة والأخيرة: يتعلق بالنظرة الأكاديمية للأمور. لقد كان هناك اعتراض على أن هذه الورقة المقدمة هنا هي ورقة أكاديمية.

في اعتقادي أن أهم ما يقال في العالم يقال في النطاق الأكاديمي، ومن ثم هناك مختصين سياسيين يعملوا على تحليل هذه الأوراق والدراسات الأكاديمية من أجل الاستفادة منها علمياً وسياسياً. غير أن النظرة الدونية للبعد الأكاديمي إن دلت على شيء، فهي تدل على مدى تدني وضعنا العام.

في النهاية أريد أن أشكركم على حضوركم ومشاركتكم وسنلتقي قريباً، أن شاء الله.

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.